جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب ۲۱۱۰۸۰

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه فوائد ضیائیه

مؤلف

موضوع

شمارهٔ اختصاصی (۶۹۶) ازکتب اهدائی:

۶۹۶

۲۱۱۰۸۰

اهدایی

کتاب عصام ...

۱۹

... نم البلوغ استحاضة ... عشرة ايام من ...

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك مسالك محامدك ويا سامعا للجامع مسائل حامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بفضلك وصل على افضلهم صلوات وافية لتشكر ما انعم علينا لاصلاح حالاتنا وعلى اله المتفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بفضل انوار النبوة ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواش كالشمس نجوم درر زاهرة مافيها للفوائد الضيائية واشياء لا يوجد عن مورد متحاش ولا يتوهم في حقه ذام او واش لا يرده ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع ولا يوده شاعر فاخر بالاطلاع على خوافيه الا بمحاسن الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد فليسعوه باناة فليس مع النزاع ومن ليس له غاية التحديد بنظره السديد فلينزه عنه فلا نريد منه الا الوداع انفع بها اهل السعادة بالفاتح واردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا في التزاقي الى بقاع العلم الذي هو غاية الانتفاع

قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فهو لبيان الحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز او لان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه مجازا والمحمود عليه حقيقة امر اخر قوله لوليه في الفتح الموصد العدو وكل من ولي امرا حد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد يجب كل حمد وهو الله تعالى لانه يجب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يجب الا حمدا او حمدين يخصه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ رعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيد الثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيترقى الى درجة الكمال ولكن

خارج عن حقيقة هذه الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبار جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكرها داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من التعريفات حدودا لها قوله ولله در المص حيث يمدح بها بكثرة الخبر وتحقيقه يجيء في بحث باب التمييز والمراد هنا ولله در المص في شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الزكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الخ قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان معنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب معنا بالاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين باختصاصه اصطلاحا ليحصل التمييز بينهما في الكم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه قوله والمتضمن اسم فاعل وانما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل انه لا يكفي الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يرى ولا يقرأ فاحفظ ولا تغفل في نظائره وعده من هذا الباب واجمعه مع نظائره قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثنائي فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزء للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن المجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلول له او صفة لاجزائه تامل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد كلمة بسببية الاسناد باعتبار ان الاسناد دخل باعتبار جمع الكلمتين وتضمن اللفظ لها فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الحرفة

لكن بقي زيد قائم حسن فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان البحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب الخ الا وليشتمل تقييد الخ قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاضافة فيهما مع انهما مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في الاسمي اه فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لحمل قوله بالاسناد على ما جعله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل قبل جسق قوله اعلم ان كلام المص في ان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضرب عمراء في داره مجموع ما ذكرنا بمجرد ضرب وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدول المص عدو لاعن عبارة تو نيفا لا عدو لا عن مذهب قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيد بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد

مقول

مقول في حقه اضرب وبغديخ ان

البيان بل من مادة الاف

اوصافا بز

نقص

بجملة حقيقة فالتعميم لازم قطعا

مقلوب زيد مع الاسناد وهو اسناد

فائدة تامة وذلك لا يكون الا بين كلمتين

مع الكلمة فائدة فلا بد من التعميم ايضا

رلها

ن لعفلى فيد ان حصر

حصر الكلام الثنائي في اثنين

الكلام لا يحصل بدون الاسناد و

والمسند اليه والمسند

سند لا يكون الا اسما وفعلا قوله ونحو يا زيد

بتركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولهذا صرح المص

بالحصر م دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسامه

في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في لفظ حصل في ضمن صفة معنى لا مستقلا

بدل اي دال بنفسه ولا حالا عن ضميره اي دال كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا ينفصل

لكن بقي زيد قائم حق فاد...
حو وان ابيت فاد...
عن الالفاظ الموض...
دخل في التعريف
فيها مع ارتباط...
خارج

لجواز ان يراد به
الكلام في هذا التركيب قد
اقوم رجلا ضرب وهو قائم على ان...
قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكرنا
جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل
وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدو... من عبارة
تعريفه لا عدو لاعن مذهبه قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية
وكانه قيد بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد

مقول

مقول في حقه اضربه وبهذا يتبين ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه
البيان بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله الخبر
او صلة فانه اذا دخلته ادوات الشرط او جعلت صفة او شرطا فان الحكم في الجزاء عند المص والالهم
يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين قوله لا يكون تعريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي اعتذر لكلامه
مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثل لا يرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص
ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول ما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في
الحواشي انه قال المص في بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام لانه يقتضي كون قام ابوه
في زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولها صدر الكلام قوله ولا يتاتى ذلك اي الكلام
هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن اسمين
اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر
الانسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين لانه
لا يتاتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى
من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها
لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب الثنائي العقلي فيه ان حصر
التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين منها لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين
والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد و
الاسناد لا يحصل بدون المسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما وفعلا قوله ونحو يا زيد
بتقدير ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولهذا صرح المص
بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسامه
في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه في جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا
بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا ينفصل

بين معنى وصفته اعني غير مقترن بما اليه صفة لانه وان جاز لكن كون الفاصل صفة اقرب
ومن الفهم اقرب قوله اي ما دل لا انفس الكلمة الكلمة والا التوقف معرفة الموقوف على معرفة الموقوف
ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة
عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لو انث
الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لتجدد
داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل الحرف لجعل اداة في الظرف بمعنى اعتبار
مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى لان الشيء يقال هذا المعنى في هذا
اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون
ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان
قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما
يقال الدار لا في نفسها كذا ويقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما
يوافق لا في نفسه المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وحشة
في التعريف به قوله وتحصيله ما ذكره بعض محققي بعض السيد الشريف قدس
سره كانه اراد الشيخ على ان التحقيق ليس للسيد قدس سره كما هو المشهور
بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد
عن هذا التحقيق وان كان عبارة الجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفسير
بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع
شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة
وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في
انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق
فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال

في حقه

في حقه ما قال السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام
يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما انه في الخارج موجود
قائم بذاته وموجود قائم بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجود قائما بذاته نحو موجود في
ذاته وموجودا قائما بغيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابل وتنويرا تاما
لاستعمال في في الحدود الثلثة فان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في
الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان
معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد
في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال
لفظ في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير
بفي كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه
لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر قوله كذلك
في الذهن معقول الاول معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به لان القائم
بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد المدرك تبعا
فيصير مدركا قصدا وبالعكس قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا
اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح ان الملحوظ
الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان توسع الدائرة بحيث يستفاد منه اختصاص
الموصوفية وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا به بالاسم والفعل
ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف
محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا
لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر ويقع

معه حتى يفهم الملحوظ تبعا في لفظ وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا
لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير
الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما
عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظ على
ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع للمعنى هو آلة لملاحظة
غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حتى الاضافي هو ملحوظ بالذات ليفهم تعقل النسبة الاضافية
بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة
لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرف النسبة
قلت لا يصلح ان يكون طرف النسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع
ملحوظا بالتبع فلا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا
الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه **قوله** فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت
يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني
تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة فجعل الضمير راجعا الى ما
جعل مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول كمن مدلول
الابتداء المتحيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس كليا وجزئية
قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته يلزمه تعقل متعلقه اجمالا او تبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن
يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الا
في الدلالة عليه فمن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من ذكره
على كذا **قوله** لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ذكر الى ان قوله
لان الظاهر من نقل العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير

وشيوع

وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب **قوله**
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لا بما وضع له مطابقة
ولا بجزء ما وضع له تضمن ولا بلازم ما وضع التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد
حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى
المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشريفة مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على
خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم
بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا
يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما
هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف المقيد بغير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى
في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان
والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى
المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على
الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة
المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد
بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها
بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية
والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما
هو شرط فهمه بالمفهومية من اعني المعنى المطابقي على انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ
ضرب الحدث والزمان مع انه لا يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن
لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهد الطوق طالبين
من الله وعونه في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال التحقيق

لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفناها
لري الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد بعد سعة ساحة هذا الكتاب لم نخش
فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من
اللفظ ودلالته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر
لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون
حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان
المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو
التفات النفس اليه من حيث مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول اذا سمع
العالم بوضع ضرب بالوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث
والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى
معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده
بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فما هذه الحدث والزمان في ضمن
هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم
معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا
ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس بما يتعجب منه وتوهم
من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة التفات من اللفظ الى المعنى من
حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى
فلم يتحقق دلالة على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك
يتوقف على القرينة وليس ما سمي تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا
بان يحتج بذلك وبطن فكره عميقا في ان نتمسك على ان القرينة ليست شرط دلالة
المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار

جزء

جزءا للفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة
صارفة للفظ عبد الله من ارادة معناه العلمي ولسائل ان لا تسأم من افاضة برد
التحقيق لتعلق بما عودت نفسك بقبوله من غير توفيق وتضيع الى تتمة ما اداني اليه
موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان
كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاهم تصحيح ذلك الى ان جعلوا
النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار كمن شرح الله صدره
ورزقه نظره فنقول لكن مما الهمني ربي ان الفعل موضوع للحدث مقيد بالزمان وان النسبة
انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على منصف انه لا يناسب جعل
هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلول الفعل
انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم
يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي
معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احصنا
على هذا الوجه لغوا **قوله** المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول ولم يكتف
بقوله في الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان
الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال المنسلخة
عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما فهو فهم المعنى بلا قرينة والشهادة
صريح تعريف المص لهما بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل
زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي
واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع
الاول لها النقل الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال
المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانا

في الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان التسمية اسماء الافعال اعتبرت
باعتبار وضعه الثاني للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار
اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعه لغوا ومعتبرا لاعتبار
شيء وفي اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها
والا لم يكن كلمة وهو معتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لا باعتبار
لا يكون غير مقترن قوله على وزن فوقات كتب على الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح
فوقات وقيقاء على وزن فعلال فعللة وفعلالا قوله او عن المصادر التي اي يعني او عن
المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة
من معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن معانيه بعضهم الى معنى اخر لا عن معنى لفظ
آخر فكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا فتامل
قوله او عن الظرف يعني او عن معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراكه
اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها كونه
مجازا في الحال قوله فانه يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان
واحد قوله لما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة الى
او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه
وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد أن لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين
بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان أحكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم و
ذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص قوله فقال ومن خواصه مبنيها
اي مبتدأ من اول الامر ولذا قدمه على المبتدأ وليس التقديم للحصر والا للغا وبما ذكرنا اندفع
ما يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من

ليفيد ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور
مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد كلمة من الا ان كل واحد من
الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط يشعر الا
افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان
يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما تفيد العبارة لا برض قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب
الادب واقرب في استعمال بلغاء العرب فيكون مآله انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله
لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر
المختص محمولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء واوجب في كلام المص تكلفات
لا تحصى وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا
القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه
بمخرج عن عداد قرائنها ولو لم تأب عن ادنى تكلف لأولته بلام التعريف وما على صورته
فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل واسم المفعول
كما تعرفه في بحث الموصول والالف واللام الزائدة التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل
المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في قوله عليه السلم على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر جواب سائل من
حمير حين قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور
المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر
من اللام ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم
وحرف النداء كلها او بعضها فتامل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون
سائر الخواص لان في تخصيص التعريف باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف
التعريف باللام

كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسامه قوله وفي
اختياره اللام على الالف او الالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان
لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم درجا وابتداء
بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف
قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم
يخلف احد مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن
الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب
بحذف الهمزة مع سهولة الادغام ونقض مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله
حرف ساكن فيناسب ان يكون دليل ايضاح فاسكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا
بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها آل وكان همزتها في الاصل
للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة الاستعمال قوله والمبرد الى انها
الهمزة المفتوحة وكان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازم منه تذكرها قوله لانه
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو
ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ
التزاما وبمثل الحسن والصعق فانه لا ينكر بتصف ال التعيين للذات المعتبرة في مفهوم
الحسن والاشرب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان
يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن في الفعل علامة
التنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد عليه ال
التعريف قوله ومنها دخول الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهذا المعنى الى الدخول كاللام
الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منهما ابق في اختيار الشارح البق قوله وفي المجرورية تقدير
الاولى

الاولى او تقديرا قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة
اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما
لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون الشيء مسندا
اليه انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره
بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك لكان الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان
يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها
مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد من التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان
التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف في غير مثل الحسن الوجه لا يجري فيه بلا
خفاء لانه بحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن
الوجه وان امكن في الفعل لكنه لم يضف باعتباره طردا للباب ولك ان تقول الكلام في الاضافة
بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا
على وجه لا تجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية قوله
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق
نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل او الجملة
قد تقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع الاتفاق
في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا اي احد الامرين
من الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم و
لتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح التاويل
وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبتنى على هذا الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل
لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلزم استيفاء
الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه

انه قد يقع كذلك بحسب الظ لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تغيير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة هنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة
بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيها لا يكون الا اسما قوله معرب قال المقرى في
الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس
او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظ لا من الاعراب العرفي باعتبار
ان الاعراب يتحقق فيه لان القيلس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب
العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف اخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر
المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز
ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب محل اختلاف الاخر
لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا لنفس القسم لانهما يشملان
الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب
معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقديرين يلزم تخصيص تقسيم الاعراب
باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورد مبني الاصل على التعريف
لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا
بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا يخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق
معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال
البعد ولا يهتدى اليه قرينة قوله ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما
فما قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظ منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف
على بعلبك ضعيف قوله لم يشبه اي لم ينتسب فترا المشابهة التي هي المشاركة في الكيف

لامن الاعراب
بيان

لو كان
بيان

بالمناسبة التي هي اعم اذ تفارق المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب
المناسب الغير المشابه به قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل بتضمن
معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقعه
كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفي زوال في وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادى المضموم او اضافته اليه كحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تعتبر بعد ضبط المبنيات
فتستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقدم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب قوله
فالاضافة بيانية لان الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا او اضافة الاعم الى
الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا
الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان لا يختص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب
لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء و
للتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له في فهم المعاني استقلال قوله وهو الماضي قال المحقق الشريف
في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هو جملة قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام لا
حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر بالاصطلاح
ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب الى آخره لم يقل اعتبر العلامة
مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم
يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار
صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة
من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة
لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو من اعراب محقق او مقدر وكانه اريد
سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب
الظ الا انه على التقديرين لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة

تفريع
ايضا صح

قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا
يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيآت التركيبية وتقديم ما حقه
التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام
مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الى آخره قوله فان العارف
باحكامها كذلك يستغني عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب اختلاف الاواخر
بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون
معرفة اختلاف الاواخر بالمتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو
عرف المعرب لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم
معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من الخش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي
صرح المص بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم
الى معرفة معنى الدور قبل اوانه والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ الى
ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى
سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل
معرب مما يختلف اخره به ينتج ان هذا يختلف اخره به وقولنا هذا يختلف اخره به عين هذا
معرب فقد صرف الكلام الى ما لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح الى الانتظام فلكل على
نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به
الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المنتمين على ملازمة
مجلس الجليل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان
على العرب والعجم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو
افقه منه هذا وقد افاد في التشاذي ومن هو جد من الله حدى واعتمادي حسام الملة والدين
داود الخوافي لا زالت ذائقة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافرانه

يمنع قول المص الا ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف اختلاف
اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيعلم المعرب في الفن بهذا
الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير
ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التركيب اسأل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب
قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره انما قال مثلا لان هذا
الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة احكامه واثاره اشار الى ان
المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق
فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقدمه كما سيورده بعد من دفع الاعتراض
بانه يخرج منه الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامل ابتداء وتنبيه الحكم بالاثر في هذا المقام مما
به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ما خوذه في افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم
به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به
قوله باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة
لان العامل قلما يكون غير كلمة مثل العامل المعنوي وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله اي
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن
اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف اخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا القيد اختلاف اخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل
الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا و
مررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول اما اللحوق
بالاخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر قوله وانما خصصنا اختلاف بكونه
في العمل لئلا ينتقض الى اخره وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في فهم الا هو قوله او على
المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ واياك وان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه

ای اختلاف

تقديم مع

وآنرم اعثر عليه مطلع

الحقه او تغيير احمد ابن

اراق واحد زحمی

يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصر العدم
حصر العوامل في الملفوظ والمقدر على انه بيان قوله فان اصل فتى وفتيا وبفتى لما ذكر
الباء لئلا يستوى المبتدى بينه وبين فتى لاتحادهما خطا قوله والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الح قلت لا انتقاض وان لا يجعل
اختلاف العوامل على الاعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا
لاثر الاخر في الاخر فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان
مختلفان في المنصرف قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا فقوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول
فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا وما يقضى منه العجب ما قيل المراد مدلول هاتين
الصورتين فاذن ظهر شمول للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت
لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب ولا يصح في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق
الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء اى اذا ركب
كائنا مع عامل ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان
التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق
اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجاب
عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين
معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثانى
انه لا يصح قول الشارح ليس اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث
ان العامل المعنوى لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر في عامل معنوى ليس بمعنى الفعل وللعامل المعنوى
الذى هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها في الغريد وشرحه والرابع

انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامل ابتداء حتى يتجه بشئ لا نقول اذا سبق
على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول
التركيب للاسم المعدود لكن لا للابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع ابتداء اذ لم يسبق
عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل ولو لم
يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء الكلام معنى فاعرفه قوله غايته الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا الحكم حكم بعض المعرب لم ينفع
المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه مما يجرى فيه هذا الحكم
او لا قيل فليكن المراد اختلاف آخر باختلاف العوامل وقت ما وهذا الحكم كلى لا ينبغى ان يرد
بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال العرفى لا يكفى لنقض
الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جوابه عليهما لانه اوفق بالعبارة
اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان
الحكم الكلى لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى
فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغى ان يقول
وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقعت هكذا يحتمل الامرين فنبه على
الامر الاول اولا وعلى الامر الثانى ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف
الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج
المتن الى الشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء
الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضى
انه لا يرد عامل ولا مقتض على السلب الكلى والذى تقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد
كل عامل وشئ من المقتضى ولا يذهب عليك انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة

الصحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة
المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية القريبة المفهومة ولا يرتكب
مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لا اشعار
كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا
ابقيت لدلالته على التحقق فتامل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد ما
اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف المبانى وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه
عامل على حرف واحد اصلا و كما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضى لا بد من اخراج مجموع
العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب
وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب لان
تقدم المجموع على ليس بما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل و
المقتضى والمجموع ومن قال ليس المجموع سببية الاسببية اجزائها المركبة منه القريبة والبعيدة
لم يات بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع كما يختص باخراج
المتكلم الذى هو السبب القريب الحقيقى لاختلاف الآخر فترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا
يا اولى الابصار قوله حركة نحو غلامى اراد بنحو غلامى ما لى ونظائره ومن قال اراد به جر الجوار
في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم ينجح تدقيق نظره الا الى خلاف ما اجمعوا
عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج حركة غلامى لكان
ادرج في النحو لشموله لما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمى في جاءنى مسلمى وقوله كانه معرب على اختيار
المصنف لما ذهب اليه بعض النحاة انه مبنى ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب
اعنى من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شئ فتامل قوله ان ينبه على فائدة وضع الآخر
وترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف قوله
ليدل على المعانى جمع معنى وهو ما يقصد بشئ وحمله على القائم بالشئ المقابل للعين بعيد عن الفهم

ولا نعود اليه فائدة وكذا فيما ياتى في تعريف العامل قوله حيث قال في شرحه على هذا الكتاب و
الاوجه ان المص ومن قال هو علة وضع الاعراب ارادا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من
فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف
الآخر لغرض الدلالة على المعانى وهذا الغرض لا يستدعى اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا
قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية
في دلالة ما به الاختلاف على ما سيفصله والا فالموضوع للمعانى عند المص ما به الاختلاف على اختلاف
بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وفى الفهم المصر لان تعيين ما به الاختلاف
للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوى اعتبارى ولانه لازم لكل معرب
بخلاف الاختلاف هذا فنقول الاولى بالوضع للمعانى ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في
مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على
اخذ كل من المعانى المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب ياخذ
تلك المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب
آخذ للمعانى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندى انه على صيغة اسم المفعول و
الشارح لما استهجن ترك ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة لمجرد اقربية هذا الاعتبار
حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغى ان يتوهم ان اعتوار المعانى لا يفيد تبدلها في
المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب في آخر المعرب
اى الاعراب بالحركة الذى هو الاصل والاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان
الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد
الكلمة يظهر باشباعها قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فجعل هذا الفاعلية
ونظائرها صفات له لولا الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ فعال
في تاخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة

ثم يخرج عن سوية المصادر الذي شرحه في نحو ضارب زيد وحسبك زيد لانه نسب الى زيد ضارب بتقدير حرف جر صورة لانه مفعول لا يأتي المعنى وكذا انسب زيد الى حسبك بواسطة حرف جر لفظا صورة فان زيدا فيه جر في المعنى ولا يعتبر بالباء الزائدة والله اعلم

متأخرة ان وجه التأخير تأخر المدلول والاوجه تأخير الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من حركات غير الاخر قوله فانها مستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما كونه فضلة او مشبها بها كالاسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو تقدير اضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المص تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله ولم يحتج الى الحاق الياء المصدرية لان الاولى لم يصح الياء المصدرية قوله واما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمول ما هو اصل قوله فاعطي الثقيل للقليل الظ القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطي الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطي عارضا للقليل وكان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوف اي فاعطي

التقيل ما اعطي من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتامل قوله ولما لم يبق للمضاف علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف ايضا كثير الا يرى ان قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة الفاعيل فاعطي المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل قوله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في تعريفه وقدمه على ماخذه ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي للاعراب ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج عن سواء الطريق وطلب المستغني من اللجج العميق قوله ما به يتقوم اي يحصل دون غيره فنبه على ان سببية المتقوم ليس سببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لانا نقول في العامل لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار والماء تامل قوله المعنى المقتضي اكد بريد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم في تقوم بالباء في بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بالخروج لقلته قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد ان يفصل اقتضاء المعنى المقتضي فانه تارة يقتضي الحركات الثلث وتارة ملفوظ الفتحة وتارة ملفوظ الكسرة وتارة يقتضي الحروف الثلث وتارة ملفوظ الواو وملفوظ الياء وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد وتسمع له معنيين آخرين كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولو لحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنصرف اليهما ما من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف ولم يمنع للانصراف والمعرب بالحروف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او للام او لضرورة الشعر او التناسب

بل ينتقض بها قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عن ما هو الاصل فيها لداع قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما كنقص بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توجه ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشيء قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المص هذا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير برفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على انه معنى اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا كلامه قوله مثل جاءني رجل الاحسن الا ان يطفران يمثل بجاءني طلبة والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرها نكات اخر تركناها له وينبغي ان يضم اليه الآت جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولى الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء يدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج شيون مع ان مفرده مؤنث قوله واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا

بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم على ان الحكم على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به يحضر مع الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه مزيف لتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه واما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضافة لانه خلاف الاستعمال عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعرابه فم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي بنوع توجيه قوله لكن لا مطلقا اي حال كونها مكبرة لما كانت اشارته الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله مضافة نقل المتن على ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان نسخة الحاشية في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد ثم فيه تنبيه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او تغيير عبارة المتن الى ما هو انسب وتغيير المعاني بغير عبارة الانسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا يخطر بقلب البشر قوله وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب الخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في النوع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو والعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد الاول في كونها منبئة عن تعدد او كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المبني هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذكر في ملفوظ الفم والهن ظاهر واما

بنيها لنحو والآوجه ان يقال المشابهتها المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم
فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله ولو جعل حرف
صالح للاعراب في اواخرها حتى الاعراب دون غيرها الاعراب فيشابه الاعراب في الطرآن
والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخرين عينها بعينها عند
الشيخ الرضي وهو ظ كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان الاعراب لا يكون
من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظ انه رد
جعل كلام الاشباع عن تعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة
دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذكر
مثبتة عن التعدد فالاولى ووجود حرف بدون اعادة اللام قوله وكذا كلتا التاء بدل من
الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث لا يكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا
يجب ان يكون مثنى او ضميرا ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا في الشعر كقوله كلا
زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا انه في الاصل
واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون موفدا
قوله فلذكر قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته
قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء كان
مفرده مؤنثا او مذكرا اسما او صفة او فيه نظر لان المص ذكره في بحث الجمع في شرحه ان قوله
وان كان اسما فذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التعبير
بجمع المذكر للغافل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا
فالمص لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو هو فظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم
يمكن ادخالها في اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر السالم وليس
قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت النظر على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع

وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة
عربية غير مصنوعة للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه
لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد التعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره
لا يفيد ان ثلثين فما فوقها ليست جموعا فالامر غلبت على تلك العشرات تغليب العام على
الخاص وما يفيده وهو ان يقال الاعداد ملتبسة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لان تكرار
مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كلها في انها لا واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة
وعلى تسعة وثلثين هكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال بجموع هذه الالفاظ
الا لكان فيه لطافة قوله واما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته او الاولى ترك مع ملحقاته لان
بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانها فرع الواحد
بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل قوله وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب
فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغيير
العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة
اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله فكثرة التثنية
بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على التثنية والشروط الثلثة ان كان
اسما واكثر ان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه السنة في الحل قوله اشار الى تقسيمها
فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا الفد ادرج في هذا البيان فوائد الاول
ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين
وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قيد لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العمل لا لاختلاف الاخر
والثاني ان قطع التقدير وعدله معرفا بتعريف العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله
كمال الاتصال قوله ولما كان التقديري اقل اشار الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل
احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقدير

تقدير الاعراب الاشارة تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله اي في
الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة لترجيح التبادر
والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قوله تعذر اعرابه لان حذف الفضلة
اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح
واطال ومع ذكر فانه بهذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تجعل عبارة عن حرف آخر
اي في حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يقع في الاعراب بالحرف المقدر قوله في آخره الاولى
آخره قوله كعصا انه بذكر عصا على ان الالف المقدر كالمذكورة وراعى ذكر في المستقبل
ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستثقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في نحو
كعصا فلم فرق بينهما قلت قبل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه
ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب وكان
تجعل عصا ملحقا بالحبلى وقاض بالقاضي والفصل المتقدم فليعتصم به المعتصم قوله وكما في الاسم
المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل سلماتي ومساجدي وعبادي قيل
الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان
اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب
بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاض مضافا الى ياء
المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض على سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في
الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضته الياء
لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال وكان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا للاعلى
لهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة
اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها
مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل

الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين و
العامل لتحصيل خصوص احدهما قوله بقي كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط فائدة تعميم
مطلقا هو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعل البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل
ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعل لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله
كقاض رفعا وجرا وسلمى رفعا فان تقييد المقابل بدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال
يريد بعضا اما كان الف محذوفا وما كان ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا او ما
كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما استثقل آخر الاسم
بالكسرة تعذر الاعراب قاصرا وكان في انه لما استثقل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما ويا ابت
ويا امت ويا ابتا ويا امتا قوله كما في الاسم الذي آخره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن
كظبي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفي ظاهر اذ
يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاخصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض قوله يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان
التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام
للمستقبل فلا يرد انه بقي اقسام من المستقبل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح رحمه من جنى
عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص اقسام المستقبل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب
فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي
من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في
التثنية والجمع واما على لغة عندي تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن نقول
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الحالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا
يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان تميز المستقبل عن المتعذر باختصاص المستقبل ببعض الاحوال
دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستقبل

تقديرياً في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني
مسلموا القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني مسلما القوم رفعا فقط في
حكم مسلمي قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرياً في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه اما اذا
كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها في نحو مصطفوا القوم
والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلاً قوله يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او
استثقل يعني ضمير ماعداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة
حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح
على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بلا سمين ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف
بورود بعض الامثلة لا محالة مما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب بهذا قوله ما ذكر يشعر
بانه يحتاج في افراد ضمير ماعداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد
بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد
اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق
اليه قلت ولاحتياج بعض احكام ذكر الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا بما سبق من تفصيل
المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثر بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه
التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المص
متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب بما
يجب تقديمه على المرفوعات لبحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف ومباحث
المبتدا والخبر ومباحث الحال ففي تاخيرها اخلال ببيان هذه المباحث قوله وكان غير المنصرف اقل كرد
عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر وترك الاكثر بالمقايسة
لما يشتمل عليه نقل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال التعريف

ماعداه مع

والنعت

بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر او زيد البيان
بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير
المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي بالمقايسة الى الوجودي قوله واكتفى بتعريفه
لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف
بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف
وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب
عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف
واسطة فح لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما
عند المص فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمين للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب
بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه
فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف مأخوذ من الصرف فانه
يتأثر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب الكثير تأثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف
لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على
الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن قوله اي اكثر موت اختار تفسير كلمة ما بالتكثير وهو
احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره
وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام واطنب بما لا
يزيد الا السأم فاعرض عنه بالمرة كما هو داب الكرام قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير
تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف بها فح جوز ان يكون التقدير
من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه قوله اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر لان
هذا المقام كتب في الحاشية في هذا المقام او له موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها في الصرف

تصويب هذا و هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب المنقول ولم يذكر الابيات
كما اليستغني عن التعريف لاشتمالها بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على ان الاول
يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل
على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع
في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه الالف التانيث بالالف قوله و
ذلك المجموع عدل لقد بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل لا كل عدل
وهو عدل لا يكون علة للبناء وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وكذا وجدت المناسب
تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه
زائدة قوله والعدول في عطف ما بعد الى ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون
ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم في العلتين
لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة الى هذا انما لا يقصد بالزيادة قبل شيء
في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقدم في الذكر ففهمه في عباراتهم بعيد جدا قوله وهذا القول
تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات
وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل
للحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول
مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح
مما يذكر لكون السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد قوله
او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي قيل الاولى ما نع اذ ليس في كلام الناظم
ذكر العلة قلت في الموانع جمع مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله وقال بعضهم
انه لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره قوله من حيث انه
على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف من هذه الحيثية احكاما اخر من حيث انه معرب حكمه

ما مر ومن حيث انه في على حكم الرفع الا غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت
حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في سلاسلا على الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول
اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد يسلب عن القائل
الحيثية قوله ان لا كسر ولا تنوين ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف
بما لابد فلا الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فنفي الدور من جهتين
على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى انتقاض تعريف غير
المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسر من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية
فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف منع التنوين و
منع الكسر بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه الفعل
مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها توجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل
ولا يسع المقام تفصيله قوله لانك تقول قائم ثم قائمة المعروض للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد
عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة
فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية قوله
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط الاخراج وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما
ان تحقق الفرع يتبعه تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل يتبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم
يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح
على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان
اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد
الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر قوله اي لا يمتنع الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب
والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع
الصرف انكسار الوزن فلذا فسر القول لا يمتنع قوله وباد خال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما

كذا لكم خلاف الاصل

فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان موثرتان فيجوز ان تخرجا عن التاثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف غير ظاهر قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اي الظاهر الصرف معناه الاصطلاحي ثم الظاهر انه غير صرف رجوع الى غير المنصرف بحكم قوله وحكم والحاجة يندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف كما عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدود المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله كقوله صبت على كتب في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضه في مرثية النبي عليه السلام واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشية الجمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بالتخفيف بر مرده ستايش كردن التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى بشمها عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم ابدا والاستفهام للتعجب عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع اجل محسنات الكلام واختيرهنا اي الشيء ومرأي مع ان اللغة امراني ومنه في التنزيل بيدي الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدى كان بعض البلغاء قال لكاتب اكتب يا حار فان الركب قد حاروا اي بضم الراء في يا حار فقال الكاتب بل يا حار بالكسر الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة للتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة اذا اريد معناه مع انه قد يكون غير منصرف في العلمية وسبب آخر فيتون قول المص فيما بعد واما وزن منصرف مع انه غير منصرف لكونه علما للنفس مؤنثا ويعتذر عن هذا المطلب بالمشاكلة قوله

حيث

حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا لتناسب فواصل الآي فقوله يليه لم يقصد به تمام التعليل قوله فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع اه اي اراد ان ذكر اغلالا ليس الا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامها قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كالها من تتمة التعريف فهذه جمل معترضة ولاشارة موضوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا يصلح للتعريف قدمت اهتماما بها قوله فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرار عند القوم ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الآحاد عند بعض واتمام الاجر يحتاج الى تطويل لا يسع المقام كتب في الحاشية فاكاليب جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعم جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باب ور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصراح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا اذ المحقق ارتضى ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فان الشارح الى ما اجيب عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه الاشكال انه يوخذ معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري بصيغة المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة بحيث لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لتعيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان الضرب معنيان لكان ضرب زيد لا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه بزيد فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه

فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تقدم على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل بجمال الفحل كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الا الاشتقاق وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى معدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والثاني معدولا اليه لان المادة عدلت الى الهيئة ولله در نظر ابن الحاجب صاحب فلا تجويز فيه و ان المقصود حاصل قوله اي خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اي حتى صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يوهم ان الهيئة يقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور اللازم لافعل التفضيل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد غير المضاف الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معرفة ولا عن السحر ولا حاجة لادخال آخرا في تغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في صحت يوم الجمعة فانه يخرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المعرف فانه لا مدخل له في الصورة حكما كاللام للفرق بينهما وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام فيعذر ان يوم الجمعة لم تخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقديره في ايضا ما هو حقه قوله الذي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون

ذكر

ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من العادة فهو اسم الفاعل من العادة خرج من صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر اه فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة للفاظ وان كان ما يعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية على خرجت به المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كلما غير بابدال حرف اصل الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام كما قيل في بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل قدر نفع هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا اه قد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له واما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا متحققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ويعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا لاضطرار فتح

نقول ما اشتهر بينهم من انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت لما
وما اعتبروا مبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغيرات
التي ذ على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بتوقيفه بالمتتبع لانه لا يعرف
غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع من الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان
ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع التنافي بانه قليل يمكن
تعداده لمتعلم النحو قوله لانهم وجدوا العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل التنبيه لذات السبع سائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة
منع الصرف فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف
واما العلمية فلا يعرف في شي منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كان
هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما هو في سائر الاسباب
وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير المنصرف
الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يختص كون الحكم بعلية العدل للضرورة
فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود
السائر قوله اي خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال
متعلقة هو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقديرا لان حمله على الوصف بحال
المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحاله بعيد عن الفهم جدا قوله جاء في القوم
ثلثة ثلثة حال من القوم مأول بلفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة في
الحال كلا اللفظين اجري اعرابه عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع
مربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظ ورباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع قوله والصواب
بحسب الصوب عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخر قال الشيخ الرضي يستعمل على وزن فعال
خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسي قوله والسبب في منع الصرف اي قصد بهذا الكلام رفع اشكال

عرض

عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية وان
الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فان ما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة
وعن التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري فيجب ان
يقتصر على قدر الحاجة قوله لا الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف
في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا في ماله الوحدات ومع كون ثلثة ثلثة
موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس شي الا انه يوجب
عدم انصراف اربعا قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدي اليه لبيب ان
اصلا اشد تاخرا واقل تاخرا بل يؤيده التتبع انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا
يقال جاء في زيد واخراي حمار اخر بل رجل اخر قلت دليلهم على ما قالوا مجيء الاستعمال في اشد تاخرا
يقال جاء في زيد في اخريات الناس اي جماعات هم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة
للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا اليس فيه تفضيل في التاخر بل
تنقيص فيه قوله علم انه معدول من احدها هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام
لا يتجاوز عنه ولله در الرضي حيث اختاره قوله وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة اي لم يذهبا
اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبا اليه لاحتاجا الى تغييرها والحكم
بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان
قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد ولو وجه
ان جاء في الرجل والرجل الاخر وجاء في رجل ورجل اخر لو فرض التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر
اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة وعلى المناسبة بين الحال والاصل في حكم بانه
معدول عن احد الصورتين فتذكر في درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما اتيتك و
كن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى بتنكيرها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها نابعا للمضاف
في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يستوف الشارح

واانما لم يذهبا اليه

والاوجه فيه فائدة اخرى لم يفهم سابقا فقوله كيف ولو اعتبر الى اخره

بيانه ولا بيان شي من اخويه لان لكل منها محلا ولا يتوقف المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها
اما جمع او جاحي او جعاوات لا يخفى ان القياس في الجمع المكسر الذي جمع ليس جعاوات فلا يحتمل
ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شي من المغيرات الغير القياسية
وانما خص ذكرها لانها مما اوردت على العدل طلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات
حيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد
الجموع الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر الى اخره فائدة جديدة فينبغي ان
يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره والاولى
ما يروج ما ذكره ولم يحضره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين مع انه
انكر المص اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم الخارج ليلزم من مخالفتها الشذوذ
فلا يثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار
عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في المعدول قوله كعمر فعل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل
فيه الا جمع واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما
ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا
عدل فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره
ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه جمع قاثم ولم يوجد قثم الا علما
الا اددا فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد
ذكر قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن العباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء معدول
عن قاثم والجموع للخير والعيال كالقثوم والجموع للشر ضده واسم للضبعان ولا تنافي
بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا بد دليل على ثبوت اصل في هذا القسم
كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عامر
بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير

لبني تميم

لبني تميم وكان تجعل للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب
البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد لا يوجب البناء بل المعتبر امالة قوله نحو حضار
في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والهجان او الحمرة
الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض باليمن قوله فانها مبنية وليس
فيها الا السببان فيه انه لو اريد انه ليس فيها شي الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس
فيها موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين بناء فقيه وزن فعال وهو موجب البناء
في الصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس في محله هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان
تفسيره على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر
باب قطام في محله وقطام اسم امرأة على ما في الصحاح قوله الوصف لم يعرف المص في هذا الباب
الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته
فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف سائر
الاسباب حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المص في محله قوله
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لم يعتن بتقييد الابهام بان
يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار
معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه
فانها تخرج بقوله بعض صفاتها فان هذه الامور وان كانت دلت على الذات وبعض الصفة
لكن لم يدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيد به لكان موضحا لكون اسود للحية غير صفة حالا
لا نقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا في وصف
ومعناه رجل له الصغر والقياح فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ منه معناه

كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له صغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض
صفاتها واكن دلت على ذات معين ايضا ومعنى الغياض شى ماله كثرة الماء لان المعنى
المشتق شى ماله المبدا واما استبعاد من قال كون معنى الغياض شيا ماله كثرة الماء بعيد
فليس بشى فانه لوكان الماخوذ فى مفهوم الغياض الماء لكان المعنى ماله الغيض فيكون المعنى ماله
كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الصغير فهو بمنزلة علم موصوف
فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة
للمسامحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح فتدبر
قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها اى مع الحمرة والذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية الصواب متصفة قوله شرط اى شرط الوصف الى آخره ينبغى ان يقيد ايضا بان لا يكون
فى العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش قوله فى الاصل الذى هو الوضع كتب
فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اى لتفرع الدلالات الثلث
المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة
اليه فى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر
انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع
تابتا فى الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاص ببعض افراده من حيث انه
فرده لا للذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضى وكما انه لا يضر النقل من
الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها لا ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثاله لم
يصرح به فى التفريع واكتفى باندراج حكمه فى الاصل وكذا ان فى الطافة تقول صرح به المص فى التفريع
ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال
او بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من
الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا فى المثال حيث قال كما ان اسود وآدم
قوله

فلذكر

فلذلك الفاء للتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه فى الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع
اللام ومن قال الفاء تدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يغنى
احدهما عن الاخر فقد اتى بالعجايب كيف والفاء فى النتايج اقرب لترتيب النتيجة فى
الواقع على الاصل لا لترتيب العلم واللام ليس لترتيب المعلوم لان المعلوم العلية واللام
لترتيب الصرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان
ذلك اشارة الى المتعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور وانما جعل اشارة الى التعدد لان
الاداء صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف
افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة لمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب
ولقد اعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل
عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لا لكل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان
قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك
اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة قوله
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى قولهم مررت بنسوة اربع هذا انما اشكل على علماء
الفن ونحوهم الى الان حتى قال الرضى لم يظهر لى الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرض والاستدلال بانصراف اربع بدخول لجوازان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن
الفعل وهو عدم قبول التاء فى الكلام وطول الكلام فى الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بالاطالة
فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقلنا لا حاجة فى عدم اعتبار الوصف العرضى الى
قاطع انما الحاجة الى القاطع فى اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره فى اربع وكون
الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤيد بتقديم الظرف على عامله ان المعتبر فى وزن
الفعل عدم قبول التاء فى اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى
اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا فى اصل الوضع العددى قوله

وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محش قال وقوله وامتنع
اسود اى صرف اسود لو امتنع اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الكل قوله
الاول للحية السوداء وهى للحية العظيمة السوداء على ما فى الصراح قوله وضعف منع ايضاه
فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل
ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف فى عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد
تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق
منع الصرف فى افعى كما فى عمر قوله ذى خيلان جمع خال وهو المعروف لوم قوله اشتقاقه من الخال
لتخييل مصدريه قوله التانيث اللفظى الحاصل بالتاء قيده باللفظى لتقابل المعنوى ولا يقابله
بالتاء لاشتراكها بينهما وانا اظن ان مراد المص التانيث الذى يعرف بالتاء والمعنوى
لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق وقيل
بالافتناء حقيق يقال المراد تاء ينقلب هاء فتاء اخت ليست للتانيث ولو سمى به مذكر
لا يمتنع ولو سمى به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشرى عرفات تنصرف ولذا يجرى
عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث ويمنع من تقدير تاء التانيث اذ
لم يعهد فى كلامهم اجتماعهما وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع
المؤنث وتنوين المقابلة قوله ليصير التاء لازما فيما كان التانيث واما التاء التى
هى جزء الكلمة كجارة اشترط فيها العلمية لانها فى منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت
على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف
فيها فى الترخيم كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى اشار الى ما ذكر من الامرين
وهو ان العلمية فى المعنوية شرط للجواز واحد الامور شرط الوجوب قوله وشرط
تحتم تاثيره اى مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل
الضمير للمعنوى وجد شرط العلمية قوله وتحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة اوسط

الآلاف ... واتباعها اتمك
وامساكا تمك آنك

الثلثة

الثلثة المذكورة فى قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب فى
الثانى وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب فى الساكن الاوسط منه والاحسن
ان تحركه عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمى بابرهم من لغات
ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الثلثة لا نظير
اعتبار حدوث ثقل من كل الامور سبب اى لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل
بل مثناه الخفة كما يرشد اليه امثلة ولم اعثر على هذا الكلام فى غير كلام الفاضل الهندى فى
هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب
كل منها شرط فى التاثير بحال لشرط مع الاخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب الى
العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرط التاثير
التانيث لان الكلام فيه وليس بشى لانه ينبغى ان يجعله شرطا للعلمية فى بحثها وقد يقال العلمية
سبب قوى لا يحتاج الى تقوية ولهذا تمنع وحدها فى ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى
عليك ان الاوجه ما قدمنا لك قوله وسقر علما طبقة من طبقات النار فى القاموس سقر معرفة
اسم لجهنم قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين
فان اسماء الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يتخير
فيها باعتبار راى ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيا فى كلام العرب جوزوا
الوجهين وكذا اسماء القبائل فى تاويلها القبيلة والحى اقول ما لم يسمع فيه شى ينبغى ان يصرف
لا غيلان الاصل فى الاسم الصرف قوله يمتنع صرفها لم يقل يمتنع عن الصرف كما قال فى قول المص و
امتنع اسود اى عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية لتناسب بينه وبين
قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى
التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة الاسم او اللفظ قوله
فان سمى به مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط ثلثة ان لا

يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف فان لايكون تانيثه
بتاويل كرجال اذا سمي به مذكرا انصرف تانيث الجمع لتاويله بالجماعة وان لايكون تذكيره غالبا
نظرا الى المعنى الجنس فان تساوى تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه
فرجح منع الصرف فان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة التذكير
الزيادة على الثلثة ولا الشرطان الاخيران على انا نقول اذا كان المونث المعنوي في الاصل
مذكرا لا اسم العرب مذكرا ثانيا بل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المونث بالغالب
منقول عن مذكر اذ العرب لاتسميه بالتاويل واما ما يستوي فيه الطرفان فمن حيث انه يسمى
بالمونث غير المنصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف لجواز الوجهين فيه لاجتماع الجهتين
قوله تسمية اللفظ بالمونث المعنوي لايكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه و
اما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية بالمونث فالمصنف لم يبال
الشروط قوله لان الحرف الرابع قبل كذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في
الزائد على الثلثة سادسة التاء لان موضع الذي في كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف
الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير المعترض فان بيانهم
مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الاصلي في ميزان التصغير طابعه لا بزيد
فسموا ما يقابل اللام الثانية في المصغر حرفا رابعا الذي في جحيرش الراء فيه قائم مقام حرف
التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره جحيجر وفي مصباح علما لمونث
وان كان التانيث للفاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع
حروف الميزان فان تصغيره على فعيعيل فتقول مصيبيح فالياء من بمنزلة الزائد لان ما قبلها
في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بها وجعلوا الحاء مصيبيح حرفا رابعا قوله
المعرفة اي التعريف انما كان المعرفة في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر وكان
مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب

بالمعرفة

بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا ليوافق الاجمال والتفصيل قوله ان يكون علمية لم يشترط
العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما في السبب والمراد هنا
اشتراط كون التعريف نفسه علما او علمية فافهم وجعلها بمعنى النسبة الى العلم يرجحه موافقة ما
في بيان العجمة قوله بان يكون حاصلة في ضمن الاول فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله العلامة
وتستغني عن الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر آه او ليكون على وتيرة اكثر
الاسباب بان يكون السبب علما يختص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية
سببا وانما وصفت بالتاثير لاتحادها بالسبب ممن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على
التجوز لم يات بشيء يعتد به قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل
واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كان في العجم جنس بمعنى الجيد قوله لئلا ينصرف
فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام وما يعقبها اي
التنوين فلا يدخله الكل ايضا فان لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب فنقلت
بعض الحروف وحذفه تخفيفا لخوجر جان وكركان وجبريل وجرال وجربين في جبرائل
قوله لانه امر معنوي الضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضمير لاعتبارها للعجمة ايضا
قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان يندفع بما ذكر لكنه يرد ان الكل لم يعتبر المانعين
الفرق في ماه وجور العجمة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على
العجمة قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد سببين وهو
التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر دون ان يقوا لتقوية سببين قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر
في القاموس قلعة بار ان بين بردعة وكنجة هذا ان ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا
لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يعتبر سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا
بدا من الزيادة على الثلثة لان ملكا ابا نوح عم منصرف ولم يجوزوا الامرين في

قوله لا يغير الا بغير العرب اي لا العرب
وهو احتراز عن اللغة المشتركة
كالصابون فانه مما وضعه العرب
وغير العرب حسن افندي

قوله نقل عن صاحب القواعد لم يختص على ما يفهم
من شرح المغني حيث قال اقلت قال صاحب
القواعد ان البرهان في العجمة النقل واجماع
ائمة اللغة على انه عجمي في كون الناظر الى الفصحى
حسن افندي

الحال والاصل فلو اعتبر عجميته لكان غير منصرف لان الاعراب لا يظهر في ياء النسبة
اعراب ملائن قوله واما فوارنة اي بكلمة التفصيل مع عدم العدل لان مساجد و
مصابيح عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح عديلان له معنى فغير منصرف
واما فوارنة فمنصرف ولو جعل قوله بغيرها ايضا مقصودا بالتمثيل في قوله كمساجد لكان
هذا المعنى اشد قبولا وقيل ما للاستثناء ويكفي لكونه استيفاء عدم سبق الاجمال و
لا يتوقف على عدم سبق الكلام نقل الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله و
اشار على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فوارنة لكان التشبيه واضحا والتذكير وجه
اخر في بحث التانيث لا حاجة الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به
نفسه فهو علم وتنوينها للمشاكلة مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه
وهو انه في حكم اللفظ اريد به معناه لان المقصود احضار لا اختلال ومنهم من غفل وقال ان
تنوين فوارنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم تكن القائل عبد الغفور لكان امره سهلا انسان
الله غفر الله لنا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر علما حال في المبتدا اصرح بجوازه ابن مالك
ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير اعني لمذموم لا سند عليه الا المدح
او الذم او الترحم وهو مقام بري عنها وجعل حالا من ضمير غير منصرف يستدعي تغيير الخبر وجعله
بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه لا باس
لتنزله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب سوال مقدر شائع هذا البيان في
الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا مما سبق وليس كذلك
فالاولى انه للرد على من قال الخلاف ذكر في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد
على بنية الجمع وانه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية الاصلية وتلغو فيه
سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يقيد بالتانيث والعلمية
وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تناقضا وليس كذلك

فان

شيخنا الحكم مستقلا بعناه لئلا يكون في احضاره
وان لا باس بالتقييد

فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد على سبيل البدل ويوهم ان المناط لجمعية اطلاقه
على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير قوله لا للجمعية لعلة
بل للجمعية نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع
وفرق بينهما او على ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل للمحذوف والتقدير
غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية
كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار
المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود ضد قوله لان الضبع هي انثى الضباع
في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان وهو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين
انتهى قوله قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر
علما اذا نكر اعلم ان الشارح ادرك مؤنة رفع ملوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية
والتانيث بالالف لا تاثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلامه في السببين تمديدين و
الجمعية والتانيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما
صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام
اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة
لتانيث الضبع قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض
من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر بعد
ان العلمية لا يؤثر او تكثير للجواب وهو اوفق بسوق الخطاب قوله لانه علم جنس الضبع
قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع لا لجنس هو الضبع
انتهى قد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بل انه لا شرط له حتى يشترط به قوله جواب
عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال في القاموس مخلص من خبر او
شر كتقصي هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل

ص

وفيه نظر قوله وجهان اخراج بهما انه اقوى ورفعا اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم
الصرف اى عدم صرف الاكثر ولا حاجة الى التقدير فوله في موادد الاستعمال وجعله في
تقدير وهو مذهب الاكثر بعيدا جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه
وان اشتهر فغيلان في شي قوله حمل على موازنه لانه الدخل والادخل الى الجنس يحيل قوله
فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية رفع لما قال في بعض الشروح انه ح يزيد اسباب منع الصرف
على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم
ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او يكون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم
ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه
لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذى هو على صيغة
منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون
الاسم على صيغة منتهى الجموع والعلمية في العجمة مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة
او يجعل منع صرف سراويل للجمعية للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام
السببين قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ولكلام القاموس انه
جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمى او جمع سروالة او سروال
او سرويل بكسرتين ولم يجئ فعويل غيره في كلامهم هذا وقال الشارح عليه من
اللوم سروالة فلا معنى يجمع سراويل جمعا تقديرا بل تحقيقا ينبغى ان يجعل منقولا
عن الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاعلام
كما ثبت بوده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل
اسم جنس يتجه هذا وما يقال السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة
مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف سراويل الى
الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان الاحتياج الى تقدير

الجمع

للجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد في حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع
سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر لمفرد مفروض مناسب للاختصاص بالازار دون امكن تقدير
كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر في الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه
قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذى هو الاصل فانه ابعد من قبول التاء
المتابعة للجمع الذى هو فرعه بخلاف الاعجمى الذى هو دخيل غريب سمى من يؤديه ويجعله
تابعيه قوله واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا
لنا هذه وان تصبهم سيئة واقع على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذى هو متعلم
النحو واقتصر على اصل المعنى قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع رفع لما قيل ان ففى
جنس الاشكال لا بتم لانه يتجه ح انه وجد مفرد على وزن مصابيح بما هو على صيغة منتهى الجموع
فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن
كراهية او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينبغى جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال
وبالجملة رفع هذا الاشكال عرف من رفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن
مفرد عربى او هو جمع سروالة تقديرا قوله ولنحو جوار اى كل جمع منقوص لو في نحو جوار بكل غير
منصرف منقوص شمل قاض اسم امراة واعيل مصغرا اعلى لكان اعم فائدة قوله اى في حالة الرفع
والجر يعنى رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه في وقت الرفع
والجر وهو ايضا مفيد به اصلحه الشارح بناويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب
الصورة لانه في كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه لا الاعلال في جوار نظرا الى ثقيل بعد
التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل محسوس مقدم
على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى قوله فاصل جوار في قوله بناء على ان الاسم الصرف فيه
ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاصل بناء على ما ذكره من ان الاعلال

الجواد الاظهران يقال ان مراده من ان المراد النص انه منقول عن الجمع

متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها قوله وفي لغة بعض العرب وهي لغة فصيحة عليه بيت الفرزدق
ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على
فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة
الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع
وفيه مزيد هجو وفيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة ولكان نقول الالف عوض عن ياء
المتكلم كما في يا غلاما قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير
حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو تابط شرا ويرد عليه ان التعريف
غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب
في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة
بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يكون كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم
جنس فنقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية
الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجى من مصرى وبصرى فنقول
جاء مصرى وبصرى فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويحتمل النجم
وبصرى خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه تركيب التوصيفي في معنى الاسنادى فان النجم
معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ولو حل التركيب عن معنى سيجئ في باب
المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم
يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار
الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم وبصرى ويرد لاضاربة فانه مركب من الضارب والتاء فظهر قوله
العلمية ليامن من الزوال ومن قال او لتحقق السبب الاخر فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق
بين التانيث والعجمية والتركيب والالف والنون في الاسم فهذا الاشتراط فجعل اشتراط
العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمى ببعلبك مؤنث لزم ان يكون السبب

الثاني

الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
قيل اى عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات الحكمية عند جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير
منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر منه اثر منع
الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضى عن المص في بحث المركبات
الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف
خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات مثل
المركب الذى تضمن الثاني حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب
مطلقا سواء كان مركبة في الاصل او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل بل انه
لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكر هو كون المركب الذى لم يتضمن الثاني
منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضى ان يكون مثلها معربا ولا يبعد ان يقال قولنا
في تعريف المركب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من
غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب المثال فتامل قوله من غير ان يقصد
بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل قوله
الالف والنون المعدودان اى الاسباب من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشترك
بين الالف والنون وسائر الاسباب فلماذا خصهما بالوصف بها قلت الشرط للالف و
النون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام
العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكره في مقام عد الاسباب بعبارة
الشعراء بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابق هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا
البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانه معدود واحد من الاسباب
قوله سميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهو حروف هويت السمان او لانهما من
الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان

اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظ وان قيل انه ليتحقق فرعيتها من غير شائبة
اصالة اذ لو دخل التاء لكانتا اصليتين للتاء الزائد عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شي
عليه لضعفت بزيادة في التشبيه قوله يعني ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما
من قال والاسم المقابل للمكنية والمقابل للمبهم والمقابل للظرف اللازم الظرفية اتي بما لا يعنيه
اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد
الكون والوجود اليها فالمناسب تثنيتها لانهما كائنان هذا من فوائد من هو استادي وجدي
وبه طلع اثار جده وظهر ازهار جده مولانا حسام الملة والدين داود الخواقي افاض
الله على روحه الى ان يبعث غفرانه الوافي او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن
الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث قوله وان كان يلايمه ان السبب الاخر في هذا الاسم
لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم يقل او ان كانا في صفة فيكون من عطف شرطية
على شرطية ليستغني عن حذف ان فجعله من عطف شرطية وجزاء بحرف عطف واحد وحذف
كان بعد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد
من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله من
قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او وان يع في
نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين المشروطين
فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء ليفيد بظاهره عدم دخول تاء
التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريانة فعنده بامتناع دخول تاء التانيث تعبير
الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة من
لا غير نكلمة في الالف والنون ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا
يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وضم الفاء لا يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه متى

كان

كان مؤنثه فعلى لا يكون مؤنثه فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل
وضع الصيغة بخلاف رحمان فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة
واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق
بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب لحاق المشكوك بالاكثر انسب في رحمن في انه منصرف او غير
منصرف الاولى انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل له لانه
اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف اي
في دفع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمان على هؤلاء الاعلام من
علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا المرحم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم
يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا
معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف
في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف
في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل
ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعتد من
اوزان الفعل حتى كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط
لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل
فلو لم ينصرف عن الظ للغا ذكر الشرط ولكن لا يخفى ان قوله على وزن من اوزان الفعل
قاصر عن هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاصه
بالفعل فالاولى هو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم
على وزن المح نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة
ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الاول للفعل سببا
وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى

شرط تاثير مع انه لا يظهر الفرعية الا فيما له زيادة نسبة الى الفعل فان الاصل في كل نوع
ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين
الاسباب في كون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله مزيد
نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع
اللفظ مطلوب جدا لتميز المعاني غاية تمييز واما جعل فشرط بمعنى شرط تحققه لا شرط
تاثيره كما وهم بعض مما يمجه سمع العقل قوله يعني ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها
والمنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشي من احد لا يمنع اختصاص المستعار به على
انا لك ان تجعل كشمر قيد الاختصاص فتستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشمير
وهو بمعنى المرور جادا او مختالا او التقليص على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان
يكون علما منقولا بمعنى المرور جادا والفرس فرس الحجاج وكانه لم يقيد تحاشيا عن
ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم وكونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على
فرض العلمية وبشمر لتحقق العلمية فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك بذر علم في القاموس بئر بمكة
ومعناه العقل على ما فيه اسرف او جرب قوله وعثر لموضع في القاموس من ماسدة وجعل بمعناه الفا
جعل ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملاء الفم بالماكول
او خاص بالشي الرطب كالقثاد خضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم بغير كر
عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى قوله وشلم علما لموضع بالشام في القاموس
شلم كبقم وكتف وجل ابيت المقدس ممنوع لا لعجمة وهو بالعبرانية اور وشلم قوله فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجي في الاسماء الا الفاظ قليلة ما ملحقة بالعدم
وهو الوعل لغة في الواعل ووسم بمعنى الاست ودئل القبيلة علما مع انه ادل بانه من دال بمعنى
مشى مختصا او التغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول

من

من ذيل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال قوله ولم يذهب الى
منع صرفه الا بعض النحاة وهذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص
بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي
فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص
خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان المختص مما في اوله زيادة لا يحتاج
الى اشتراط عدم قبول التاء فليجب جعلها مانعة الخلو اظهر كما قيل قوله اي اول وزن الفعل فجعل الزيادة
في اول الوزن مجاز عقلي قيل به رعاية ظاهر الضمير او اول مالكان فجعل حقيقة النسبة محفوظة
وصرف الضمير عن الظ قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية لما هو اقرب
لظرفية الاول قوله من حروف اتين اما في الحال او في الاصل كما في حرف امر معتبر الارق ولو تصرف
في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر قوله اي حال كون وزن الفعل فيه نشر
على ترتيب اللف والحال من المضاف لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا
صح قوله في اول زيادة صح قولنا فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله قبلها بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف الاقيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ولحن نقول يكفي
تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق كما في رجل بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس
وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة وغيرهما ان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح
قوله لم يرد عليه اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا
قياسا وانما يحتاج اليه التصحيح قول النحاة ان انصراف اربع لعدم اصالة الوصف قوله ومن ثمه
امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود شرط النحوي مستلزم لانه
امارة لثبوت الحكم وبركه ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ومما يقتضي منه العجب انه قيل جعل هذا علة
الحكم بامتناع احمر لامتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب الحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن
الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به المراد

بالجماعة مافوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى باول المفهوم
المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة بمعنى مسمى به فلا
حاجة الى التاويل بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد بالمسمى اى
هذا المفهوم فى ضمن فرد ما واللام فيه للعهد الذهنى وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان
ينبه عليه فى هذا المقام ولم يتنبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة
اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او جعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه لو اول بوصف غير مشتهر تقريبة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه
بالمشتهر من التاويل قوله لما تبين اى ظهر حين بين يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان
اسباب منع الصرف وشرائطها ولهذا اختيار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المص
مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد لما تبين
آنفا لكان واضحا قوله استثناء ما بقى من الاستثناء الاول انما استثناه من قال الكلام لانه
يؤول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هو شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من
هذا المفهوم الذى هو مآل هذا الكلام ولو قال لا يجامع مؤثرة الا ما هو شرط فيه الا
العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هو شرط فيه والعدل
ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول على طبق تقييد الكلام بالطرفين من جنس واحد فانه يتقيد بالثانى بعد التقييد
بالاول كما يوهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على
وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان
يكون فى معنى كل ما يجامع العلمية المؤثرة فهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله
فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة فى تاثير العلمية مع العدل فى اسم كان
غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع

للوصف

للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختاره قولهم الشيخ الرضى
واختار سيبويه منع صرف احمر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوه ولا يخفى عليك
انه لا اختلاف فى تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف فى زوال العدل بزوال الوصف
قوله اى لا يوجد معها شىء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط
الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى لماجة هذا التوجيه مع ذلك جميع الامع قوله فقط لا لمجموعهما
ما تقبله الفصحاء كما بين فى محله والاولى ان المستثنى منه شىء منهما اى لا يكون مع العلمية شىء
معهما الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء شىء لنفسه لان المستثنى منه لشىء منهما اعم
من المنفرد عن الاخر والمجتمع عنه مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان
المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون المجموع سبب تام واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر غير
منصرف الى الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلى معتبرا لكنه
يكون الوصف الاصلى معتبرا فليكن العلمية التى هى اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال
العلمية لما كانت باعتبار نتجه لا باعتبار السبب الاصلى الذى لا يؤثر وجوده فى الكلمة حيث
فسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش
يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن
فى الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كان فيجوز
ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى على سبب واحد او بلا سبب العلمية فلا يبقى فاجاب بان هذا المنع انما
يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقى بلا سبب
او على سبب واحد ظاهره انه بقى بلا سبب فى غير سببية العدل ووزن الفعل فينظر لا ينبغى
على سبب واحد فى سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قيل وان كانت مجتمعة كما فى اذربيجان قوله
ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على ما فى القاموس قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين

بناء على جواز ورود يصمت بالكسر ولكن نتعقل اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين
مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحب بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من
غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للنقض باخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن
الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه الاخفش فى القاموس
سيبويه هو التفاح هو فارسى ومنه سيبويه اى رائحته لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى قوله
جعله اصلا هذا مبنى على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول فى التلفظ
يجب جعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كونه اعتبار المفعولا رجح كونه مفعولا قوله وان كان
غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البلغاء غير مستحسن قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ
يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل
على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح
عنده قول الاخفش من الوضوح فى درجة لا يعرضه شبهة قوله فى انصرافه نحو احمر علما حال والعامل
هى المماثلة والمخالفة على ان ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما فى قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا
وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل فى الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل اسما اى كالاسم الخارج
عن الوصفية قوله وان بعده فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تنكير نحو احمر علما فرق يتجه
عليه قول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فتقول ينبغى ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا
يكون معه فى اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول
اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع عن اعتبارها لانه لا
وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها فى كونها فى الكلمة فى الاصل وتترجح عليها بقرب العهد والقوة قوله
لزم ان يعتبر فى حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو بعينه لزمه
وقوله فاجاب متنافرين تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم وكذا ان تجعله من الالزام قوله فان العلم المخصوص
اى موضوع للمعاصى والوصف مذكور للعام والاوضح فى بيان التضاد ان العلمية كون اللفظ موضوعا

لذات

لذات معتبرة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة فى ذات مبهمة فى غاية الابهام مع اعتبار
صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين فى هذا الحكم بل
متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضى منه العجب انه جعل
البعض اظهار التدقيق فى هذا المكان الواسع فى كمال التضييق فقال فى شرح قوله وهو منع صرف
لفظ واحد منعا مشخصا فلا يرد اعتبار المتضادين فى منع صرف هو لفظ واحد اى بالنوع ولا
فى منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس شىء مما ذكر اعتبار
المتضادين مقابل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر قوله وجميع الباب اى باب غير المنصرف قوله
ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اى بصورة الكسر اى بما هو على صورة فاطلاق
الكسر استعارة للحركة الاعرابية التى هى شبيهة بالكسر التى هى حركة بنائية قوله بيان ذلك ان العلمية
تزول باللام والاضافة اى بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما فى الحسن والافضل كلما بحالا تزول
العلمية عند اللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف فى انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم
يلتفت اليه المص فكلمة من الكلمات قوله المرفوعات انما جمع ولم يات بالمفرد لان تعريف
المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة
الجمع الدالة على التعدد الا انها فى المجرورات لمجرد المشاكلة وفى المنصوبات استعارة لكثرتها هنا
فى موقعها قوله لان موصوف الاسم اه دليل على النفى والاثبات فيكون الموصوف الاسم وفى كونه مذكرا
ثم النفى وتضاهيم ذكرت معها صح الاثبات وقوله لان موصوف الاسم اما لان الكلام فى الاسماء فلذا
جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوف الكلمات لم يصح قوله ما اشتمل على علم
الفاعلية لان الكلمة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس
علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما ينبغى به اولوا الابصار الى وجه بديع فى اختيار علم
الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى هو المقصود
فى هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى بنته على انه

انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما يشتمل غيرها قوله كالصافنات
للمذكورين الخيل كتب في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر
هذا كلامه والسجل على وزن القطر الضخم كالمنتف العظيم الجسد قوله والايام الخاليات مجاز
لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت او المضي لرجال الايام
بل جال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين
وتقدير المبتدا قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر المفرد والاشعار به في مقام
التعريف وكان تقول السنة فيما بين الادبا تفسير المفرد المذكر لا فرعه قوله ان يكون موصوفا
بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم
فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها في وجودها الى الكلمات
ولتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ
فلا يكون هؤلاء مرفوعا اذ معنى رفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا كلامه فلم
يرد بذلك ان المرفوع ما يشتمل على الرفع لا يشتملانه بل اراد ان شمولها اليه ليبطل بضرب من المسامحة
الشايعة ولقد تعرض الشارح للفاضل بل شنع عليه تشنيعا بليغا بان دليلك يثبت نقيض
دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه
بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعريض لان الاتصاف بالرفع
المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة و
لك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي داخلا في المرفوع
وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعريض للفاضل فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة
او بالحروف او هو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحروف كان معربا بالحروف ولو فرض المعرب بالحركة
كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين
معربا

بالحروف

قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم
صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق
حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل من الحكم الصحيح
لان المراد بالاسناد ههنا ثبوت شيء لشيء

بالحروف محلا قوله وهو يحتمل مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع ان البحث عن احوال الفاعل
المبني بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا وشرط غيرنا دري في كتب العلوم قوله
اي المرفوع يرجحه ورود التقسيم على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الضميرين البارزين
المتتاليين في المرجع وان يا باه قوله ومنها المبتدا والخبر قوله اوما اشتمل من جهة توافق الضميرين
المتتاليين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا اشكل
بزيد قائم ابوه قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد واستراح احد الجزئين وهو الفعل بالآخر
اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وضعا لجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف
الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه
لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم الكاي راي ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه
ترك لانه اورد عليه لحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد
ضعيف لوجود كثرة مطرد لحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل ومشابهة العامل
مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدا وينسخه فان قلت
كون العامل اقوى من المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات اي جميع قلت المراد انه اقوى
من المبتدا مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدا والمبتدا وخبره اصل بالنسبة الى ساير المرفوعات ايضا
قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اي باق
غالبا وهو ظ فان قلت لا يلزم من الدليل اصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدا
اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى ما
ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله اي اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه آه فان قلت لم لم يعمل بعموم كلمة ما ليستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات
بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة ترى تركها سيئة قوله اسند اليه الفعل بالاصالة آه لا بد اولا ان
ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك

على المشهور فيشكل بنحو ما قام زيد وان قام زيد لان المصرح ان المسند اليه الفعل بنحو عدم فاعل النفي والشرط لان الاسناد
لا يكون جامعا للافراد وقال عصام الدين في الحواشي ان المراد بالاسناد ثبوت شيء لشيء لعدم صدقه فاعل النفي والشرط
المشهور ان المراد بالاسناد الاسناد ايجابا نحو قام زيد او نفيا ما قام زيد او محققا او مفروضا نحو ان قام زيد لانه فيهما

عدم وقوعه او طلب او انشاء ففي ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان
المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على
ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل باسناد شبه الفعل ايضا فالاولى لحال الشارح ان
يذكر القيد قبل ذكر الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد
بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما التبعية الماخوذة في التوابع وثانيهما
ما لا يعرفه الا واحد الالمعي ولا يحتاج الى التحري الا هو وقل لنفسك اذا جاك الحق اتبع والتعب
والانانية دعني فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل
بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال
منه وتبعية الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد بالاصالة ياتي معنى تدبره ويجب حمل العبارات في
التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعده المزيد التوفيق فمناقشة من قال لا
يخفى بعد ما في التعريف مما لا يليق وزاد بها ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف
بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التوابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان قوله
ما يشبهه في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف
والاظهران اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يطلقون عمل هذه الامور مشابهة
الفعل فالاولى ان تفسر المشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت
كانه يشاركها صيغة الحاصل في ذلك ولذا وجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على المسند وجعله
حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة قوله لانه من المسند اليه الفعل رد على المصنف ومن يحذو حذوه جعل
قوله وقدم لدفع توجه عليه زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن
الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظ
واعلم ان تعريف الفاعل على راي البصريين انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين بهذا القيد فان

قوله والامر وجهين يعني ان اللام في قوله عدم كوله انه سهل اذ لا يضر والسوية عدم دفع توهم بل الضرر معه دخول الاغيار
وخروج الافراد ولا حاجة بلا دفع توهم فاعلية من نحو كريم من بكر مع بذكر قيد غير قيد ودرم لو وجه لقوله
ما يسند اليه الفعل او شبهه والله اعلم

في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فاهتم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف
كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه
الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او لحمل الظ واما من لم يجعل زيدا في زيد ضرب مسندا اليه
ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من بكر مكرم لعدم دفع التوهم لا يشمله والا فرفيه
حيث واما ما اختاره الشارح فيه افضائه الى تكلفات عديدة بعيدة لا يستقيم تعريف
عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه وتحقق تعيين
النوع فيدور قوله اي ههنا داوا فقا جعل منصوبا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة
رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على
طريقة قيامه به قوله كصاحب المفصل وهو الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالغا الى الوجوب
او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل بمعنى الاولى الصرف
المنفك عن الوجوب فمباحثه عدل للاصل لحق فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما
في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد عن
الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بحسب فعل فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل
الذكر لان المرجع يكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم وتاخر الاخر ضرورة فهو
مقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان
الاصل تقدم لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجوع رتبة
لانك عرفت انه يتقدم رتبة لكنه توجه انه لا يصح فقط ولذلك جازه آه لان الجواز لا يصير دليلا
على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه يتساوى الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا لجواز ضرب
غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه
فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لابهام الاخصر وايهامه ان الاصل ان يلي

الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتصار على
ذكر الفعل على ان الشيء اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه
وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون بعده حقيقة ولا
يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا فقط وقدم عليه وكانه لم يتنبه له فاعلا او حكما
حدث كما في الفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده بعض لفظا او هو خلاف الاصل
الاستتار قوله كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي على كونه كالجزء
عند العرب لتسكين اسكان اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم اي يدل دلالة
الى كما ان السابق دل دلالة تامة فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين
كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك فتامل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة لوجود سبب نزل القرب من الفعل منزلته
قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او المتعلق
به ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل
اتفقا فيه وخالفا في لزومه في المثال المذكور ركا او ضمناه لكن يحفوه خلافا للاخفش وابن جني نظرا
لكان تعقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله جزى ربه عني
عدي بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه تعالى ومعناه فقتل قتلا هدرا لا ثور له
فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العادي يعني ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة
بقتله لا شد عند العرب من القتل هدرا فان كلب الثور عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت
يليق ان لا يتجاوزه كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى قوله وبانا لانم ان الضمير
يرجع الى عدي بل الى المصدر وجعل الضمير الى عدي وهو المعنى الجزلي بل الذي لا يكاد يتخطاه
البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل الى الرب ولان الرب هو اعلى للرجل فاذا تجاوزه
انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه قوله اي الامر الدال عليه الا بالوضع اذا اراد لا بالوضع

بلغ

يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق
القرينة عليه اي اللفظ المستعار وان اراد لا بالوضع او ما يلزمه هو لزم ان يكون
القرينة دلالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال
اي الامر الدال عليهما غير المستعمل فيهما قوله فلا يرد ذكر الاعراب يستغنى عن الشبهة ودفعها ما
اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ ليس الشبهة بشيء ولا الجواب
اذ القرينة ما تدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا
انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب ساقط ما هو وحده لا وجه
لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز
تقديم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل والفعل معا فيجوز موسى ضرب
عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم يوجد هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان
الفاعل عيسى قوله او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو
كون الضمير مما لا يستعمل بالتلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يبطل قوله متصلا
صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك الجريان في
رويد زيدا مثلا قوله اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور وقيد في جميع هذه القيود
لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عنه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح
لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف ان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء
لجميع الشروط السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الانفصال الاتصال
ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء الكلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو ضرب
لشخص آخر قال من استاذ في زمانه بقية الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا في المثال المذكور
ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان الفاعل عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيد وذلك لانه

لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال
صادق بل ما يخفى كذبه اذا ابقي الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد
والكواذب لظاهرة الكذب مما لا يبالى بها في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت
اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد
من الجماعة المختصة التي تخص بعام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد ضروبا للغير
واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فهو قول عجيب لا ينبغي ان تقع فيه اديب كيف
وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال القصد
فيه حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتح بابا
للنقض يأتي فيه الامثلة مسلسلة بحيث لا تكاد تنقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد
بجواز ان يكون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى هيئة التركيبية فان هيئة
القصر في المثال المذكور لا يمتنع كون الفاعل فاعلا في النوع انما يأتي من خصوص المادة فلا
يناقي دعوى الجواز قوله وانما قلنا شرط توسطه يجب عند اكثر النحاة تقديم اذا
كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع
الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان الحق
على وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولكن ان يتكلف في التعليل فيقول المراد انه يلزم الانقلاب
في بعض الصور وحمل الشارح عليه طرد للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا مانع عن الاصل
فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول قوله ضمير متصل بالفعل بل فيه نحو زيد ضربتك فان
المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله
وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المذكور مبتدأ لا فاعل ليطابق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه

لان التفصيل حينئذ ذكر الفعل اذا وسعى المحذوف واما اذا
فسر بما افهم منه معناه فلا يصير حشوا كالمثال فان ان وحده دال على المحذوف
لا بمعنى المحذوف حتى يصير المفسر حشوا اعني ان والله اعلم

وكان الجملة فعلية بخلاف ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس
هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدا قوله لا تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المطابقة بين السؤال والجواب
وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم
يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة من الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير
قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل
عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة
وذلك لان المطلب المقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك
يا يزيد ناسبا ان يبكي عليها ونكد لانك في رخاء ونعمة قوله كلواقح جمع ملقحة الاظهر ملقح لان
الملقح هو الفحل قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية ونعلقه بيبكي المقدر مما يأباه
سليقة الشعر لانه لا يناسب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاحتباط ايضا هذا قوله في مثل
وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه
كقوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت وفيه ان الدالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض
وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر
الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم قوله وقد يحذفان معا الاختصاص بهذا الحذف بالفعل والفاعل بل
يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته
قوله دون الفاعل وحده وان توهم نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي الخبر
مقامه تنتقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه
مقامه ويمكن دفعه ان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف حذف الخبر فانه
يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية قلت ولا بد وان تقدر جملة اسمية لينافي
فيصح جوابا بالتردد كما لا يخفى قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله

بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدر من نحو عجبت
ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصريين والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر
ولا يذهب عليك ان اوله مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل في قوله والاصل ان يكون الفعل قوله
قد يقع في الكثرة فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصار على
ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو اقل قوله معمول الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني
اي يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان
يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا بد ان استحقاق
الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع
استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفقده فطن ذكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا لواحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبني وحسبتهما الزيدان
منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن كونه
معمولا لواحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزمانه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه
معمولا لما نافيه ومنهم من قال ان المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث
انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه تحالف المعمولين ولا يخفى انه وقوع
في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا فهذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما او قاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع
بالاضمار على مذهب البصرية والكوفية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان اقائم مع استتار فاعله هنا مبتدأ
اذ ليس المبتدأ في الكلام حتى يكون ضرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض حد
المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا يحتاج الى تنبيه مبتدأ في محل قوله لانه حرف لا يصح اضماره ولان
ما هو الضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لتعذره الى تحقيق التنازع في ما بعد الا
بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بل يمكن قطعه

بتكرار

بتكرار التنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان
طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب بادي الرأي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرتضي
غيرهما بقطع التنازع بينهما قلت لا بل يقطع التنازع بما هو طريق الكسائي على ما ان رأيه ان الحذف
ويعني قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن على مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع التنازع ولا يخفى
عليك ان الكل في ايضا يتجاوز عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول
لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء عمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع
في ما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضرب الا اياي وما اكرمت الا اياي قوله فقد
يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزائية واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فان
اعملت الاول ان كان قوله ونختار بالواو على ما ذكر في اكثر النسخ وقوله فنختار ان كان بالفاء
على ما ذكر في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تحاطبا على الاصطلاح
الغير او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما او داخل في المفعولية وفيما فيه لكن قوله في المفعولية انما
يتجه بظاهره لكون المفعول لفظا مشتركا بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف
الظاهر فلا بد من تاويل كما يطلق على المفعولين وبعد فيه نظر لانه يتوقف على الاشتراك لفظ
المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من اسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في عباراتهم للخمسة
يشعر باشتراكه بينها فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به قوله وليس هذا قسما ثالثا التنازع لان
المقسم كل قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه في واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس
قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم فلم ينبه لهذا مع وضوحه من قوله
بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر او تنكيره
ولا يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين
قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين نبه على حاليه مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو
معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع

المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعادته
في البيان اوفق لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لا احتمال المساواة قوله لقربه ان قرب
مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا قوله والاحتراز عن الاضمار
قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
ولان الكتاب في مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير
مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض اخر كما في ما نحن فيه فان المفسر للفاعل جملة ذكر لكونه متعلق
النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير
ولم يعرف الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير قوله وللزوم التكرار
بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاول لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار بل
الاول ولا امتناع التكرار والاظهار من غير اضطرار امتناع الحذف الفاعل بسيد فسده في غير
المصدر ونقض بما اكرم الا انا وكسع بهم وابصر واضربني واضربوا القوم واضربتا هندا و
اضربن القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر فيهما
لم يستوف المذكر والمؤنث نحو جرح وقتيل هند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفردا مذكرا لا غير
قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني اخر المتن خلاف الفراء عن محله فصار بيانه مغلق وهو متعلق
باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل
به لكان واضحا بان نقول ونختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع
الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول
قوله ورواية المتن غير مشهور عنه يقال فليف عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور من مذهبه
فيتنزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار
فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بتكرير الاول والثاني فيما
اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه

وانما قال الاولى لان مراد الشارح لا يجوز الاضمار قبل الذكر في الفضلة فيما نحن فيه وهو غير محض التفسير والاولى ان يقول
وعن الاضمار قبل الذكر في غير محض التفسير في الفضلة لانه يفهم من ظاهر قوله وعن الاضمار في الفضلة انه ممتنع مطلقا وانما قال
الاولى لانه يمكن ان يقال ان مراد الشارح الاضمار قبل الذكر في غير محض التفسير بدليل ان ما ذكره هنا في الاضمار قبل الذكر
ما هو غير محض التفسير كشف

ان يتصل بقوله ونختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة فيلا ورثه
رجلا شاذ قلت قد سبق الان ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يختص العمدة نحو فقضيهن
سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر في غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا
يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه غير واقع كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم
قلت يمكن على جعل هو في الاية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومعموله الشديد الاقتضاء لئلا يتجه عليه لا بد
للمفهود

المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعادته في البيان اوفق لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله لقربه فرجح مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا قوله والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله وبه لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض اخر كما في مالحن فيه فان المفسر للفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يعرف الا

وانما قال الاولى لان مراد الشارح لا يجوز الاضمار قبل الذكر في الفضلة فيما نحن فيه وهو غير محض التفسير كما هو الاولى انه يقول وعن الاضمار قبل الذكر في غير محض التفسير في الفضلة لانه يفهم من ظاهر قوله وعن الاضمار في الفضلة انه يمتنع مطلقا وانما قال الاولى لانه يمكن ان يقال ان مراد الشارح الاضمار قبل الذكر في غير محض التفسير بدليل ان ما ذكره من جواز الاضمار قبل الذكر ما هو غير محض التفسير كشف

ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة فيلزم ربه رجلا شاذ قلت قد سبق الان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يختص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر في غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه غير واقع كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اى بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن على جعل هو في الاية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء لئلا يتجه على انه لو قال فليؤخر الضمير من اللفظ ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل الكثير لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح قوله على المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال قوله ولم يحذف وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة وهو ههنا ما ذكر قوله ويكون الضمير راجعا الخ فيمكن الاضمار ولا الحذف مع امكان الاضمار كذا ذكر الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففيه منع وان اراد انه لا يحسن ففي الوجه هو الاول قوله الا ان يمنع اما اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار على ما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع يستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يمتنع التنازع لو كان الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يستثنى فيصح تنازع العاملين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلق مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب

فعله من قبيل نقل العام الى الخاص الى المفعول فالم يسم فاعله يصدق على المفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول فعل المحذوف الفاعل وعلى مفعول فعل او شبهه ضرب فاعله واقيم هو مقامه ثم نقل في اصطلاح الى كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه الكلام حول حذف فاعله قيل يصدق هذا التعريف على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل فان الفاعل للانبات هو الله تعالى وحذف الفاعل الحقيقي واقيم الربيع مقامه

الاخران يكون مفعولا فيبقى على افراده قوله ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والالزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما اولا فلان اعمال الاول عند من يدعيه يدعي سواء حذف المفعول الثاني او اظهر والبيت شاهد له فشهادته مع حذف مفعول الثاني اتم واما ثانيا فانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه اعلم السعي لادنى معيشة كفاية قليل من المال وثبوت طلب المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاة لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ مني لادنى ما يتيسر من المعيشة كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتيسر من المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائجي قليلة ولم اطلب القليل من المال للمعيشة لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصالحة الكل معي حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن اسعى للمجد المؤثل فكل شريف بناء على وضيق في المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون قوله اى طلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني بكر وعمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال لجوازه للضرورة قوله ولكنما قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعى في تحصيل المال لادنى معيشة كفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز توهم متوهم ان سعيه ليس جدا في معيشته بل له وللمجد فاستدرك لجعل الجد للمجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اياك لا ترض سعيا زنابك قوله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فبان دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا المنصوب بكلمة ومنه فقوله ومنها المبتدا

خلاف

اما عدم كونه مقام الفاعل فقط على مذهب البصريين فلا اسناد على جهة قيامه به واما كونه في مقام المفعول ففيه هو التعلق الجديد في الاسناد كما يأتي ... المفعول المطلق ... خلاف عادته فهو الذي يستدعى نكتة دون ما ترك فيه الفعل قوله اى مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر مفعول ما لم يسم فاعله والجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضرب هو القوم واضربا القوم واضربوا وامثالها مما لا يجيء فيه تخصيص اللفظ بقسم اصطلاحا قوله حذف فاعله اى فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل وكذا في قوله المراد بقوله فاقيم هو مقامه اقامة المفعول ...

فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ... مفعول فاقيم مقام الفاعل يصدق على المفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول فعل المحذوف الفاعل وعلى مفعول فعل او شبهه حذف فاعله واقيم هو مقامه ثم نقل في اصطلاحهم
الى كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل ... حذف فاعله قيل يصدق هذا التعريف على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل فان الفاعل للانبات هو الله تعالى وحذف الفاعل الحقيقي واقيم الفاعل
المجازي هو الربيع

الآخران يكون مفعوله فيبقى على افراده **قوله** ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال القائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والالزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن بدونه ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما اولا فلان اعمال الاول عندهم يدعيه سواء حذف المفعول الثاني اواظهر والبيت شاهد لشهادته مع حذف مفعول الثاني واما ثانيا فانه اذا جاز حمل البيت

هذا الكتاب ... خلاف

اما عدم كونه مقام الفاعل فظاهر ... واما كونه في مقام المفعول ففيه خفاء لان مقام المفعول هو التعلق الجزئي ... فراجعه وليتدبر

خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ذكره **قوله** اي مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله والجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل لغرض نحو القوم واضرب القوم واضرب وامثالهما مما لا يخفى فهو من تخصيص اللفظ بقسميه اصطلاحا **قوله** حذف فاعله اي فاعل النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل وكان المراد بقوله فاقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة **قوله** فاقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وغيره اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل اليه او شبهه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه ان اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما فيه **قوله** اي الماضي المجهول فهو تاويل للعلم الوزن بصيغة المشتهر هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفي ان الصيغة المشتهر هو بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعده لم يجز نقضا كلام المتن لعدم شموله البيان لا سيما ان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل يفعل صيغة المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح والكنى في اصطلاح بيان المص بقدر الامكان **قوله** ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقلا ان المتاخرين جوزوا ذلك **قوله** لزم ان يكون مسند او مسندا اليه ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لكان مسند اليه بالاسناد التام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه بالاسناد بين تامين فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلم فقيل

قوله يجي فعل مجهول مسند الى مصدره الموقوف مع وجود المفعول به نجي المؤمنين معناه اوقع النجاة المؤمنين والله اعلم
قوله ليجزي مسند الى قوله بما كانوا يكسبون وهو قائم مقام فاعله مع وجود المفعول به اعني قوما ... اعلم ان المراد من النعيين تعيين اولوية كما هو مذهب الكوفيين والله اعلم

لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم علية بالنصب كقصد بها **قوله** اي كل من المفعول له والمفعول معه كذكر شيء على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل المفرد انما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي الحاذفة لان المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى ان كذكر بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد **قوله** نعين له وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة ابن عاصم وكذلك نجي المؤمنين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة لقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه اتى الله اليه شيئا **قوله** لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع لايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمع وجود المفعول به لا يصح اقامة لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة فجعلها مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مقرر بان الدار يضرب من التنزيل **قوله** وفائدة وصف الضرب كذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين في التمثيل حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما

اقول الظاهر ان مراده ان رجح بالاصل الافصل الذي يكون في عليه ما لم يوجد ... يوجد لها في الاستعمال من مجيء المبتدأ بلا خبر ومجيء الخبر بلا مبتدأ بحذفه كشف

على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المنصوب مطلقا اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان **قوله** لان فيه الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم **قوله** وفي بعض النسخ منه الاوجه ان المراد ومن الفاعل وفائدة التنبيه على انه ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية **قوله** للتلازم الواقع بينهما والاشتراك احوالهما احتاج الى بيان وجوب تقديم المبتدأ يتكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يحتاج الى ان يجعل من مسائلهما **قوله** على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدأ لان الكل ما اعترف به الضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال نجم المقاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقائم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف ثم بالغ من جعل المسند مبتدأ وتبعهم العلامة الى المحقق التفتازاني اذ فاقتصر في نحوه في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر ما هو الاصل فيه فتامل **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجريد تجرد عن متعلقاته وهو سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التعبير ايضا ان التجريد عن العوامل يعني التجريد عن جنس العامل حتى يؤدي الى السلب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد اقام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظية ما يكون مؤثرا في المعنى مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم كما قيل لئلا يخرج نحو بحسبك درهم هذا تقييد بعيد ليس

في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اى المجرد لفظا او معنا بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه ويعتبر في التعريف قيد الحيثية اى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتدا بل مضاف اليه حكما فتدبر قوله وثانى قسمى المبتدا اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتدا لان المبتدا مشترك لفظى بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثانى لكان اظهر وافيد لا تقول فليكن معنى المبتدا المفهوم المتردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعانى ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكله او لمنع الخلو لان المبتدا لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما مما وضع لهما المبتدا فمن قال امتناع الاجتماع بينهما قال او لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يات بشئ فقد بعد ومما احترز عنه بقوله مسند اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاختلاله خروجا بقيد التجريد عن العوامل اللفظية فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغى ان يجعلها في سلك ما احترز بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام الاخصر الشامل لهل كقولك بعد حرف النفى والاستفهام والاخصر منه الشامل لالا وغير وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفى والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال غير ماسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن قوله كهل وما ومن نحو فما ضارب زيدا ما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين قوله وعن سيبويه جواز الابتداء مما عن غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وكان المصنف يعترف به ولذا والرد على من جعل اسماء الافعال مبتدات اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه قد ياتى لذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره قوله وعليه قول الشاعر خبير نحن عند الناس منكم خبر مبتدا ونحن فاعله فنظر لانحصار كون فاعل اسم المنفصل اسما ظاهرا في امثلة الكحل فيتعين كون نحن مبتدا وكون منكم من المحذوف تقديره خبير منكم نحن عند

الناس

الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخبير نحن فينتقض جواز الامرين به لا من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبر البيت طابق المفرد فافهم وبعد بيتا فانتقاض القاعدة بقوله اخبير منكم عند الناس انا قوله رافعة لظاهر او ما جرى مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحى بالكلية وحمله على خلاف المقابل الظاهر من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعل اعم من الحقيقى والحكمى وبعد لم يتم التعريف لانه بقى صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل الثانى اكرم وقد سبق التنبيه عليه وقد اورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائما خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدا وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدا في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام مبنى على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهرة امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى ما اتى به المص وتشكل القاعدة بقوله ارغب انت عن الهتى يا ابراهيم مطابق للمفرد ويتعين لكونه مبتدا والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبى هو المبتدا ويشكل بما اقائم رجل فانه يتعين كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يتخصص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونه مبتدا اذ لو كان خبرا لوجب اطالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدا ينبغى ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث لا يحتمل كونه مبتدا بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدا فيلتبس المقصود التبا

قوله مما احكام الخبر اى مما يعرف بعد الخبر لانه حكم والخبر ذات فمعرفة الحكم بعد معرفة ذلته والله اعلم

شديد الخلاف اقائم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتدا على خلاف الاصل وكونه مبتدا يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يخفى المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفاء ويجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا تنعدام الالتباس فالفرق قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقائم فتامل قوله الاسم المجرد اه قيل ان اريد بالكلم الاسم حقيقة او حكما دخله الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم نحو زيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم عند محقق النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تاويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المص يما ذهب اليه تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا ياتى الكلام الا في الاسمين او فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما يتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر لتعرف به فرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اى ما يوقع الاسناد به يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذى لم يسم فاعله الى مصدر على طريقة لفد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوى يصف الالفاظ بصفات المعانى فيقول للفظ مسند او مسند اليه كما سبق في تعريف المبتدا فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا لا بالمجرد في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر بقطعه فائدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير عن معنى الباء

قوله فلا يحتاج عبارة الشارح لان مرادهم من قولهم العامل في المبتدا والخبر الابتداء ان الابتداء الكائن في المبتدا عامل في الخبر لان تجريد الخبر لم يسم بالابتداء اذ لو صح تسمية الخبر بالابتداء لصح اطلاق المبتدا على الخبر

قوله اعم من الاسناد اى اعم من ان يكون اسناد الى المبتدا نفسه كما في زيد قائم او الى ضميره

وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدا فاعل المسند وفي قوله المضمر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس بذلك قوله وعلى تقدير يخرج به القسم الثانى وضميره راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التى هى خبر المبتدا لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدا واجيب بانها لم تسند الى فاعلها الا الاسناد اى النسبة التامة ولا نسبة التامة بعد جعلها في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاته كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئية القابل له وهو الصفة قوله اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ كما في القسم الثانى من المبتدا او يسند اليه شئ كما في القسم الاول من المبتدا وهو الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدا والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه وسمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدا عن العوامل اللفظية قوله لان المبتدا ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثرى قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعى الفصل والداعى مقدم على ما ادعاه اليه قوله جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه للمبتدا شدة اتصاله بالمبتدا في حكمه وقد جاء في اكفانه درج الميت ومنعه الاخرون قوله وقد يكون المبتدا نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين فصله واصل المبتدا التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدا وكونه جملة على تتمة بحث

الخبر

لا مكان ايراد التوصيف وتخصيص المبتداء النكرة وافراد الخبر الجملة اولا وايراد اصالة التقديم ووجوبها ووجوب التاخير ثانيا فافظ
فيه ان بين اصالة التصدير واصالة الاخرين التزاما فلا يناسب تاخيره عنهما لكن ينقل الكلام الى هذا بان يقول لكن بيان اصل التقديم بالالتزام وبيان الاصلين الاخرين اواحدهما صريحا او بيين الكل صريحا او التزاما حتى حلم المبتدا اه

التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم والتعريف وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولا يتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالغدر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الاخرين **قوله** اذا تخصصت بوجه ما الاخصر الاوضح اذا تخصصت مثل ولعبد اه ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكر بخلاف عبارته فانها لا توجبه **قوله** اذ بالتخصيص يقل الاشتراك فيقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان من نبه ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتداء **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة قبل الا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكر ستر لخوتي لا التزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا ما بيانه في الاسرار لذوي الابصار **قوله** ومثل قولك رجل في الدار ام امراة ومما تخصص بوجه ما جواب من الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امراة فانه تخصيص بعلم المخاطب ثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار **قوله** فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب و ايستفاد من الكلام ما ينفع به واعترض ايضا بانه لو كان التخصيص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز رجل في الدار وهو ايضا مندفع بان التخصيص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة **قوله** فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الشارح الظاهر جعل ضمير الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره

لعلي بهذا يبني على ارجاع الضمير الى المقدم فلا منع اقول من قال الظاهر ضميره اه ولا الفول اخرى فالى النظر والشارح الظاهر ادعى كان بين في محرم فارجع اليه

ويكن ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدا كونه مبتدا حقيقة او حكما فالمعطوف على المبتداء مبتدا حكما فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانه وان لم يحصل فيه تقليل الاشتراك او دفعه لكنه صار في حكم ما قل الاشتراك في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** و كذلك كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله في تعيين فدية الجرادة اذا قتلها المحرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الا في المبتدا اكثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدا والفاعل وغيرهما **قوله** لشبهه به اذ يستعمل آه او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص **قوله** بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح **قوله** قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا راى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي وينبحه اذا راى العدو للاضطرابه حيث يراه اجنبيا **قوله** فيقدر وصف وقد يكتفى بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والله بعلم الغافل فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للتخصيص بالصفة **قوله** وهذا المثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء **قوله** على ان ما ذكر بعده موصوف بصحة استواره في الدار ورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا استر لخوتي لا لطرد اعتباري ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الظرف **قوله** هذا هو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان يتخصص حتى يقع مبتدا في يكون فهو وقال بعض المحققين منهم آه عديلاله واما اشارة الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المنافاة التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا

قوله بعيد لاقتضى لابد من عائد لا افتراق من عائد موجود ه
لا يمنع انه لا افتراق موجود من عائد حتى يكون من عائد الاجزاء

المقام فارجع اليه ان كان لك المرام **قوله** وقال بعض المحققين منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين منهم لان النحاة لما راوا ان المبتدى لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة قلما تخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة مما في الحكم على النكرة **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم **قوله** اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا خبر المبتداء من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه جزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجملة لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام تفسير للنجوى والجواب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيفما او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ما ذكر منك بهذه الجمل حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا مغنيا **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف وبه استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لشبهت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة **قوله** فلا بد في الجملة وكذا في المشتق والمؤول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقولا ولا بد من عائد الظاهر فيه بدا لانه شبه التعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل ببعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبر ابعيد رعاية المعنى **قوله** كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر لان الظاهر لو وضع موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه

بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا **قوله** وكون الخبر نفس المبتداء الاول عين المبتداء ليشمل قولنا الشان زيد قائم وسقولي عمرو قاعد **قوله** وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فكون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى المضمر **قوله** لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شايع كلما قام قرينة وليس كذلك بل نص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا منها جزاء من مبتدائها واما في غيرها فالمرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي **قوله** نحو البر الكر كتب في الحاشية الكر ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف وقال الازهري الكر ستون قفيزا انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قبل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن منوان منه بدرهم مثال صفة منوان **قوله** وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير تعميما للفائدة و ظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجايب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تامل **قوله** فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقولوا وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة لا يختص بقوم منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا

قوله قد يكون من الافعال الخاصة اى العامل الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة اذا وجد قرينة الله اعلم

كانه قيل ان عند فى قوله فى ظرف مستقر عاملا اعنى مستقرا مذكور مع ان عامل المستقر لا بد ان يكون غير مذكور فاجاب انه ليس ظرف مستقر بل ظرف لغو لكون عامله من افعال الخاصة والله اعلم

عن الاكثر ولعل المحذوف مضاف من المبتدا اى حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان احق
قوله اى مؤول بجملة اول التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل والصرف عن الظ
ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع كان ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور
وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغض الابصار ومما لا يبعد ان
ينقل ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به اى الظرف ملحق بالجملة
ومجعول من جملتها ومما يلوح اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة فى
كتاب الله اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين بالجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل
قوله بتقدير الفعل ذكر الفعل العام كالحصول والكون الا انه دراج حصر عامة النحاة الظرف
المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا سبق
الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون
لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر اسم الفاعل بهذا منقوض بمثل زيد فى الدار ابوه
او ما فى الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل الحاصل ابوه
وما حاصل ابوه وهما جملتان قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذكر
وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف ففى زيد فى الدار هو زيد ولا حاجة الى امر اخر هذا
قلت الظرف يكون ظرفا لامر من الامور المتعلقة بزيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد
من تقديره ليتم البيان قوله والاصل فى الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع
قبولا للربط قوله اى على معنى وجب صدر الكلام كالاستفهام والتمنى والترجى الى غير ذلك قوله
وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بسابو سيبويه ممن قال غير سيبويه يقتد
قوله لكونه معرفة وكونه من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
الامتناع فى المبتدا المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كونه من نكرة وكانه اشار
الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه

اى

المنهى ... بالمسمى المذكور ... فتوهاك

اى رجل ابوك لكن فى قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه فى الاخبار عن النكرة
بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل فى جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله اوكانا
متساويين لو اكتفى بهذا عن قوله اوكانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوى فى مرتبة التعريف
فالمراد التساوى فى صحة الوقوع مبتدا قوله اوكان الخبر فعلا له اى صورة فخرج بقوله له قام ابوه وقوله
صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيدا قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا
صورة فلا حاجة الى قيد له فمعنى قوله اوكان الخبر فعلا له اوكان الخبر مشتملا على فعل له قوله اى تقديم
المبتدا على الخبر فى هذه الصور لئلا يلتبس الخبر المبتدا بالفاعل فى هذه الصور والاكان القيد لغوا لاغنا
الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه اشارة الى ان الجزاء متعدد قوله او بالبدل عن الفاعل اذا
كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم فى هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم
الوجوب لكان احق قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر موجبات التقديم الا الاستفهام
وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفى فان قلت فينبغى ان يجب تقديم
الخبر فى زيد لا قائم لانه يتضمن الخبر معنى النفى قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفى زيد
لا قائم لا يغير حرف النفى معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره فى جملته ما يغير قوله اوكان الخبر متعلق
احتراز عن كون الخبر متاخرا مصححا لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا
لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله اى لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المحل والجزء
الجزء ولم يشترك المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول
اى لمتعلق الخبر الذى يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق
العامل بالمعمول لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا فى المبتدا فى مثل على الله عبده ... كل
مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل قرين كل
رجل ضيعته والفصل للمتقدم قوله اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها
المؤول بالمفرد مبتدا لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدا اراد الشارح التنبيه

على ان فى الكلام مسامحة والمراد به خبر عما يتركب عن ان ولم يتعرض للاصلاح لظهوره والتنبيه
على المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المص على ظاهره اذ قولنا
عندى خبر فى التحقيق عن معنى ان لان عندى انك قائم فى تاويل عندى تحقق قيامك و
التحقيق معنى حرف التحقيق الذى هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما انك خارج فلا
اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدا نحو اما انك خارج ولولا انك
خارج وخرجت فاذا السبع حاضر والتخصيص بما بعد من ضيق النطق قوله اى تقديم
الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكر لكان الشرط ماخوذا فى
الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه
الصور فالاولى فى كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيده به تصحيحا
لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة
الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر فى كلام واحد لانه ايضا كثير كما فى زيد ابوه قائم فانه تعدد
الخبر فى هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او للتحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقى والمجازى
من غير صارف من الحقيقة قوله فانهما فى الحقيقة خبر لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذب به
وجوب هذا حلو ان حامضان قلت اعتبر فى كل منهما ضمير المتحقق المجموع كى اجرى على كل اعراب
المتحقق المجموع قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدا
نحو هما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب لانه يجمع التعدد فى هذه الصورة بالعطف اولا
ثم يجعل خبرا اوجب ان يكون هذا الخبر جامد اللفظ او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير
المبتدا فيهما عالم وجاهل فى تقدير هما رجل عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص
بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله وهو سببية
الاول للثانى او للحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضى ان معناه

لزوم

لزوم الثانى للاول فلا حاجة الى التكلف فى اد راج وما بكم من نعمة فمن الله فى القاعدة قوله فلا يرد عليه
اى على هذا الاصل هذا المثال اى خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يرفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتحقق
الورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله تعالى ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض
لكان سبب الحفظ معنى الشرط فوقوع مالز بحثه فى هذا الاشكال بحظه عن سهولة حل العقال على
قاعدة الاعتزال قوله فيشبه المبتدا الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة بسواها
بخلاف المبتدا فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة
الدخول على الجزء ولزومه فى الجزاء ولم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء ههنا كون المبتدا دخيلا
فى معنى الشرط غير عريق قوله وذلك الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غير
على خلاف الشرط فانه لا يكون الا استقباليا فى المعنى والاول ههنا قليل والشرط لا يكون ظرفا
قيل لا ينحصر هذا فيما ذكره لان المبتدا الذى دخل عليه اما والمبتدا الذى يكون احد الاسماء المتضمنة
لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضى منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط فى
الفاء وليس مصححة بدخولها ولا ينتقض بالاسم المؤول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بفعل معنى
قوله او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فالاولى بافراد الضمير قوله ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم نوقش بان الفاء هنا زائدة اذ المبتدا المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات
الشرط ورد بان الشيخ الرضى صرح بان ذلك لا يجب فيه ويجاب ان معنى الشرط هنا منتفية اذ لا
سببية للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقات قوله كل غلام رجل يأتينى
فيأتينى صفة رجل فان قلت كل رجل يأتينى ايضا شامل للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون
لما اضيف اليه كل الا كل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة
معنى المتقدم لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل
الاخبار اى الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا او فيه انه يشكل
بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه متعدد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد ان يكون مهملا كوات

اى كلام العرب

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع بان كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذى تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ الضعف مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله فان قيل قد كان في التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما الحق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع والاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل التخصيص وقع من المقرر في هذا المقام قوله ووجه ذكر التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها لشعر بان بيان المانع بالاتفاق تطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان حكم خبر الموصوف المشبهة ههنا انه سيقول عامره كان من خبر المبتدأ فلو لم يبين حال هذا لاوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ذكر في اصيل في الكلام فنحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ وما قبله خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر غير التزام خبره في موضع فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المقل احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكرها في هذا الموقع ان الاولى في كتبهم من مبنيات بحث النعت والائمة من بحث افعال المدح والذم ان المبتدأ المحذوف وجعله مثالا للمبتدأ المحذوف والظ جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اى كمبتدأ قول المستهل وعلى الثانى حذف مضاف اى كحذف مبتدأ قول المستهل فكانه لتقليل الحذف ترك للظ فعلها مثل المبتدأ المحذوف في

فهو

قوله المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر للهلال القمر الى ثلث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر لليلتين او الى ثلث او الى سبع وللليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر وانما قال المراد بالمستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبى الرافع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبى اى رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض فهذا مستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشى قيل الهلال ماه نو ديدن و بانك كردن وكلاهما مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه لانه مقصود المستهل في منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين الشئ بالاشارة والحكم به على الهلالية فالاولى ان يقال البحث في باب حذف الخبر لان العرب حين يفرح بالمحذوف لا تفرح الا بالمبتدأ قوله جريا على عادة المستهلين غالب العادة ما انتشر خلافه او ندر فقوله غالبا الح لتعيين العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر لان امتياز الرائى من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار قوله ولئلا يتوهم نقض وجهه ان الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه وقيل لان الاصل فيما افرد بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس ما الخبر فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروج السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اى فوقت خروج السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذى يدل على صحة هذا المذهب عندنا ان العرب اذا يفرح بالمحذوف يتلفظ فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما لم يحق فيه ايضا وهو ان اذا مفعول فاجات المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم يقال التزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله فيما التزم اى في تركيب يقال عليه الاظهر في خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف فالحق مع الشارح والعائد محذوف اى في موضعه منه في التركيب الخبره

يعنى ذكر الشارح قاعدتهم اولا وقال اولهم المبتدأ الذى بعد لولا ثم اشار الى قصورها بقوله هذا اذا كان الخبر عاما ولو قال اولها المبتدأ بعد لولا وخبره عام لم يتنبه الى قصورها بل يتوهم ان قاعدتهم الاولى هذا حقق احمد

من قبيل البر الكر بدرهم وكان تجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ ليكون المعنى ووجوبا في وقت التزام غيره في موضعه قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المصنف الى حذف الخبر في زيد في الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظى لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول المبتدأ الذى بعد لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذى بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى قاصر لا بد من تقييده قوله اى لولا وجد زيد ورتب بان حذف الفعل لا يكون واجبا غير مفسر ولا في الماضى بحيث يكر بربه غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هى الرافعة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام في ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل اللفظى دون الخبر قوله وثانيهما كل مبتدأ كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا او مأولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين قوله وبعده حال يجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضى يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقال اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس المجاز فجعل اخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يحكم مبنيا على اطراد الباب وجوزه الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير حينيا اى اخطب اوقات كونه فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة و بواسطة قوله ضربى زيدا حاصل اذا كان حصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا

اختلف

اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرفت ان من جوز الاختلاف لان يخالف في تقديره اذا كان ويكتفى بتقدير حاصل قوله بحذف متعلقات الظروف لا وجه متعلقات الظرف قوله ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال اذا بين ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا الكلام ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها الكثير من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم نكا ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال فلا يلزم وفيما ذكره من التوجيه الخالى عن التكلف ان المحذوف يتفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل يعنى وبالنظر الى المفعول يعنى اخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بالملابسة قوله ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال لو قال لحذف العامل وذى الحال مرة واحدة كما في الشرح لكان اكثر استراحة من التكلف قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاشتمال قيل وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهكذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا الوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتوقى قوله اى ضربى زيدا ضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم تجويز توكيد المعنوى وتوصيفه بناء وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهرة قوله وثانيتهما كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضى حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخولها وهو تكلف قوله وذكر نحو كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار الذى هو الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعنى الصنعة انتهى وكانهم

شبهوا ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا تغني وفي مثل هذا التركيب سوآل مشهور وهو ان ضمير
ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه انه كان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره
نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو
وضيعته وهكذا قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون
محل النائب عن الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف
على المبتدا وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه وفي
اشكل عليه اذا قال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف
المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدا عطف عليه بالواو يعني مع انه عطف
صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا قوله يكون مقسما به يعني متعينا للذكر مشتهرا
فيحث يتبادر في سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي قوله و
العمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح
الدين قيل ومنه لعمري قوله اى من المرفوعات خبران واخواتها نبه على ان ذكر خبران ليس
لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتداء حذف خبره وقوله هو المسند جملة
مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا لغويا بل
هو استعمال لغوي قال الكرماني كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبران ولم يقل ومنها
خبران قصدا الى البناء على وجه يحتمل المذهب البصري ومذهب الكوفي وهكذا باقي الاقسام قوله
احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا
التصرف في الحدود اى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاحصر الانفع ان يقال خبر الحروف
المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخولها عليها اى على المسند وشيء اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم
من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشيء اخر وان كان صحيحا في الواقع ولا
حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى

عرفي

الظ
عرفي للدخول والمتبادر في عرف الفن الدخول لا يراث اثر لفظي لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف
وما ذكر معترض لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغات عن العمل فانها وردت على المسند
والمسند اليه لا يراث اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدا لا خبران الا ان
يتكلف ويراد بدخول لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا وبقوله معنى يشملهما قوله فان يقوم ههنا من
حيث مسنده آه يقوم ليس محلا يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر
من المسند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى
متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون
المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في ضعفه والاليق ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع
الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكانه يلزم الاستدراك
يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو المسند الى الفاعل لا الى اسم ان ويتوقف
معرفة خبران على اسم المنتظر انتظارا طويلا قوله محتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما
هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة مبني بقوله
وامره كامر خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا يبني بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله مثل قائم
في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبران واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه
الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح
خبران بحيث يعرف ان اى خبر صحيح واى خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر
قوله وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبران
ايضا كذلك والفساد انما طرأ من فوات بعض الاستثناآت وينبغي ان يقال الا في تقديمه استفهاما او
في وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه ومما لم يذكره عدم
دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره وقوله ان من اباك المراد

على مذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المص مع اختيار مذهب سيبويه
قوله الا في تقديمه اى في تقديم خبران فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز في
الوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء
من وجوه التشبيه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فانه يلزم ان يكون
حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف الذي يتضمن ما له صدر الكلام
ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام
في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة وفيه بحث لان ان يقتضي وقوع النكرة مبتدا اقترح به
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقوله المص الا اذا كان ظرفا قوله
خبر لا الكائنة لنفي الجنس قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي
والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند
البصري فالتقدير خبر لا الكائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا بناء على تاويلها بالمفعول بمعنى الفعل
المستفاد من اضافة الخبر اليها اى خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها
الجادة لا و لا قوله اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فان لا
رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفته لكن اذا نفي عن
الشيء يقال نفي الشيء لا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي
غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة
الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على معنى نفي الجنس يتم فيما هو لنفي الجنس فلا بد من
التسمية بملاحظة حال بعض الافراد وقد يصحح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد
بدخولها ما عرفت في خبران من الدخول لا يراث اثر لفظا او معنى في قوله فلا يرد نقضا كما عرفت لظهور
اثر معنوي في يضرب قوله وجعل في الدار صفة قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح
فحقه ان يستغني عن الايضاح وكان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل

ذلك

ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي المثال قوله لا يجوز ان يقع صفة هكذا قال المص واعترض
عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظ يعني ان رفع صفة المعرب
المنصوب خلاف الظ فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح
المثال وحسنه قوله لا يتقيد بالظرف يعني من غير حاجة ويريد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة
لو لم تقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا والاليق ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد
الظرافة بمن في الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين ما تبين المعنيين
ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله
وليكون مثالا لنوعي خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك
بيان نوعي الخبر لكان اشمل قوله ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا قد ربه وصوفه كثيرا مصدر الفعل
والمشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقطعه بنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه
يقال لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع
الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه والوجود لغيره فلا يدل على
الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه عند الاطلاق
الى نفي الوجود في نفسه قوله اى لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية
عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصوله ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر
فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما يتحير في تعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا
وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الاله الله كان كلاما
تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلم ان فحول النحاة با لتقدير لا داعي لفظي هو ان لا
لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيفه المص
بان لا ح يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي
بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا

لانتفى كتبنا به بيناه حوو يكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها **قوله** وعلى تقدير ان

تحلون ما يرى جزاء مثل لا رجل قائم على الصفة اذا ثبت في لغة بنى تميم لا غلام رجل قائم او بع

قائم فلا يكون لانكار اثبات الخبر كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم خبر لان هذا

البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما ينافي لو التنزموا في مثل لا غلام رجل قائم نفعا و

لهذا قال الاندلسى لا ادرى من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة

واما اذا قامت فعند بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى كلام المتن و

يحذف كثير القيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون

القرينة وكثيرا ما لا يصرح بهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى

وقوله وقد يحذف قياسا يعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية لتطابق

لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء او حج معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة

ولو قال وانما عند بنى تميم لكان اخصر **قوله** وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك عن القبول

قوله اى عمل ليس مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لا تقول المستفاد من الاضافة عملها لا عمل ليس قلت

للحكم بالشذوذ على عملها عمل ليس حتى يوهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح اى عمل ليس تعيينا لما هو الواقع

وبه قال العمل المستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من

غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لا به لان الشذوذ في نفيه دخولها على المبتدا والخبر **قوله** شاذ

قليل حمل على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال **قوله** بمعنى على صور دخولها

وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانا لمحل **قوله** من هذه كتب في الحاشية الصدود والاعراض والبراح

الزوال والعبير تحير انا المحرب اى من اعرض عن نيران الحرب **قوله** ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد

على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا لان التكرار انما يجب

الفصل بينهما وبين معمولها في احتمال ان يكون لا براح من قبيل الا شئ يجعل الشاعر نفسه عدم

المفارقة كما يجعل الرجل عين العدالة في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون

متعلق

وبهذا القول جواب سؤال المقدر وهو انه يقال اذا كان المراد بهذا القيد الحيثية ينبغى

ان يرجع ضميرى اليه بقيد الحيثية وهو ظاهر ولحصول الجواب ان الضمير راجع الى

المطلق في ضمن المقيد وهو علاقة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية وتامل ترتضى

متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا **قوله** اعلم ان المراد بالمسند بهذا التعرض منبه

على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل **قوله** علامة كون الاسم مفعولا اى من حيث انه علامة

كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت

بمسلمات ومسلمين بل بمررت بزيد **وقوله** وهى اى علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية

فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية **قوله** لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما

اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل

وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله

التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وفيه

بخلاف المفاعيل الاخر ففيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتى وفعل الضرب والثاني

اى ضربا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع

مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن

فيه فاحفظ فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه

فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة

ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل

الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله

فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم

اطلاق المقيد قلت المفعول تقييده في الظاهر وتغييره في التحقيق فان المفعول غير ضمير تقييده بالصيغة

والمفعول به خال عنه تقييد بالكسا دال به فتقييده مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق

المغير من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد **قوله** فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على

صيغة المجهول لانه فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اى بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة

مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض

يعنى قوله ما فعله فاعل مذكور من قبيل اطلاق صفة المدلول على الدال ولو لم يرد لفظ الاسم يصح تعريفه والشارح

جعل قوله ما فعله الى بمعناه الحقيقي لا من قبيل اطلاق صفة المدلول على الدال والله اعلم

فلو كان ضرب الله ما فعله الفاعل يلزم اجراء صفة اعنى المفعول للمعنى التضمين اعنى الحدث على لفظ

الله وهو خلاف عادتهم والله اعلم

ولو لم يلزم صدق التعريف على الضارب الله في انا ضارب ضارب نعم قيد الاسم فيلزم عدم منعه

بعض الظن **قوله** انما زيد لفظ الاسم ما ذكر في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما الشان

في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان

زيادته لاخراج ضرب الله في ضرب ضرب زيد فان ضرب الله ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه

عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الله ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني

التضمنية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما نقول به لا

ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن في العبارة

والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريف اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه **قوله** اولما عطف

على قوله مذكور اولا بمعنى الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والكمال ان المراد اعم من الفعل كما هو

الشايع **قوله** وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا

خرج ويل لك وانواع الضرب وقعت الف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد فوقع ضرب

ضرب شديد وقرب انواع اوالف وانما الاخراج مثل ضارب زيد ضرب شديد وتحقيق الكلام

ههنا ان الاسم ما فعله فاعل مذكور انه يدل على معنى فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا

يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا الاسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر فلا حاجة لاخراجها الى قيد

فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا ان قوله بمعناه لاخراج تاديبا

وانما هو لاخراج افاتل ضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب

دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا اندفع عن التعريف ورود كرهت كراهتى فان كراهتى

لا يدل بحسب التركيب انه فعل فاعل **قوله** صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور **قوله** بل المراد ان

معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء وغفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الكلم الذي فيه معنى الفعل

فانه قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا

كان مصدرا او المراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد

من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها

لان

قوله ونظيره انظر بضربت ضربا وانما قال ونظيره

ولم يعطه مثال الاسم واحده ليس بمفعول مطلق بل هو

صفة موصوفة لكنه يشبه ضربا في كونه تاكيدا باعتبار بعض المعنى

وهو ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله

في محل يجب التركيب

لان الضرب المقصود من بين الانواع غير خروج تاديبا لغايته لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان

في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت **قوله** للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة

على ما يفهم من الفعل اى لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره

نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت في الزمان الماضي مفعولا

مطلقا للتاكيد

على حد

وفي القاموس

في الرضي كلمة او بدل

معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسى

ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة بل معنى وجوب

يعني قوله ما فعل فاعل ذكره رح قبيل اطلاق صفة المدلول على الدال ولو لم يزد لفظ الكلم يصح تعريفه وان رح
جعل قوله ما فعله الخ بمعناه الحقيقي لانه قبيل اطلاق صفة المدلول على الدال الله اعلم
فلو كان ضرب الله ما فعله الفاعل يلزم اجراء صفة اعني المفعول للمعنى التضمني اعني الحدث على لفظ
الله وهو خلاف عادتهم والله اعلم

ولو لم يلزم صدق التعريف على بعض الظ **قوله** انما زيد لفظ الكلم ماذكر في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه وانما الشان
في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان
زيادته لاخراج ضرب الله في ضرب ضرب زيد فان ضرب الله ما فعل فاعل فعل مذكور وينبه
عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الله ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني
اما مفعول به لا
...
كان مصدرا او المراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد
من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها

لان الضرب المقصود من عين الانواع ثم خروج التاديب الغاية لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان
في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت **قوله** للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة
على ما يفهم من الفعل اي لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره
نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكر ان يكون مثل ضربت في الزمان الماضي مفعولا
مطلقا للتاكيد **قوله** والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على انواعه فقط او في ضمن الدلالة
على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب **قوله** والعدد ان دل على عدد الفعل
لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى للفرد والشخص **قوله** لانه دال على الماهية المراد
عن الدلالة على التعدد والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل **قوله** وقد يكون اي المفعول
المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه
لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف على لا يثنى ولا يجمع
اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان
التاكيد المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال الارادة
التصريح بانه ليس تابع سيبويه **قوله** نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة
لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شرح المصابيح
النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا **قوله** وسيبويه يقدر له عاملا في ما عدا
مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في انبت الله نباتا دون مثل قعدت جلوسا **قوله** خير مقدم
هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث
وفي القاموس فلان خير الرجال وفلانة خير النساء **قوله** والجدع قطع الانف والاذن او اليد
في الرضي كلمة او بدل كلمة واو هو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال **قوله** وهذا
معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس
ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة بل معنى وجوب

الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة له يعرف بها **قوله** فاجاب بعضهم الصواب
انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها
قياسي اليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المص هو الجواب الاول **قوله** مثبتا اريد
اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته **قوله** بعد نفي داخل الظ انه قدر لنفي صفة لان الصفة
الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح
اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي بتاويل بواحد
من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحدة منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم **قوله** داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه اي داخل على اسم طالب الخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد
بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفي
وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا او خرج
بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصح ان يكون خبرا
بلا تاويل او مبالغة **وفيه نظر** لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس بمحذوف الفعل
قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع
ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه
معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك **وفيه نظر** والاولى ان يمثل بما كان
الا سير اشديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما كان الا ان يسير سيرا شديدا **قوله** او وقع مكررا او
قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا **قوله** اي
موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تفي العبارة بتقدير هذا وكانه جعل المص
ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاظهر
الواضح هو

ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها مكررا بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه **قوله** وانما جمع بين القسمين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه وقد يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة
لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر يكون للتاكيد و
النوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب
تقديم عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد
يكون لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد **قوله**
البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى استر بام اذ علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك **قوله**
منها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف الفعل مضمون الجملة فانه يسقل منها الى اثاره **وفيه نظر**
اذ لو كان الانتقال منها الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول
المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه **قوله** والمراد بمضمون الجملة مصدره المضاف الى الفاعل اي
فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة
الايقاعية وح نقول او المصدر المقيد بالحال نحو اصحبته مع زيد مسرورا فاما ان تنفعه او
ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور والاثر اثرها فاحفظ فانه من المواهب
الدقيقة الجليلة **قوله** وباثره غرضه وغرض الشيء اثر فاعله بواسطته يسمى اثرا وح نقول الظ
ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل
وانما اقتصر الشارح على مفهومات القيود واعرض عن بيان احترازاته المنبهة لغيره لان ما قيل
ان مضمون جملة احترازا عن مضمون مفرد يصح صحة او يغتنم اغتناما مالا ان مضمون المفرد كلام لا
فصل له لان صحتها من مضمون الجملة لانه اثر مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متقدمة بيان للواقع
لان التفصيل لا يتقدم الاجمال وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقديم التفصيل او نحو
فلعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض لها **قوله** وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا افتى
الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق منا او فداء او فداء او ثم فداء ولم يذكر

المحتمل لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه اى لان يشبه به آخر يرد عليه مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق ههنا لتشبيه شئ بشئ لا لتشبيه به شئ
فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى ان يشبه شئ والمفعول المطلق الحقيقى فى مثل لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذى فعل المتكلم وصفته اى وقع فى الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما فى المثال المذكور فى المتن او اداة التشبيه كما فى مثال ما ذكرنا او شبهها كما فى له صوت صوتا مثل صوت حمار وقبل
هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف فى مثل ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت
حسن يرد عليه وامثاله انه خارج من المفعول المطلق لان القيود والاوجه ان يقال القيود
المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه فى مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل
بل يكفى فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان
اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصبر ورته مع صفته بمنزلة الشئ الواحد فهو
نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضى جعل صوت تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن صوت زيد
صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار
جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله بمنكر
هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو
لا يعرف بالاضافة قوله وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تاويله
بان مع الفعل وعمله لهذا التاويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل يرجو وهو فى هذا المقام مقطوع
قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا محتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره واما
هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظ وقوله لها صفة محتمل اى لا محتمل
ثابتا لها وقيل غيره منصوب بمفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اعترفت
اعترافا ينبغى ان يكون خلاف سيبويه فى القسم السابق جاريا فيه وفى ما بعده قوله ويسمى هذا النوع
من المفعول آه التسمية من متاخرى النحاة فى هذا القسم وجه فالاولى ان يكون يسمى على صيغة المتكلم مع
الغير

ويكون

قوله لان تلى الفعل المضارع موجود ان يستعمل فى غير الموجود يجعل على المضارع فانها للاستقبال كالسين وسوف وهو اى المصدر يرجى حصوله او لم يوجد وجوده فان اذا للمجازاة تقتضى الوجود فلا يصح ان يؤول ان مع الفعل كشف

ويكون ضمير المتكلمين كناية عن المتاخرين قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل غيره اخرج
ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا
قوله لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد
معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفرق ان المؤكد
لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق فى الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج
الى التاويل قوله تاكيد النفس ووجهه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعيينها الدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه
واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهو غيره وليس فيهما ما يشبه منزلة نفس لانه لم يشاركه
فى التعيين للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره
هذا ما اختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغى وفيه
انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا التقسيم ايضا تاكيد لاجل نفى ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع
غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمى القسم الاول تاكيدا ليس لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اى على
صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه دعابة فان المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به
اعم ما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربتى الامير
فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب
زيد ضربيه فالوجه ان يقيد المضاف بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضى قوله وفى جعل
المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد
بالمثال يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان يكون
من لب بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذى لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه
احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا فى القاموس الباب قام كلب ومنه لبيك اى انا مقيم على طاعتك
الباب بعد الباب او معناه قصدى واتجاهى لك من قولهم دارى تلب دارة اى تواجهها او معناه محبتى
لك من قولهم امراة لبة اى محبة لزوجها او معناه اخلاصى لك من قولهم حب لباب خالص قوله لحذف

آه يعنى لان معناه مع حيث هو منصوص ح

الفعل ليفرغ الخاطر من سماع التلبية فيبادر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن الكلام بسرعة فيفرغ بسماع الماء
والاول ان المقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اى سوى جواز ان يكون
غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثى السعد بمعناه قوله المفعول به قال المص انما سمى به لانه اوقع الفعل به
او تعلق به يعنى ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة فيتعلق بما ضمنه من معنى التعلق
ومن خفى عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر
اى الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول من اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم فى
التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به فى قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه
فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق او تفننا فتنبه فى تعريف المفعول المطلق على
ما هو حقيقة البيان وفى تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم
معناه المطابق لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام
او الشرط فانه دال على المعنى الاسمى مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عدهما ولم
يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك فى التعريف جادة التغليب قوله
والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعنى ان ارباب اللغة يقولون
لكن يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الذهاب وقع على زيد ولا فرق فى المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت
زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر
لتغير المعنى وبعد التغير تعلق الفعل بنفسه ولهذا يتبين ان زيدا فى ذهبت بزيد مفعول به دون زيد
فى مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل بواسطة حرف الجر فى المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته
فى حال القيام والمستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل فى التمييز تعلق بما يبين به وفى المستثنى
بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تمييز فيما بين
الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثانى والثالث حينئذ اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يجب انه اشكل
على بعض عمرو فى اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر

ان المعتبر فى جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع فى الانتقاض بضربت
زيدا وعمرا ثم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا منه تامل
قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار للاخراج لانه لا يقال الضرب
واقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
اسناده الاولى فعل اسند وكذا الاولى فى قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل
زيد فى ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به ودخل درهما فى اعطى زيد درهما واخراج زيد انما
يتم لو لم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح
بانه مفعول به وقولهم باب المفعول آه فيه يحتمل ان يكون المفعول ما لم يسم فاعله لا يدل
على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به
خفى عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع آخر
وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحى فيحمل عليه ويلزم فى اسناد الوقوع
المسامحة وكذا فى الاكتفاء بالفعل الاصطلاحى لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل تنبيه على
ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما فى نظائره لكن ينبغى ان يعلم ان اسم
الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه فى حيزان وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد
يوجب كون الفعل اهم فبناء التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون
التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اى تريد مكة تخصيصها بالذكر ليس للجمهور على ان
العدد لا يفيد الحصر ان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع ولا يشتغل
لكن يتجه ان المذكور رحمه خامسها المندوب على طريقة المص فرعاية مذهبه يقتضى ان يجعل الابواب
خمسة قوله لوجوب الحذف فى باب الاغراء كتب فى الحاشية نحو اخاك اخاك اى الزمه والحمد لله الحميد
ونحو اتانى زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امراء ونفسه معناه اترك
على الغرار من المراة وقصر اليد والانا عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة

اى اتريد مكة

لانه يفهم من اعتبار اسناده ح انه اعتبار بالفعل

ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف الزمخشري واما
ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يقبح فيه وجه آخر مما
يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدو من الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد والحزن والحائن
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او قلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض
الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول نداء المقبل عليك بوجه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه
ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقباله
عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه
او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير بالقلب داخلا
في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له
ولا قلب فلا بد لذلك التنزيل من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم آخر فقال
في القول بتنزيله تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة
وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة
الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصود
بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة نحو وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه لحكم يمكن
دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد جعله مجازا فالحق بالحقيقة
بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه منع
المص عن ذلك انهم لم يعدوا الكلمة وا من حروف النداء قوله بان يكون آلة الطلب لفظية الطلب اللفظ بنو
على لفظية آلته والمطلوب فانهما قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال
فتامل قوله او للمنادى او للحرف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بان النائب
يحذف اذا كان له نائب كما في ضربت زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه
لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا او الخبر الى غير
ذلك مثلا

قوله في انهم مع استعمالها ... (marginal note)

قوله

قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل
وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله
عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله فعلى هذين المذهبين لا يكون من
هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وان هذا انما يتم
على قول من قال المستكن محذوف واما على من حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين
المحذوف فلا يصح بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره وهو انما يقوم
مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزئي الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيه اسم الفعل
والآخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض بأف بمعنى اتضجر و
تعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء
الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام يتم الكلام
بدون المنادى مع انه لا يفيد يا وحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال
كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف
النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا لطلب
اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى
ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله ويبنى اي يجب ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى
لانه ظاهر الحال في المسائل الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سياتي قوله
لفقد الثلثة اي لعلة كل منها لا العلة الثلثة لتساوي المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة
ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان اقسام غير المنصوب

ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف قوله وطلب الاختصار في بيان النصب لانه لو
قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالالف وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما
يرفع به لما امكن الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان
النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان
الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار في ما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال
بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه تفعول لا فيه بخلاف الخفض
فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح بالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء او التغيير حالة الاصل
قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسنادا برفع الى المنادى باعتبار
ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول
فقد غفل وان تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله او العطف
مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه
قيل ويبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى
الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته
لشبه المضاف فدائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكره شبه المضاف في مقابلته وقيل المفرد
المفرد اليه لانه المفرد الكامل المفرد بمعنى ما ليس مضاف قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر
آخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف
في باب النداء دون غيره فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم لا تعجل كما لا يخفى على المتتبع
لاسرار اللغة ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون
الموصوف بالمفرد وقد سها فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء بعده من
تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك بل المعنى انه من تمامه في عبارتهم اما لداع
معنوي او لاضطرار نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع

المعطوف

المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة
وثلاثين رجلا فان ثلثة وثلاثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى
الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لان وصف المنادى والا لزم
وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف
لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف
عليه الذي مع المعطوف اسم شيء والموصوف بجملة او ظرف وعند الاولان فقط قوله لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فقولهم المبني مما ناسب مبني الاصل يعني
المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة
على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير المخاطب فبني لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت
في العلم لكن لم يعتبر فقدها طردا للباب قوله وكونه مثله افرادا وتعريفا قبل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم يقع موضع كاف الخطاب قوله
ويا زيدان المشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مخصوص
بغير المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله اي لام يدخل على المستغاث
بمعنى الاضافة لا في سلامته وليس قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص
قلت بل لام التعليل اي اغيثني لنفعك ولاجلك وبالله اغيثني لمقتضى ذاتك وكرمك قوله ونحو يا لزيد
لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد
قوله واجيب اي عن الاعتراضين في قيل او بان قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة ممتنع عن الغفلة
قوله كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد فيه انه باء عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا
النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة لشيء يحضر فيتعجب منه لانه لا يتصور
الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليغير من حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث
المهدد ويخلصه عن اثم القتل والضرب او يستغيث به له بان يحمي نفسه من القتل بتغيير احواله

وترك المنادى خطأ وسيتبين بالتوجيه لبقية في المنادى المفرد الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب
هذا التغيير قوله لاستغنائه يقتضي محتاجا لا يحتمل المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقعه كاف الخطاب صورة قوله وللالف
فيه ظاهر كلامه مقرن بالجملة حالية فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا تقول الا اعتداد
بهذا الاحتمال لظهور انه لا يكون غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها الا انا نقول وجود الالف غير
ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فبين اثرهما تناف وبحث فانه لا تنافي بينهما بل غايته
لا تجامع الا ان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب فلكان تقول ليس التنافي للاختلاف في حركتي الجر و
الفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية قوله ويتبع بعلواتهما فيه ان اراد النصب لفظا او تقديرا خرج
عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غيره ايضا مما هو مبني على الفتح لانه لم
ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل في علواتهما وان اراد ينصب علواتهما لفظا او تقديرا او محلا
فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص بعلواتهما ويمكن ان يقال المراد ويبقى على ما كان عليه في النصب بعلواتها
وبهذا عرف فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عن على ان فيه يبقى على هذا
التقدير مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من
المثل النحوية فانه لا يعتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوف منادى
مفردا معرفة ويجب نعته طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكر من الامثال اليه في حل مثنا قوله ويا حسنا وجهه
ظريفا [illegible] انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين
يقال يا حسنا وجهه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا
بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدره فانه لا يجوز القدر ويا نحلة من ذات اخرى طويلة فانه لا يجوز الطويل قوله
وتوابع المنادى يريد التوابع من وجه اعني التابع في الصورة والحقيقة نحو يا ايها الرجل لانه تابع صورة
منادى حقيقة ويجيء في كلام الشارح فلم يتبع كلامه ادنى تتبع قوله المبني على ما يرفع به قيل هو المتبادر لفظ
المبني ها لانه قيل فيه وبين دون غيره قوله لان تابع المنادى المعرب تابع للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فلان يا
عبد الله وعمرو فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب [illegible] وكذا يا لزيد وعمرو والمعطوف [illegible] بالتوابع غير البدل ولم يجز نصبه حملا على المحل يجب فيه جر عمرو

تمثيل عدم تقييد التابع بما [illegible] في كلام الشارح [illegible]

قوله

قوله لا توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني لان حكم المفتوح بعضا فائدة عقلا ولما خفي
فائدة القيد بالنظر الى التابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقل
فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه
مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لا دخل الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه دراج المضاف بالاضافة
المنادى لا يتبع والصواب يا رجلان قوله اي لام يدخل تحت المستغاث يعني الاضافة لادنى
ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص قلت
بل لام التعليل اي اغيثني للفعل والاجل كما في يا الله اغثني لمقتضي ذلك وكرمك قوله ونحو
لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب
التهديد قوله واجاب اي عن الاعتراض فما قيل اوبان قوله مثل يا عبد الله [illegible] القاعدة
بالاضافة اللفظية قوله وما لم يجر الحكم الآخر اي آخره فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل
بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول
يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل
ليعرف التوابع اجمالا ونبه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف
المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في
الاغلب الظاهر يقوله عند الاكثرين ليلائم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية
لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المصنف ذكر قوله ولذلك لم يقيد
التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكور بين
حكمها حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد
هنا مبني عن الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم
جريان التاويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر

حيث لم يبين بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام
ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المعرف والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر
واوضح قوله يرفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع
باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيل فتركناه لما هو اهله وقوله الظاهر او المقدر فإنه
لا يشتمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء الغافلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع قوله
واقتصر على مثال واحد لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرفة باللام المنافي لحرف النداء او هو اولى بالتمثيل
ليعلم انه ثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو استاذ سيبويه وهو الذي قال اعراب
الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى
كعبا من سيبويه قوله ان كان كالحسن بمعنى علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب
المبرد لكن المصرح في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المصنف رأى ان المعقول ان اللام في بعض
الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا يبقى الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه
وحمل اسم الجنس على اسم الحسن وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام
عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه
ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا
يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلام التعريف او جعل لامه جزء العلم وذكر في علم هو جنس في
الاصل خص بفرد منه لخاصية له اقتضت ذلك التخصيص وسمي علما غالبا وتلك الغلبة العلمية اما تحقيقية
كما في الصعق لخويلد سمي به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما العدم تصور معنى جنسي كالدبران
او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت بهذا اللفظ
او يتصور ويثبت لكن العلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضاف عطف على المفرد فهو ينصب على
يرفع عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتداء اي حكمه
اي حكم كل واحد منهما والضمير يرجع اليهما بتاويلهما بما بقي من التوابع فعلم منه انه لو كان ما بقي حكمه حكم المستقل

لكان

لكان اخصر قوله والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من
مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله المبني عن جواز ضمه لانه
لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفي نظر لجواز ان يبني اختيار الفتح عن جواز الجر في ابن
مغيث قوله مجرد عن التاء او ملحوق بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل
واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر ثم ما هو لا عم قوله اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف
باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداؤه فكان انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى بعنى
مراد النداء ايضا فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع
لانه تبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى قوله
قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الخ لجواز ان يقال يا ايها
الكرام ويا ايتها المراة ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنة فطن الناظر في هذا المقام انه اذا
اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين
تثنية وجمع باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام
اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم هو ذو اللام
ولهذا احتيج الى استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال على بناء الكلام على التمثيل بدفعه وفيه انه
وان قصد النداء في يا زيدان اي تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل
يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا يناله الا الكرام قوله
يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوف ما اضيف اليه بعوض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش
الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب للتخفيف
والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا او اي في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت
موصولة لصح يا ايها النجم والصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا
بالنداء فمن رجح قول الاخفش بهذا وزاغ عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع ما التنبيه ليجبر بعد
الموصوفية

المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه وقد يا هذا الرجل يشعر
بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا
يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لان على هذا
التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الاسم المبهم
الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام ولا يجوز اخراج صفة المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ
يجوز في يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادى
المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم
من قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب
الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معرب حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا
لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون
له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اي
الثلثة احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزته واختصاص نداؤه بكلمة يا من بين حروف النداء
كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب وندائه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان
اشد تنطبا بالمقام فمن ضيق الفطن الذي لا يليق بالكرام وكلام تحمل معنى قوله خاصة انك تقول
يا الله خاصة من غير ان يقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء
ويعوض عنها الميم المشددة في آخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد شذوذا الظاهر انه
وكانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب
قوله وتيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه
علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم ينصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين
هذا مما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضي فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف

قوله

قوله وذلك مذهب سيبويه المذهب لاستاذه هو الخليل وهو تابع له فيه قوله والسر انه اجاز الفتح مكان النصب
وكان المصنف رد بذلك حصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي لا كافي لك
ما جد مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى الكل لست با بن رشيد قلت لا نزاع لجواز
ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا ابا لكم ولا ابا لك ولا ابك ولا ابكم كان ذكر دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ
خبر قوله فتح الياء هو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احتراز عن نحو يا قتاي ويا قاضي واما يا مسلمي
جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد
المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف والاكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان الاكتفاء بالضمة
كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان لا يجوز يا فتاه لاشتهار اضافته الى ياء المتكلم
ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف
او القلب مغير عبارة الرضي حيث قال البدل الشهرة على الياء المغيرة المحذوف وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف
مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا بني فانه كثير فيه الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم
بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة
الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف
على غلام بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز حذف الياء والسكان ما قبلها واذا وقفت على غلامي
بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اي بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون
في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاما قوله وقالوا يا ابي
ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه
الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي
فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التاء بالياء والباء
صلة الابدال وانما يدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى
الاوهام قوله وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة

للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن
حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء اي الياء لا لانها الكسر الوارد عليها بل بنيابتها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال
لما ابدلت بالياء التاء فتنقلت كسرة تاء التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظ بعد حذفها
للدلالة عليها كما ان الحركة المستحق ينتقل الى غيره بعد ان غير المستحق بما احدث فيه الاعراب قوله وبالالف عطف
بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى يا ابتا ويا ابتا او عطف على فتحها اي كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اي
بلا الف والفصل للمتقدم قوله فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف
لافاد العبارة جواز يا غلام ام او يا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الموت ثبي وجعل المؤنث داخلا تحت
ذكر المذكر كما شاع قوله مثل يا ابي غلامي فقالوا آه وقالوا ابا ابا ووقفا قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اه الاخفش قوله
وقالوا يا ابن عم خاصة قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة
المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز
وقوعه مقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز
فيه مطلق فيشمل حال الضرورة في النداء ايضا وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي الضرورة الشعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا
على انه مفعول له وعلة للجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له
على ما يجيء وهو مشهور فيما بين الجمهور بتقدير العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ورخم في غيره ضرورة ولكن لا يجعل اللام في
عبارة الشارح للوقت اي جائز وقت ضرورة ولكن لا يجعل الاضطرار صفة الترخيم لان الترخيم في غير المنادى واقع لاضطرار
الى الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف ورخم فاعل سبيل الاغباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما في هذا المقام
في كتب النحو ان الاغباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبت في القاموس وجعله بعض الجود اورد عليه نحو يد فانه حذف لا لاعلال
بدليل صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف ليغير الاعراب ظاهره لا لمجرد التخفيف وقيل
الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله قوله وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الكلام يلتفت الى
ارجاعه الى ترخيم المنادى ح اشتباها لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم
ومن لم يتنبه لذلك قال ولكن لا يجعل الضمير الا قوله ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية

مثل يا غلامي ونحوها

رابع فاتهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقف في نحو يا
في الوقف للاصالة يا ثبا الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فنرخمه بحذف التاء وتقف بالف
الاطلاق قوله لانه آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد
بدون زيد قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله والزيادة على الثلاثة لم
تنقص الكلم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه اذا لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ماوية فقد غفل من قال لا بد من تقييد الكلم
بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت قوله واما انما
بناء التانيث فانه اذا وقف على المرخم منه توقف بالهاء فيقال في يا طلح يا طلحة الا ان يكون مقام الحاق الف الاطلاق نحو قف
قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا قوله ولما فرغ في بيان شرائط الترخيم اه او نقول لما فرغ من
بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
في بيان اقسامه قوله زيادتان قيل لا بدان يكونا لمعنى ليخرج نحو عصب قوله في حكم الواحدة في انهما زيدتا معا وان
كانا لمعنيين نحو سلمان وسلمان علمين وما كان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق
وزيادة في عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادة في آخر شملال للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما
ليسا مما زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة في كثير الصيغ بدون التاء قوله واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
وبنيه على وجه حذفهما معا قوله او كان في آخره حرف صحيح اصلي لتبادر الى الذهن فاعتبار الى من قيد اعتبره الرضي
حيث قيده بغير التاء للاخراج نحو سعلاة والسعلاة بكسرها الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس وكذا ان ترخيم
باخره اخره الحقيقي قبله التانيث في اخره حكما هو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان
ما في حكم الحرف الصحيح ما يقبل الاعراب فيلائم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اي الالف او الياء او الواو
ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو جيل
وسنور فانهما لا يسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادر الى الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا
والذي مختار لما يكون مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله والعالم يا خذ هذا القيد ولكن ان تاخذ منهما وتجعل ثبوت
الكثرة اربعة احرف في الاصل قوله لان نحو ثبون جمع ثبة واباك وان تجعل ثبون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كثمود فينبغي

يا ضباعا

ان يقيد القاعدة لما يخرج فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط الا انه لغو فتفسيره
ليكا لتيسير ولو قال المصنف ان كان ما قبل اخره مدة حذفتا لو رد نحو سعلان وسعيد ممن قال لو قال كذلك لكان اخصر و
اتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله لكنه من البحر والنقد صغار الغنم على ما كتب
في اللغة قوله اي فيحذف حرف واحد قد المضارع مع حذف اخواتها الماضية لدلالة كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي والاو
ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا في حرف واحد شقان
بيا اضارية فان ضارية مركبا ولا يحذف منها الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفع بحمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضارية
مركبة حقيقة لا حكما قوله وهو في حكم الثابت معا ان المحذوف لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف
ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة كلمة ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقانون فيقال بعد الترخيم
يا اعلا ويا قاض فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو سحار
بفتح الهمزة وكسر الحاء للنبت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره
مدغم متحرك في الاصل قبل الالف نحو راد فانه يرد اليه حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمر فان
النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله فيقال الفاء فاء النتيجة ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة
قوله قال الكروان في اللغة كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى و
آنرا بلغة كويند كرى ذو كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كما دل في ادلوالا
المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما يعامل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكمه مع انه مبني قوله وقد استعملوا
لا وجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته قوله
لكونه اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة لانه او المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في
المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما اذ
من المتفجع عليه من يبكي عليه لا ما يبكي لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المتفجع
واويلاه وامصيبتاه واحسرتاه كناية عن الميت لانه كانه هلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا
ممتازا به يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي هي صلة الاختصاص

لانه خل الا على المقصور عليه فيرد على العلامة التفتازاني حيث قال العرب دخول الباء في الاختصاص على المقصور
ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرب في صلته دخوله على المقصور عليه قوله لئلا يرد انه
لا يقع نكرة لئلا يرد وهذا باعتبار قوتها على تاويل لفظه وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به لكونها قوله ولا
يندب الا المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه
رد على الاندلسي حيث قال يجب مع التباس بالمنادى وفيه انه لا يدفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر كل النحو
بالنفع اشعار بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فجعل حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل
فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه
وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلبة عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول
اليه حمو كلمة الفاء في عبارة المص اوقع في مكانه قوله واغلامكيه بنته بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على
خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون
هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في الجبال لانه
لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب لم يصح واغلامك قوله لانه جيء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين
او باللام او بنون التثنية والجمع او الاضافة لاتحادهما بالذات اي دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الجملة والا
الاضافة البيانية متحدان قوله الجمجمة القدح ومن غرائب هذا المقام انه قال المص في ايضاح المفصل الجمجمة الراس قوله فالمضاف والمضاف اليه في ح
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان قوله ويعني به ما كان نكرة
سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء
العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبة بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل
يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا من المعارف التي حال من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء
كان مع بدل من حرف النداء كلفظ اللهم فانه لا يحذف بهذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره بيان ما لا
يجوز حذف حرف النداء فيه لانه في لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف
من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه تعالى

اي سواء مع بدل من حرف النداء او لا

يحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربية والاصل يوسف على وزن يوجل الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كمضى مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر ان الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قالته امراة امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمل المغموم قوله قاله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس عن الورطة الشديدة قوله واطرق الاطرق جنس من ريش الكندان وفرقد كرد ع قوله حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان ان ناصبة والا يسجدوا مفعول الا يهتدون قبلا ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم منه هو من لخصة العاقل عما هو المراد في هذا المقام مع التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنبيها على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظة الكل في التعريف فقد تفرد به المقام وقد تفردت به فلا ان يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد ايضا لم يختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو مرجح للاجمال في بحث المفعول فيه قوله اي اضمر عامله بناء قدر بكلمة على متعلق خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولكن ان يحمل على معنى ظرفا لغوا له قوله الشريطة والشرط واحد التاء اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة ونظيره الحقيقة قوله احتراز عن الجمع بين المفسر والمفسر الاولى احتراز عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد بعد فنظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد من اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع بوجه متابعة المص خلاف مذهبه هو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال

على

على تضمين معنى الفراغ والاعراض وينبغي جعل الاشتغال بمعنى الاعراض ليتعلق المجرور الثاني به قوله او متعلقه بان يكون مضافا الى المفعول المذكور او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس قوله اي بما يلبس بالترادف قيل فيه مساهلة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل لمجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور عشرة في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربت فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال الا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربت فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله نصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول وكان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف يطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيد كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله نصبه لاخراجه قوله والاحسن في ترتيب وجه الفير الخفي لمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منه وجه وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منه ولما فعل المص ايضا وجهان احدهما الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول الثاني تقديم المسلط المتعدي ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرق فيه تامل قوله ينصب زيد بجعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت الى اخره ذلك ولكن ان يجعل تفسير الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير والمثال او في زيد ذلك فان انه منصوب لما بعده ووجه الرد مستغنى عن البيان قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا في القاموس

مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومظنة لان يكون كذا اجدر فان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة النصب بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب مقدما وقيل لانه ارجح لسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدا او الخبر وتوجيه لا ينبغي ان يذكر كونه مبتدا او كان مصدرا للمبتدا الذي يعني كونه مبتدا وفيه تجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب بلا حاجة اليه والاشعار بجهة كون الرفع مختارا او هو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد اخر وهو الاسناد ليقوى الداعي للرفع الابتداء او قرينة تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده قوله ولا قرينة يرجح خلاف الرفع ولهن ما زاد على المصحح النصب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه في صورة استواء الامرين ليس في قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لا ينبغي عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى لا يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد بالاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا لا يستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة يوجب اختيار الرفع في التركيب فافهم واعلم قرينة خلاف الرفع على الترجيح دون التصحيح لما ذكر ان قرينة النصب المصحح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع حينئذ واجب قوله لان قرينة الصحة آه متعلق بيختار لا بنفي قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله سلامته عن الحذف قيل يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن حينئذ يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كما الا اضعف الاوضح او عند وجود اما في غير الطلب واذا المفاجاة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر عرفهم خبر المبتدا قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز آه قيل اولانه يلزم كون الجملة الانشائية خبرا لمبتدا قيل انه اذا وقع الطلب خبرا للمبتدا يكون الجملة الخبرية قالوا انما يلزم في الخبر غير ما هو في الجملة بحذف قبل الاضمار على شريطة التفسير

قوله

قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وبشر يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة المتعجبة لخواص نحو زيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقال الظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وقد يرد عمرو يضربه يستعمل في انشاء التحزن والتحسر وعما ظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كان الجملتان مقول القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقولي القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى تتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا برد ان من وجوه الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف الفعل دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى تقابل الامتناع لا الوجوب قوله واما قال حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام فتامل واما ذكر وجه الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز من زيدا ضربته صرح به الرضي قوله ليشمل مثل هل زيد ضربته فانه يجوز وان استقبح النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا

ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بجويز هل زيد ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته و في ماذكره وماذكرنا رد ولما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا الشرط قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء خلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفيما قبل الامر والنهي قد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الكلم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما بالمراي يختار النصب في اسم قبل الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي عند خوفه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن دفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر اقيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه اقيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب ولا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل انا كل شيء خلقناه

بقدر

بقدر بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعتزلة مع ان الفريقين متفقان في ذلك التقدير قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلابد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد بدليس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حرف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الاللوض والمص فانه اما هنا او فيما يختار النصب ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا قوله فالاتحاد فيما ذكرته مفقود تحقيق المقام ان لا لابس ما يلابس الفعل الا في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا ودل قرينة فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال

فيه لطافة منه

منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب يصح ان يكون اذهب الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيد الذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بزيد ان الذهاب وان ينتصب باذهب فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبت الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة له بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدره كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده المص في شرحه به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام واعلم ان قوله كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر اي صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر قوله لانهم لم يفعلوا

فيها

فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة لا نفي هو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله لان كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم الا مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك قوله والظان قوله تعالى الخ كون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدئ الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه مرتبط الخ تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله يريد بمثل الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام مقام تخرج فيه الفاء عن موقعها ولعرفته موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام اخر قوله والآية جملتان اشار الى ان قول الزانية والزاني عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله جملتان بتقدير والآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الآية مثل قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فاما في نحو قد العاطف فيه ارتكب ما لا حاجة اليه جملتان عطف على الخبر فيكون النكتة في قطع الآية

كاذب بل صحايف اعمالهم

عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا اضربه ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متوقفا على حذف الفعل من الاخرى ولكان تريدان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال قوله او للتفسير بهذا اظهر قوله واختيار النصب بط بالاتفاق يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ويمكن ان تجعل دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان الوقح يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالا وجه انه اشار المص الى جميع ما ذكر في الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الاية ليست من هذا الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان كان من هذا الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان تجعل قوله والا فالمختار النصب فيها بمعنى انه ليس التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثالث فقط واما في الثاني فلالتباس بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع على السامع لها الى الاحتراز عنها بمجرد ذكره ولهذا لا يذكر المحذر قوله اى اسم عمل فيه بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل فيه اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكرا حذرا فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن بهذه الدقيقة الحال على نفي المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اى بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده

واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام قوله اى مما بعد ذلك المعمول هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو وفق بمصلحة الضمير المنفصل فتامل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو اياى والشر والظ فيه تقدير لاتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير ح على صيغة المخاطب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال الخ وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه ممن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد جنح وما ل ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه قوله وان تقدير بعد في النوع الثاني غير مناسب لان المعنى الخ فيه ان الاتقاء من الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم ح نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا عنه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد لما بعده

ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذائل التي يؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام تحجب الافهام ويدهش الاوهام قوله وتقول في قسمى النوع الاول اياك من الاسد فيذكر المحذوف بحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف معا قوله اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله شامل لاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظ قوله فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيهما الصواب فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول ما من يوم جمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولكنا نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب المطلق في ضمنه والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه ثم المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكون ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى وهو اسم ما فعل فيه فعل مذكور الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة الله ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر

قيد الحيثية كان المعنى وهو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم لكن لا مع هذه الحيثية لا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة مذكور لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ معناه انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشئ ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل قوله ولا يخفى انه على تقدير قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعب بل نبه على امكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويل بالمكان لان عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الى المضاف اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدأ والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويل بالقسم لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجاء فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله لابهامه المراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الا صطلاحي

قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليها لان حكمه حكمها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير الى المبهم وعند ولدى و شبههما بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اى شبههما الاجل ابهامهما فح لا يكون وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظ والظا رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد من العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية در آمدم در خانه قوله يصح ان ينسب الى المكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كلية اذ يصح ان يقال جلست في اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذى هو فيه ويرد عليه نحو اعجبني التاديب الذى ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذى هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذى ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه للعمل فيه ان تويفا

المفعول له

المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل الذى يتوقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لداره وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التاديب الذى ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه العمل فيه في تركيب ضربت زيدا للتاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا له قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب قبل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما تضمنه التاديب و هو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التادب ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب و الضرب سبب الاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا فالان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان صحته نوع تاويل بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق بهذا التاويل بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المص بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا وللتاديب وليس قولك للتاديب مفعولا مطلقا قوله وخص اللام بالذكر التعريض بوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول فيه مبنى على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد قوله اى تحد فاعله وفاعل عامله اشار الى ان المص فاته الواضح الاخصر ومقارنا الى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان موجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا لتصحيح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال يعد الجبن من اوله الى آخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع

وهذا لا يتجه لان قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق حم

الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا الا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قوله تعين النصب ذهب غير المص الى ترجحه قوله تعين العطف عند غير المص يرجح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرا والمراد بالمفعول معه ظاهر او حقيقة قوله ولم تجز عطف عمرو على الشان فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح العطف بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما حكمنا بتكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اى نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع قوله الحال من حال الشيء يحول انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الحالة الظاهرة لما له نهاية الشيء كذا في المغرب والمراد بها هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل و متعلقه مثلا نحو جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاءني زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية يقتضي بيان صفة الفاعل اى مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون بخلافه و يسمى منتقلة قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول لا خفاء في ان قيد الحيثية مفيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات الماخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهو ان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوى بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به مثل ضرب زيد عمرا راكبا واما اذا تخالف حال الفاعل والمفعول فلا بد من التوزيع

فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعولية بجنب وتاخير حال الفاعل قوله او تبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور من عدم حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين فح لا يصح استثناء قوله الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال لا يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او مأولا مثل تجعل العرب الحال من ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تاويل باحدثت الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظ الملفوظ كما رد عليه في شرح المص انه مثال للحال عن الفاعل معنى قوله فان مفعولية زيد الظا انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال المشار اليه لا تصاله به بل الظا ان الاشارة المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اى يشتمل على حروف الفعل المقيد هو بمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فا ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه فليست من العامل المعنوى ومما سمع عند النحاة التمنى والترجى وخالفهم الشيخ الرضى في ان المعنى على تقييد خبر التمنى بالحال لا على تقييد التمنى نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة فح لا يحسن التقابل بينه وبين ما في الصور قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه قوله او بعد الانتقاض للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقبل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالها ومنهم من يقول فاعل بعد الحال

قوله او بعد الا لا بد من الشامل ثم عطف بعض الخ ومن ان يجعل لفظ الحال الاتى بعد قوله او مستقرا ما فاعلا للظرف وقائما مقام فاعل قوله او مقدما

للاولى

حرف النداء منه مبنى على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى

لو قال النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة

على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في جزء م فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر
انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحيح لكون صاحب
الحال فيه منع الاحتمال وضعفه لذلك الحال على ما صرح به الشيخ فهو بهذا الاعتبار يقال الاستغراق ثم
فيصح ان كما في يعرف كل امر حكيم وفيه منع الا لو كان معنى الصحيح جاءني رجل الا على الا قول نقضا
للنفي فالصحيح للاستغراق واما من قال لا منع لجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله فرية بلا مرية لان
الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتداء او الحال قوله وارسلها
العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والكن مما شاع في المحاورات و
المخاطبات ولم يورد الاول على وجه شعر بشعر اما الاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي
الاشارة اليه واما لانه ايضا شاع في المحاورات لا يحتاج الى التمسك لوقوعه في شعر البليغ
قال صاحب القاموس اورد ابل العراك اي اوردها الماء جميعا والاصل عراكا فادخل اللام بغير
معنى المصدر هذا كلامه قوله ولم يزدها كتب في الحاشية الزود المنع قوله ولم يشفق على نغص الدخال
كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل
نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص براد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن قوله وكان
المراد بالارسال البعث او التخلية الظاهر الكن وعطفه لم يرد ثم تم يرد مضاف مجهول قوله من الكطن
الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي خوابيدن شتر
بايندن قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحدا وحدة كوعد
يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله متاول اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير
نحوه بل هو احق بالتاويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر نحو مررت بهم
الجم الغفير اي كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي والاقا للاول نحوه

للمضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاءني الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافة
الى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية في الحجاز لوقوعها موقع النكرات فانها بمعنى مجتمعين
في المجيء وتاكيدات لما قبلها في تميم معربات باعرابه ولا يبعد ان تجعل الحال التي هي جملة مؤولة
داخلة في نحوه لان الجملة ليست نكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي مؤولة بالنكرة فجعل
العراك ونحوه مصدر الجملة الحالية المحذوفة الحالة للطريق احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي مشتركة لان الاصل في الحال الافراد
نجري الشارح على مذهب الاكثر من لم يثبته زاد على كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة او صفات
فسوى بينهما اي يشترك اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل المزيد منه فهذه الجمل و
الظاهر احوال قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي يليق
ان يكتفى به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر قوله وان كان جميعا
اي صاحب الحال يعني المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة الحال
المشتركة صاحبها بمجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو
جاءني رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال
مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا
فاحفظ فانه لا ضيافة الا انها في المعنى مبتداء وخبر فيه ان قائما في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص
بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء ولا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه
كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا تصح الاخبار عن الجثة بظرف المكان والزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في
النصب ينبغي ان يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة المنكر ولا بصفة ولا بالاستغراق نحو رايت غلام
رجل راكبا او رايت رجلا على بارا كبا لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال فيها على
مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان
يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه ولا يلزم التقدم على العامل الضعيف

فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه القيام وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام
وبما قام بالمشبه به القعود قوله على العامل ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر
بالحروف المصدرية ولا على المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام
الموصولة ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو وقاعدا قوله
فعلى هذا الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي
والعامل الظرف كون احدهما متفقا عليه والاخرى مختلفا فيه مما لا يفيد العبارة اصلا ولا يرضى به
المتدرب في الاستفادة من دلالات الكلام على مذهب الاخفش وبعد بقي العامل المعنوي غير المشتق
ايضا فان الحال يتقدم عليها مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل فرق
بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى
الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في
العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم
يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللائق في استثنائه
عن العامل المعنوي ان يبقى المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر
من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب والاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على
العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال فهو جائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند
الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث
يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع
لذي الحال نقض لجواز راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولكن ان يعتذر لجواز تقديم
ذي الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتداء قوله والكل تكلف وتعسف اما كون
الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال و
فعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل على تقدير موصوف مؤنث

كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا
فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة
الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الذي مشتقا او جامدا قال الشيخ
الرضي من الاحوال الغير المشتقة ما يسمى الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي
الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا وجاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاءني زيد اسدا اي مثل
اسد او شيء على ومنها الحال في نحو بعت الشاة درهما وضابطه ان يقصد التقييد
فيجعل لكل جزء من اجزاء المجرور قسطا وينتصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء تابع بواو
العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما
يحصل اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاءني زيد رجلا بهيا
انهما حالان مترادفان قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه
ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف ان يكون مشتقا او
جامدا وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة
وليس الغرض من وضعه تلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس قوله ولا حاجة
الا ان يأول البسر بالمبسر ما لم يات المبسر بمعنى الصائر بسرا او جاء المرطب بمعنى الصائر
رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رجلا ونحو صفة النخل فوجه قوله لا حاجة الى تاويل البسر
بالمبسر انهم كانوا يأولون الجامد بالاسم الفاعل والمفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم
اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه و
تفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ابسر النخل فيدل على
انه جاء المبسر لكن صفة النخل وهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير
ظاهر لانه وان سمي مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تاويل كما اختاره المحقق

فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمنا فتدبر قوله لكن لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقدم الاشارة بحالة البسرية فيه انه فليكن ح حالا مقدرة قوله نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا يقال المثال مصنوع لا يوثق به والله تعالى اعلم وله الحمد الاتم قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاقا في شاذ نحو بدا بيداى ذا يد بيدى اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما الواو بمعنى مع في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزان لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يؤتى به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم هذا ولا يخفى انه اذا اوتي بالاصل ينبغى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو والا على الضعف قوله فالاسمية في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفى ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل على الاسمية ولا يخلو الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثل كما عرفت وكذا المضارع المنفى بكلمة ما ولم والا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المنكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسام الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بينا اى هذا الهلال بينا ولا مقارنا في حسنه قوله قرينة حالية والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدى اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديم مهديا او كونه حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الكل ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل

في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين ازدياد الثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قرأت جزأ من القرآن فصاعدا اى فذهب القراءة في الصعود قوله والمنتقلة قيد للعامل لخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة الخ تفارق ذا الحال نادرا فيقيد العامل فلا يصح الطلاق قوله لخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال غالبا فتكون مؤكدة لا مقيدة قوله اى تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الا في حال كونه عطوفا انما يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا فانه عطوفا لكن عطوفا ح مفعول ثان لا حال ووجه الرفع ان احقه في تقدير احق ابوته لحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبت قوله ان يكون مقررة اى مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشئ ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد تكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه وقال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوص بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولو امدبرين منه فان اردت له اسما فسميه دائما قوله لمضمون جملة احتراز عما يؤكد بعض اجزائها الاة يريد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله تعالى اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوى واما لو اريد معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فهو يؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى قوله ولا بد ههنا من قيد اه فيه نظر لانه بصح ان يجب ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله تعالى وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما تكون للاسمية ليس فيه اشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الله شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجه

ما يعمل في الحال طردا للباب والله اعلم بالصواب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين قوله اى الاسم الذى يرفع الابهام احترز بقوله اى الاسم عن نحو فعلت اى قمت لكنه لو قلت يرفع الابهام الوضعى عن فعلت لكنه ليس بالاسم لكنه ينتقض باعجبنى شئ حسن زيد او اى حسن زيد وكذا لكن ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجهه مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بغبن رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها يرفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن في رأيه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد بضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغى ان يلتفت اليه ومن اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وكونه نفسا ولا وجه ان يجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له ان رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان ثم دفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فخذه لئلا تزل فانه من مزال الاقدام قوله لكن المطلق منصرف الى الكمال اى هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثانى وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهوم منه فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام في المقصود اصالة على ما مر غير مرة وفي المستقر على ما هو الثابت في قصد المتكلم كان التمييز المتغير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رأيت عينا

جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام من غير قصده فازاله كاحسنا قوله ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازى فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه وكذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعد ماذا في المبهم قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الشئ وبيان انه من اى جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لاخفاء فيه الاخ حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان لو ضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اى جنس فلما قيل زيتا تبين ذاته من انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وضعه الذى للوصف المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته ولا استغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شئ منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثله طاب شئ زيد الشئ منسوبا وجعل زيدا بدلا قوله ويعنى به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة يقتضى ان يراد ما يقابل النسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافى قوله والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية

العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان
المقدار المفرد مستعمل في عدد دون غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان
بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيزان
براً القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني
اواق او نصف الويبة او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان والمنا رطلان والرطل
بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلث استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف
والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدوانيق قيراطان والقيراط
طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا
من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بضم الميم والدال مكيال وهو رطلان
او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد
جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة
اي من غير العدد والافقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان براً
وقوله وهو التنوين محققا او تقديرا نحو كم كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد
بما يتم المفرد ما ينصب التميز والاوجه التنبيه على المعرف باللام ايضا بقي ان من التام
الناصب للتميز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام وهو
ما اشار بقوله ثم ان كان تنوين الخ ولا يخفى انه لو فصل بين هذا الحكم وبين استيفاء
الاقسام للاسم التام كان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب
اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضاف الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ
لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى
المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب
الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد درهم فانه مؤول بحذف العاطف

اي كل

اي كل فرد وفرد قوله فاذا تم الكلم بهذه الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير
في ربه رجلا وهذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا قوله عندي راقود خلا في القاموس
الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال
معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما تتشابه اجزاؤه
اي تتشابه اجزاؤه في الكل والاولى وهو ما تتشابه بنفسه جزؤه ولكن ان تجعل تشابه
مضارع المفاعلة ومسندا الى الضمير واجزاؤه منصولا به وتشكل بالابوة لانه لا اجزاء
له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير وقال الرضي اذا قصد
الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء قوله طاب زيد جلستين للنوع
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين دون يقول ان
عدل تنوين لانه يمكن المناقشة في كون تنوين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد
لا محالة وفيه انه من قبيل التميز عن النسبة وكلامنا في التميز عن الذات المذكورة فهو خارج عما
نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه
وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست
الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس
او احادها واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين والجواب بان
الشارح رح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب النزاهة قوله ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل
الحصص لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ
المفهوم الكلي مع الاضافة المعينة ولا يطلق على الفرد الحقيقي قوله والجمع اي يورد التميز
على ما فوق الواحد قد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة
الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المص لم يجوز في قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز

عنده الاعدل انواعا صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره جمعه الجمع
لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى قوله ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق
ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد اي الظاهر ان الضمير راجع
الى المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا قوله
او المعنى ان وحد التميز لا لموجب يجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة وكانه
اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان جعل التميز متعلقا
بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة المتلبس
بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعات مشاركة ضمير يفرد وان كان في
المرجع والقرينة على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخي في الزمان
بل التفاوت الحكمي في ان احدهما متعلق بالتميز والاخر بالمميز قوله انه اراد عشرين
رمضان لجلان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان كانت غير منصرف للعلمية و
الالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تميزا يكون منكر الوجوب تنكير التميز وح في الاتيان
في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة الاضافة الى التميز نكرة معروفة في صورة الاضافة
الى غيره معرفة غير معروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان لكن سوق كلامه
لا يساعده قوله وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه
اصل ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما النوع الذي لم
يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف
التميز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تميز الا انه لا يجوز
نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر الخ فتامل قوله لكن لما كان
الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها
يرفعه القسم الثاني من التميز الا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما

انما الابهام

انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن النسبة لا يرتفع الابهام عن الطرف وبازالة
الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة
فيها على ابهامه فكل من الحكمين اعني قولنا الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر قوله وكذا
كلما كان فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست شبه جملة
بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع
فعله وكذا مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ايضا على ليست جملا ذكرتها لكن جملا رجاء ان لا يخفى نحوك والاولى في قوله حسبك
زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل هو
التمييز من حسبك لا من حسبك زيد قوله ولله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في
الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو
هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب
منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى قصد التعجب
ويضيفون اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره فارسا اي
عمله فقول الشارح اي لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة قوله ثم ان
كان التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا التقييد لرفع ما اورد عليه من
النقض بطاب زيد نفسا فان التميز فيه لم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله للمتعلق
وبعد تقييد الشرط فيه هنا لما صار مظنته ان يكون قوله والا معنا ولا لطاب زيد نفسا
فسيطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد والعين
لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة
الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التميز لا

يكون محتملا الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب
عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء ح ثم يتجه على قوله المص والا
فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء وهذا
وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل تغبطه اجلة الاغنياء وشرحت عبارة
المص بحيث لم يتجه عليه شئ ولم يحتج الى تقدير ولا تاويل لكن جعلته من خصائص شرحي على الكتاب فلوم ظفرت
به فجنيته مع ما لا يحصى من العجايب **قوله** بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه ان الابهام ليس فيما
انتصب عنه بل في الذات المقدرة فكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه **قوله** فهي
لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى المتعلق الذات المقدرة دون زيد وقوله عن الشئ المنسوب
الى زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا
حاجة الى تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشئ المنسوب الى زيد هو الذات
المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن **قوله** فطابق التمييز فيهما اى فيما جاز الى آخر الظاهر ان ضمير
فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث
يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف **قوله** اذا اردت ابا او اجدادا له المراد بالاجداد ما فوق
الواحد **قوله** فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ينافي ما سبق منه ان تثنية
الجنس او جمعيته لا مختص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج
الى التكلف بل التعسف فحمل الانواع على ما يشمل الافراد على ما اعجل نسيانه لما شيد عن قريب
بيانه **قوله** الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لصاحبه فاعل كانت اى كانت الصفة مطابقة
له اى لما انتصب فيه ومما يقتضي منه العجب انه جعل مفعولا معه لصاحبه خبر كان فاحتيج الى جعله
فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتاويل يثبت الاثم فاحتيج الى ادلة الصحة جعل الخبر فاعلا
معنى وهو اوهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت **قوله** واحتملت
اى الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لايجاب ان يكون مشتقة بل كان

مادل على هيئة صح ان يقع حالا **قوله** لكن زيادة من فيه زيادة من في التمييز عن ذات
مذكورة يجوز مطلقا فيجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل
مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقتضب صحة عشرون من درهم وكان المص صحته حيث
صرح بتجويز دخول من على مميز كم فلو كان تجويز دخول من على التمييز من الذات المذكورة
عاما لم يخصها بهذا الحكم فتامل يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال او
زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال **قوله** على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله
عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق **قوله** اذا جعلته لازما يعني ان التمييز على
لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل
كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار
وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والا لقال او فاعلا لما
يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين المثالين فضمان تصحيح
كلامه عليه **قوله** وههنا بحث ابن البحث وارد الان بين وجوب تاخير التمييز عن العامل كونه
فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازا ولو لم يرد الا انهم تعرضوا
لكونه فاعلا حقيقيا بارادة اظهار الماخذ من الوجه **قوله** ما يورد على قاعدتهم المشهورة و
هي ان التمييز آه قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى
تاويل فجرنا الارض عيونا **قوله** فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل
والمفعول فكلام المص قاصر لانه اذا اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني و
المبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع
ما يشبه الفعل وشبهه **قوله** وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي **قوله** في المصادر

المستثنى

ان الباب يدل على ذكر الشئ او جعله شيئين متوالين متباينين ولفظ الاستثناء من قبيل الثاني
وذلك لان ذكره يثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى شيئين
قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه **قوله** ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى شرح بانه
يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راى المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف
المطلق اذ لا مطلق فلهذا اقسموا ولا تعريف للفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد
ان الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى **قوله** هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا **قوله**
من متعدد اى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ
لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه
انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجئ وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد
الا المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية
لصورة الكلم ولا حاجة الى بطلان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجئ بالظرف قرينة
ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشئ
اليه فتاتي بالاستثناء للاخراج عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد
ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية
ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام
اجل الانعام **قوله** سواء كان ذلك لفظا اى ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار
كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار دلالة اللفظ بان يكون دالا على متعدد
مع بما او كونه متعددا باعتبار التقدير بان تجعل متعددا بالتاويل نحو اشتريت العبد
الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا تجوزا في تاويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج
اى المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا **قوله** بعد الا واخواتها

واخراجه

لاتكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة **قوله** في كلام موجب اى ليس بنفي
اه هذا هو المعنى بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام التام
في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا **قوله** لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
الظ ان الكلام في كونه منصوبا بنصب يتحقق لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه
فلا بد من قيد تام ليتم الضابطة **قوله** الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نقض
المص بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال
وجواز ان يكون مصنوعا **قوله** او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وفي المنقطع
كما اعاده في خلال ان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق
بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان
المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة فقول الشارح عطف
على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى بغير في حكم المستثنى
المجئ حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه
بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما **قوله** سواء
كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بهذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما
بما يقابله الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه الاقسام وجب نصبه لوجهين **قوله** اى المستثنى منصوب
ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى
ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها وانه
ليس حرف عطف والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة
بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجئ وظاهرا
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده
ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم

بغير في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى

السابق قوله في الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه متعدد اكان او غير متعدد
نحو جاءني زيد الا عمرا قوله او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض
منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة
قوله فيما بعد او بعض منهم ولعله عموم النكرة الا في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف
من قال يستعمل البعض بمعنى الكل او اريد من هذا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض
المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما في محل النصب على الحالية لا حسن ان
خلا في تقدير زمان مضاف اي زمان خلا زيدا كما في مذ شافي فيطابق في المعنى ما خلا قوله
اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الا انه يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا
مما يختار فيه النصب قوله تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل
المستتر اذا صار في تقدير المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا بناء على ان الضمير راجع الى الجي او الجاي
او البعض قوله اي وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاختصار
على الوجهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجاي ايضا كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم
الفاعل من الفعل آه لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبر او ونظير
لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن الجي الذي
اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للجي
فيكون التقدير ليس الجي مجي زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله ولا ينصرف فيهما
بغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن قوله حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا
عن الا لاخفاء في صحة هذا التوجيه في البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى
لان يقال في محل واقع بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضي منه العجب انه قيل توجيه
الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى اذ لو جعل بدلا كان البدل منه في حكم التنحية كيف
والبدل مستثنى بعد الا والمقصود ههنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود

قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم
ان الاوجه ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا ليوافق النسختان في المعنى لانه لا بد حينئذ من اعتبار
ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له
فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير
قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي جعله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة
كلام قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ماذكره من وجه عدم التقييد ضعيف
اذ عادة المراد استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا
يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديم اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن
حكم المستثنى المقدم والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله
او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه
فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار
البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في
المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على
الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله
ذكر المستثنى منه ما هو الشايع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد
في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل
ماجاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام يتضمن الاستفهام نحو ما قام القوم
الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المص
لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا المعنى قوله واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة
ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل
ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر

يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه
يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى
بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه بلا واسطة وعامل الفعل بواسطة الا ومن قال ان عامله
الفعل بواسطة الباء فقد سها قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له ثم ما حذف من الجار واوصل الضمير
المجرور به ويمكن ان تستغني عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه
فيكون الحال المفرغ عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى
مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اي الحال ان المستثنى جعل وهو في غير الموجب عطفا على غير
مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة
هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى ما علم ذكر المستثنى منه ويجعل
قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق بمعنى وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام
الا ان يستقيم المعنى فخرج بعدم الذكر في الموجب فصح الاستثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف
واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في
الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة
صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام
الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما تستحقه قوله مثل ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعل
يفيد قوله نحو قولك كل حيوان آه مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان
يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا
البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مآل كلامه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير
موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث
عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحو قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر
من كتب اللغة عند التامل في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي

يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات لا يفيد
الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز
النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبات قوله
لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى قوله
نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل
النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام
المطلق بل في الماضي مذ قبله قوله او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة
فوق ان يقال امكن في جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من
عدة متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل
فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها ببحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة في ان
تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة جاز ليس
زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد
نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله
عليه فيحمل على المحل البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع
اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب
على الاستثناء ههنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها
الا زيدا وما زيد شيئا الا نعم لا ايهام في ما جاءني من احد الا زيدا وقد يفضي خوف
الايهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ايهام البدل ههنا
عن اللفظ ايهام الكفر وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف قوله انما وضعه
لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله
ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا بحمل التنوين على التحقير قوله لان من الاشتراك

لا تراد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من تراد في الاثبات عند الاخفش
لكن الاستغراقية لا تراد اتفاقا ولامتناع زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه آخر في هذا المثال
وهوان من الاستغراقية لا تراد على اسم الشخص والاظهر ان المص جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور
ولذا لم يقيد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو اتخذ لفظ احد لا
يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة كما يجيء ان شاء الله تعالى قوله وما ولا لا
تقدران حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل
مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الاستحباب وسرايه حكم المتبوع فيه وبعضهم
الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا تقدران
على ابهامها شيئ واشار ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص
عاملتين بل يوهم جواز التقدير غير عاملتين قوله فمرفوع الا النواسخ اذا دخلت على المبتدأ
والخبر غلبت على عملها لكن يبقى تقدير عمله اذا كان العامل حرفا فالضعف ثم اذا كان العامل
حرفا لا بغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى
فلا يعتبر ذلك المفرد المتصل نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا الجائز نحو لا
اب وابن قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته
حاشاي بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة
النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد
في قوله بعد حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثر قوله ومعناها تبرئة المستثنى فلا يستثنى
بها الا ما انتسب اليه سوء قوله اى برأه الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر لتعينه
ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة
تبرئة الله اياه فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى برأه المجيء زيدا على انه جعل امتناع
المجيء وانتفاؤه عنه بمنزلة تبرئته اياه قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه

ولهذا

ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل
لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى
بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه قوله
فيدخل نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم
عليه كل اثنين وليس زيد اثنين قوله منكورا اى منكرا لا يعرف باللام ليشمل كلامه ان المنكر
احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن الصفة او اسم اشارة
نحو ما جاءني هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا لفي خسر ولا وجه لانه
يجب جعل تابعا المنكر ليصح جعله صفة لان غير الصفة لا يصلح وضعا للمعرفة وكذا الا المحمول عليه
فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحدا لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد
المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا معنى قوله ولكن لما
كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما حملت
الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا
الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح في
حذفه فان قلت قد التفت المص الى مجيء الا صفة في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت
لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال الحاقل التعذر
في المحصور جعل استعمال الصفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور لتعذر الاستثناء من الوصف
بغير ولو لا ذلك لكان قوله وضعف في غيره مستقيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء
قوله ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر
الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول
وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين افاد الدخول بطريق الظن ويكفي في الاستثناء
وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليجعل

على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو
كان كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى ومتصرفاته ووافقه الرضي
ورد ايضا بانه ايضا لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في
كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان التعدد غير الواحد
فحاصل هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع
غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا
رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لا ان الجمع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في
وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة من
يكون كل منها غير الله لا وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شيء منها الله وبهذا ظهر
انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا
البيان فاحسن التامل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى
به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان
قريبان من القطب قوله وقال في البيت شذوذان آخران الاول في قوله الا الفرقدان شذوذان
احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه
بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتاكد
كون الا صفة فيه شاذا او كان الشاعر قصد الظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية
للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اى
الا يكون الفرقدان اى لا يوجدان فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان كان كل اخ مفارقا اخيه
فلا شذوذ في البيت اصلا هذا واعرفه من الله فضلا قوله وعند الكوفيين آه يعني في نصبهما
على الظرفية خلاف فمعنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما
ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول

المص

٢

على ظاهره

المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون والمعنى ان نصبه بناء
على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوف الذي هو الظرف
قال الرضي ما ملخصه ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى
البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو اى بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء
قوله ويستعمل فيها اى اخواتها ولهذا لم يبينها المص ولكان تجعل ضمير يستعمل فيها الى كان واخواتها
لان كان التي بنيت لها الخبر لم يعرف بعد قوله والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها وفيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف
الشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها
وفيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل
دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله وامره كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما ينطبق يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه انما
بعد ذكر احكام شيء وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يشاركه خبر المبتدأ في امتناع كون
خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور
الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم
يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المص معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر
صار ماضيا وكذا ليس وما ولم دام وما زال ومرادفاتهما لان صار للانتقال الى ما يستمر
غالبا وما زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما
ما دام فلان ما المغيرة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي
مطلقا كما هو الحق من مذهب والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله و
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة الى ما كان يتجه عليه ان المخالفة بخبر المبتدأ لا يخفى ذلك

بل بتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك اذا
كان الاعراب فيهما الخ اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده
ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استثنى عنه كون توفيه ما نفاه عن تقديمه فان
ليس هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من
احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما
لفظيا او كان هناك قرينة تفيق الخبر بذكر اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب الخ قوله
ويحذف عامله اى عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير المجرد الى خبر كان والسابق خبر كان و
اخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر يرجع كل منها الى خبر كان واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا
الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله في مثل الناس قيدا له تخصصه بكان قوله وفي مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير اى بعد ان اذا لم يتبعه اسمه بحيث يشتبه المقصود كلا قبل ولا بد من قيد اخر
وهو ان لا يكون المحذوف مقترا بالواو ان خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم
ولو بالصين اى ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض ولكن فانظر
قوله ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها
الى هذه الجملة وانما قال في مثلها ولم يقل فيها بارجاع الضمير الى المثل المضاف جعلها الى الجملة
المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما ان بعد
الى تقسيم الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها قوله وهو ان يجيء بعد
ان اسم ثم فاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا
فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التركيب البليغة وهذا
التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر فيه تقدير اسير
لا كان والمعنى المتبادر ان تسير راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان
اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر قوله اربعة اوجه اى الوجوه المشتركة

في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض مواقعه بكاف وهو ما بعد ان مع ما بعد فا هو او ذلك
اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اى كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح
ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا وبرتقى عدد الوجوه في مثلها
الى كثيرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج ضروبها قوله اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي
ان يجعل ضمير جزاؤه الى المظروف لا الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الرضي انه ليس
مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو
بصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى
الظرف فتدبر قوله فكان جزاؤه خير اى فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل
اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس
مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير
موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن البحث وكلاما تغريبيا كما
شاع في نظر الناظرين قوله اى لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان
كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا
اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلاف في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة
كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكر المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقاضي
بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان
قومي لم ياكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير
فعل قبله اى تفتخر والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد
استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظة

مابعدان في موضع كان عوضا منها بدل على ان لفظة ما زائدة في بحث لانهم لم يعدوا المفتوحة
من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في جئتما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم
من قوله هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها
غرض يمنع زيادته قوله واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث
قال ان حذف شرطان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا
انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يتأت منه هذا القول
قوله اسم ان واخواتها وستعرفها اى خوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون
من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فذكر بيانها في قسم الحرف قوله المنصوب
يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا او مانعا قوله اى لنفي صفة الجنس حكمه لو
لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال
لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس ليس بمعنى نفي وجود الصفة
بل النفي حكمه وهو ثبوته للجنس ولك ان تبقي صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف
نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة غلام رجل فتدبر قوله لكن الاكثر منه في كون المنصوب وفي
وله وكذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان
المنصوب اسم لا مخصوصا بالكلم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا
الاسم وبعرف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص بالكلم قوله ولا يبعد ان
يقال تعريف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل قوله خرج منه مثل ابوه في غلام رجل ابوه قائم لما
سبق عرفت من معنى البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها الا انه لما تعارف في كلامه
تكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع
ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها او كانه تكلف ليصحح قوله وهذا القدر كاف للح قوله
او شبيها به هذا مما اختلف فيه اللفظ في بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم وللعاص

اليوم من امر الله وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني والاول متعلق
بلا او في الثاني يفعل مدلول عليه الكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان
المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا كما في الاول قوله لكن
على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لك فالاولى
انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف
قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس مما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره لتعين ما
ينصب به غير مستحسن وقيل بنون لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث
مبني على الفتح قوله والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى
المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحرف
الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر
قوله لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اى الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا وجب التكرير
في النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد
انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها الخ لا ينتقض به الخ تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع
انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه قوله هذا جواب دخل
مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله بفيصل على وزن حيدر ح
الفارق بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله ايراد حسن بحذف اللام
يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والماقول بالصفة المشتهر بها سماها واجب الا
ان تنوين تنوينه اذا اول او وقع في مكان يهتم التنكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له قوله
اى فيما كررت فيه لا الخ لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امراة خارجها مع انه لا يجوز
فيه نصب الثاني فيجاب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الاخبار واحدا وكان بعقيب
كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون

العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانها بحسب التوجيه يزيد كما في اثناء تفصيل
الوجوه تستفيد قوله على ان يكون لا في كل منهما النفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه
جاز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل وخبرهما
محذوف لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا
قائمان هكذا قيل ولكن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ مآله لا شيء من الامرين الا
بالله ولذا قال اى لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه بان الاظهر
موجودان لم يطلع على باطن الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء بخبر الجملة الثانية
يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تناف فالاولى ان
يقال سابقا وخبرها بالله قوله حملا على اللفظ لمشابهة حركته حركة الاعراب او حملا على محله القريب
فان للاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله فلان لا زائدة جوز الشيخ
الرضي كون لا للنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء في
كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال قوله وضعّف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء لا الاولى وجه اظهر مما ذكروا وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا
يكون عاملا اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا استعمالها او الغاؤها وضعف وجه ضعف
الاول ولم يقل وضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المص ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم
من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته
قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل انما خص لا ببيان ان الهمزة لا يتغير عملها لان لا التي تغيرها
في المآل مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الاما اشربه على نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول
وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين بليس ايضا
الا ان يقال اعتمد على المقايسة اولان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب دخولها
ح على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل

التابع

التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الاغلام اتمنى
الغلام اولانه لما كان تغير عملها بدخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغير
بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا زائدة نظرا
لا لفظها قوله اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح رحمة الله عليه على ان مقصود المص
حصر المعنى في الثلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ
والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها
فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا يكرمه في وجوب الانتصاب
بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يتكلف و
يقال المراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل على محصلة تبيت المحصلة المرأة التي تحصل تراب
المعدن والتقدير تبيت يفعل كذا قوله ونعت اسم لا المبني اشارة الى معهود وهو
المبني من اقسام اسم لا وح خرج عنه الاما ملنا بارد افان بارد ليس نعت اسم لا المبني
فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح
بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اى بالتنكير لا وجه يدعو
الى جعل بعض قيود الحكم او صافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت اول مفرد
يليه ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل
يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله اى في حكم الاعراب لا غير الاولى ان يقدر
فبحث الاعراب قوله وان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا ازاد في كلام المتن قيدين والصواب
ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين
العطف على المبتدا ولا يتصور العطف على اسم لا وان كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز
العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لانه ما سبق

تما يعلم من هذا المقام قوله ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل
بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف ولذا كانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على
حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الاحرف فان قوله
حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه
قوله من اثبات الالف في جواب الاذب الاسماء الستة الا ذا فانه لا يقطع عن الاضافة و
هذا عند المص واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الا الاخ والاب قوله
وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع قوله يعني ان الاصل في هذين التركيبين
طي ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سوال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد المنكر
مبني ومثل لا اباك ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معرب لانه لا محصل له اذ لا دليل على
اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سوال
قوله اى مشاركة اسم لا حين يضاف لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل
تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضمير
له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص
المواد وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى تركيب يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة
زائد على اصل المعنى وح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد
من كلام المص بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون
فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا
فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو
اجدر بالقبول ولكن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة
لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب خبري وهذا ظاهر كما لا يخفى

مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف بارجاع ضمير

على من

على من فهذا اظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن
قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما يشبه المضاف حتى لو كان كتب الى لا يجوز لا ضربا في اليوم
مع مشابهته للمضاف اعني لا ضارب اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله
لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن
لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر
عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع
بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم وفيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح
الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين
علماء النحو مثله ولم يخلف فيما بينهم مثلا له قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين
المخالفين لا يخفى بعده عن العبارة قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع
وجود الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثلا لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر
قوله فهي خبرية ما ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على
الخبرية ولك ان تجعل راجعا الى عاملية ما ولا فيستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة
في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية
والخبرية متلازمتان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة في ترك بيان بناء الاسمية
على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتاخره الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة
عند البصريين باقية مؤكدة عند الكوفيين الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا لتاكيد
النفي قوله وانتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله
وما طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا
وجعل منجنونا قائما مقامه اى دوران منجنون قوله او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم

المتقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد
عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف او لكراهة ابراز ان النافية في معرض قوله اي
بحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة
زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه
بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد
قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه
خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب بتوهم
بطلانه بعده قوله اي الاسم المشتمل ليخرج آه جعل الاشتمال بمعنى كون الاسم مشتملا على معناه
فاحتاج لاخراج الحروف الى الاخراج لتعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر
متعلقا مذكورا لافادة هذا المعنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج الاخر المذكورة الحروف
بل الكل المجموع من الحروف الآخر وجزء آخر لاشتماله على الجر كاشتمال الكل قوله يعني الجر اراد بالجر
الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة آه فلا يتوهم
الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والجر الفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم
ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل
المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكنه احتيج الى ضم اليه للشيء الغير المذكور جعله
وعلى هذا اليس قوله والمضاف اليه من وضع المظهر مقام المضمر واما على توجيهه فهو
من وضعها لظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به
اشار بقوله وان كان مختصا بما عرف به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر
ما عرفه بان يراد بما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله
ولكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به مبني على ان يراد به المشتمل

على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض
تعريف المجرور حينئذ بغلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف اليه ما كان
حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان احتيج ما اشتمل على علم المضاف اليه اولى بتقدير المضاف
اليه ان لا يختص بما عرف به كما يقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه فكانه اضاف
ليفتح قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير الى التقدير المخصوص وهو تقدير
الحرف مرادا الا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى
والارادة شرطا آه قوله يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب
ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه
او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف
متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل
الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين فيسقط بسبب الاضافة لانه
لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام قوله التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او ههنا لمنع
الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تأويل
التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد
معنى في المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف
ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوية
الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف اليه
والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف اليه فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى
لفظه قوله علامتها ان يكون قد رعلامتها لصح الحمل والمشهور العام في مثل تقدير ذو وكون
العلامة اجدر معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل آه والمنسوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير

ان يكون المضاف اليه ايضا ... لا حاجة الى ذكر هذا الشرط

المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام قوله
واما ساو كليث واسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل
بلا اسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال
الاخر لا يلايم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلايمها فيلزم تكلفات
كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المص فيما عدا
جنس المضاف بان لا يكون اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلث رجال وكيس
المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا
بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين
للوحدة الجنسية اي مائة هي هذا الجنس قوله فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة
العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه ~~وكذا كل~~
رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل فصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد
لانه متناول للمتعدد على سبيل البدلية قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في آه هذا
كلام ظاهري او قع من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر والتحقيق
ما اداه اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند
اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وعلى
هذا الوجه جار بانحو خاتم فضة فافترقا قوله اي ضرب واقع في اليوم الظاهر في اليوم فيما هو
اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم
قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المص وتفيد تعريفا مع ظاهر تعريف احد
طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف للمعرفة مع المضاف اليه
فهو شرطها بتجريد المضاف من التعريف قوله قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين

ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين فقد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة
من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله او فرد منه وقوله ولتلك على الشيوع من المفرد
من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف الشيوع بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة
لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء علم
البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في
تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل نحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى
عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغيره في
عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول
دون الاخرين قوله بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا
من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا
منها واقل المسمى بهذا الاسم وقد يجيء في بعض الاعلام لمفهوم خاص لاشتهار مسماه
بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كانه يراد بالحاتم الجواد وبهذا آه طريق
تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم
تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة
بالطريق المذكور مباين لما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل
لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ايراد بتنكير العلم
وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا
يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تنوين قوله
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص بعد
التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة
وهو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل

فلاحاجة الى قوله فتضيع الاضافة قوله وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه ان المجموع علما هو المركب والمعرفة
الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل مم فيمتنع استحالة الاضافة الى المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد
اذ تعين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما التحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا
فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافته المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة لجعل
التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل واما ما اجاب به الشارح
فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام
الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر قوله اما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء
من ترك اللام اى ابدا والاخصر الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء قال ذو الرمة كتب في
الحاشية ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع اى يرد جواب السلام ويكشف العمى عن
المتحير الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد الاحجار الثلثة التي ينصب
القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالي وفي الاثافي تمييز الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز
واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة وكان التركيب الاثافي الثلث فكون التركيب
من قبيل جرد قطيفة كان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس الاضافة
الى المميز دفعا التوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد
مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم
الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن
المثال ان بمعنى المضي او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة الى اعتبار
المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف
من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع
والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل

للاثافي م

في المفعول

في المفعول هو وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سبق في المتن وقيل اضافة اسم
الفاعل واسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه
لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا قوله لا يجوز لا تفيد
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال اى تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
قوله في اللفظ لا في المعنى اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا
يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى الخفة المعنى اى لا تفيد الا
تخفيفا في المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فلا يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى
وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا التبادر
الذهن الى التخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله
في اللفظ اى في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم
غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه وانه للتخفيف
في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف التي تقدمها
الضمير قوله واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرفع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في
الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها
لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولهذا التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم
بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله
والمراد ان المشار اليه بثمراته قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على سابق
واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص
ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحد في
الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف
اليه

اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا م

في اللفظ لا م

حذف م

في التعريف والنكارة قوله فلا يرد ان لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الا خلق
بالاختيار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا
افترق الضارب بزيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في
الامتناع ولو لم تفد التخفيف تساويا في الجواز قوله وعلى هذا الانسب تقديم هذا قيل لان افادة
التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المتفرع اولى
من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالتركيب الذي
الاستدلال مرعي فيما فعله المص قوله واما ما وقع في شعر الاعشى اسم لخمسة عشر شاعرا الخمس عشرة قبائل
وتفصيله في القاموس قوله وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم
يكن موثوقا به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
بعني امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى
فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا تشوب المصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعفه
الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة ولقوله ضعف المائة الهجان احتمال اخر من كونه
من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا لنظائره فاعرفه بتامل منتج
قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولاه
ليحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل او من
قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجها اخر لضعف البيت قوله وعبدها اى راعيها في اضافة
العبد الى المائة من يكمدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الحدبيات النتايج مع
اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوى فيه الجمع
والواحد قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه قال عطف على قوله واما لانه توهم
عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لا يكفي في اثبات انتفاء
التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه قوله

الاضافة م

حملا

حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل والوجه المختار فيه
الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه
مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه لا يسبق
من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو منتسب له وهو
متعين فلذا اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن
قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي
الرضي ان القائل بالاضافة الزماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري قوله فيمن قال
اى في قول من قال بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال او
يكون بين الاقوال لا بين القائلين فالاظهر ان في بمعنى عند ثم قال قوله فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة
الى رد قياس المبرد على الضارب بكر من وجه اخر وهو منع كونه مضافا قوله اى لحمولية
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول الى كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التاء وبل
الى هنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له
لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه الخ قيل يتجه انه
لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب
زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التامل
المورث للاشتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء المتمازين فان اضافة ضاربك
حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف
المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينقدح
من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه

اى عند م

بالاضافة بقي انه ما حصل في الضارب التخفيف لاحاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف
بحذف شي بل تبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله من غير اعتبار حذف نحو
تنوينهما متعلق بقوله ثم حملا بقوله مضافا يظهر بالتامل الصادق قوله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب
الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيبا العامل
مع المعمول قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر في الجامع من كمال الابهام
الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضي منه العجب ويعرف نقصان البشر ان
كان المنتحب ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى
الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء
وصلوة الوتر وبقلة الكريزة وجانب الغربي قوله بصلوة الساعة الاولى وهو اول ساعة
بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحبة الحمقاء في الصحاح الحبة واحد
حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها
تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد خرد رينة
اركهنه كي وفرسوده كي قوله حتى صار كانه اسم صيغة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات
لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر
عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين
او متساويين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والاخصر الاوضح ولا
يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الاخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه
لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه نحو

كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله والجنة في الصحاح والقاموس الجنة شخص
الانسان فهو اخص من الاعيان قوله فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس
في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف
بها اذ حذف المضاف اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بعدم بقوله
الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين
الشيء فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة قوله
فان المضاف فيها يختص بالاختصاص التعرفي او غيره واليه اشار بقوله سواء الخ قوله واما اذا
كان للجنس ففيها خفاء يزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من
جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر
عنه فمن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد و
تفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة فانها لا يصدق من
حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على
نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي
قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان
سعيد او كرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرطها تجريد
المضاف عن التعريف وكانه غفل المص عن وروده ثمه فاخره الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متاول
بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم
ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر
ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى
الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة

التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون
الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعه مع اخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا
او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو
الاحق ولا مانع من حيث القبيل وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا كالكي الكرز مشترك
في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وابرة وابن جابر واخر غير منسوب صحابيون
هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في عرف النحاة
احترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد ببيان الملحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله و
اختلف في انها الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت
للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتامل قوله او حكما لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها
قوله لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اخرها قوله
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف
ولو كان تقييده لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا
وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لا يلزم الالتباس
اما فيما يلزم فيبقى الضمة كما في لي جمع الوى على افعل الصفة ابقي الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل قوله
وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياى ومماتي بسكون
الياء عند النحويين ضعيف قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت
للياء قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره
الفا ثبتت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان في اخر هذه
الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء
يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فاستثناها ببيان حكمها او بمنزلة

الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها بحذف اعجازها اشبهت الاسماء الصحيحة مع ان بعضها
ليس كل الاسماء الصحيحة وهو في وابي واخي على ما اجازها المبرد ويتجه انه ينبغي ان
يتعرض لجر داخي وابي وفي والتعرض بالباقي عار عن الفائدة قوله فاخي وابي قدم الاخ
لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد
حملا على ما ورد من ابي كما صرح الشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقديمه في قوله تعالى يوم يفر
المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقضي منه العجب واراه اعجب من كل اعجب قوله برد لام الفعل
فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر فقيل المبرد في حال النصب ابي قوله وابي مالك
ذو المجاز بدار قيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية اوله قد احللي ذا المجاز وقد ارى وقد ارى
قضاء ذو المجاز اسم سوق بنا ومعنى ارى اظن انتهى وارى بصيغة المجهول قوله واجاب
المص بان ذلك خلاف القياس اتي على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر قوله اى
امرأة قائلة جعل صيغة غايبة مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين صيغة
الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين واحترازا عن بعد ما قيل ان حم في حذف
مضاف اى حم زوجتي ولو قال المص ويقال لكان اوضح قوله وفم بالحركات الثلث
لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وخير افصح منها عائد الى غير المذكور لتعين المرجع في مقامه
ترجيح الفتح قوله واذا قطعت قيل الخ هذا الحكم من غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب
اللغات في الفصاحة هكذا دلو وعصا ويد وخباء ولغة ادنى منها هي كسواء قوله وذو
اصله عند الفراء ذوي كلغو وعند غيره كفرس قوله وكانه خص المظهر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا
لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه
فلما افاد الاشمل كان المناسب اداء حق الشمول قوله كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين
الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع
تابعة مع ان الفاعل الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم التابع لانها كلمة محث التوابع

تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ولجعل جزء الاقسام
التابعة دون التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي
معطوفة على ما له اعراب قوله فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب
يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل
ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري بعض التاكيد اللفظي في
الالفاظ كلها واري ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون من جعل
التابع اعم قوله كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد على التعريف من التالث فصاعدا
وللدفع طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة
الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثانية في المرتبة الثالثة من الموصوف وان كانت ثالثا
في الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول واخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثاني
في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله
السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك
ان الحمله المقن نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق
حيث لم يقل باعراب اوله ولحن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية
فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه
ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله ناش كلاهما من
جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم الا لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة
والذامة والترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابعه بل الى الشيء
وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد وعطف البيان
وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثاني باعراب

سابقه من جهة واحدة شخصية هي الحالة القائمة بالمجموع وليس كذلك لانه ليس ثانيا في الرتبة
بل كل جزء يستعير الاعراب من غير تاخير عن الاخر في الرتبة ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس
اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب سابقه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم لا يخفى
ظهر محلين فقد اتى بكلام لا يتجاوز فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه
يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله ليشمل التوابع الى مؤخرات كانت
هذه الامور او مقدمات لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب المعتبر
في هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المناداة
وتابع حركة بنسم لا تعرض لهما في محلهما ولم يعرض باحالتهما الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل
هنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق
على تابع له كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود باعتبار
الافراد ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على ان المرفوعات ونظائره
بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان
ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك قوله لكن لما دخل عليه كل يعني لفظة كل تعم زائدة
اشير بزيادته الى كون التعريف ما نعا قوله والظاهر انحصار الحدود وفيها هذا تكلف مستغنى عنه
كما لا يخفى على من له حظ ادنى باساليب قايق التراكيب بل هما يلقيه البحر عن وجه الماء الى
الساحل من الاعاجيب قوله النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا وافوت فائدة
قوله يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه
فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد
الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحال اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق
لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى يناقض دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة
وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق

بحقيقة التابع

بحث النعت

لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان دل باعتبار اسناده الى
فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار
تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه قوله اي يدل بهيئة
تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبني زيد وعلمه واعجبني
زيد علمه وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول
صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول في
القوم ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى الضمير فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره
في بيان فائدته قوله اي دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة
لانه يجب تانيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث ما لا بدله
في الدلالة على معناه من التاء قوله فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى
في المتبوع انما هي بخصوص موادها كذلك في اعجبني القوم كلهم لان تركيب التاكيد مع
المتبوع تفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يقرر به
الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا
منهما يدل على معنى في شيء لكن الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع
الى غير ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان
الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا و
الفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك
في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد
من تقييد ما يعاد لهما بالقلة كما يستفاد من التقليل قوله ولما كان غالب مواد الصفة
هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد وجاء زيد اسدا حالا واعترض على الفرق

اسعونا دونه

وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الاخر قوله ولم يكن هذا من ضيا
عطف الجملتين على جملتي لما اي ولما لم يكن الى وفي صحته نظر والاظهر ان ترك ثانيا في قوله ولم يكن
من سهو الناسخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق والموجب للتاويل
بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان
اكثر ما ذكره لا يصلح ردا الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل اي لا
فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاصح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره في صحة
وقوعه نعتا عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق
بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه اي الوضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع
الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي وترتب
وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود
العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا لتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى
التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب
الاقحام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض المعنى
لا يجب ان يكون للمتبوع فان بعض ما يوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدا او ذي حال
او موصوف او غير ذلك قوله مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها
على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه او ما هو بمعناه بعينه يكون مجازا
عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل
اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء
يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي
مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع

الآخر التي لا يدل على هذا المعنى اي الى انه مقصودة قوله ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها من
ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله امر على اللئيم يسبني واشار في وجه تخصيص الجملة بالنكرة
بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة
التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون للمخاطب حتى يتعين موصوفه
عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في
كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة
طارئ على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي
ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل لانه لا توصف بالجملة لصيرورة اصلاء
المص غير واضح قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد
لان التاويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تاويل
مفرد مشترك مسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة
الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد
لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو
في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومعمولها قوله اي مقول في حقه اضربه
فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل
رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما نال درجة الاشتهار
قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجملة الحكمية فلا يقال
رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره لجاء استعماله
في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية الحكمية قوله اي مستحق
لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في
حقه لا انه قيل ذلك ولا حاجة اليه لما خص بالجملة الحكمية فتقديره على حقيقة صحيح بلا

شبهة

شبهة الا ان يقال المراد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك
الجمل الحكمية الا في مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتامل قوله واذا لم يكن
في الظهر الرابط تكون اجنبية اي في بادي النظر فالتزام الضمير احتراز عن ان يظنها المخاطب
اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذكره في الخبر الجملية واكتفى بما يقوم مقام الضمير
لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليجعل مظنة الغفلة عما لا يظهر
الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابط الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وعلى ما حققنا اندفع
ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله وتوصف
بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة
في قوله يتبعه في التنكير يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له وكونه نحو زيد
الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بحال المتعلق ما جعل
حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسا وذاته فانه
من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اي بحال قائمة به قوله
يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه الى لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت
تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر
ويلزم منه ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مآل به كائن بحيث
يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال
الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه
وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق
انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف
في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله
والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة

بها قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه
جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر
لا غير او افعل التفضيل المضاف الى للزيادة على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو
بين وقع من هفوة الاقدام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف الى
فيه بحث لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق
الصفة علامة تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها ممنوع قوله بل الاحق انها للموصوف
كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة
نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف
في الخمسة البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق بضمير الفاعل
لحصول صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة
ماولة بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف
لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم قوله ولحاق علامة الى اللحاق كاللحق بفتح اللام قوله ويجوز
غير حسن ولا اضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق علامة التثنية
والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع نحو مررت برجل
قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاولى
ترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف
الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا الاول او
يجعل الجملة وجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول او اخراحوال المسند انه كثيرا ما
يطلق الفعل مع ضميره المتصل قوله فلا حاجة لها الى التوضيح فرابع في المعارف الذي فوق الجميع

ضمير

والظاهر فيها مستكن وان ما اثنينا

ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبة فلو سلم عدم
حاجة الى التوضيح لبينه في الوضوح فلا نم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة
المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي النظائر قوله
وحمل عليهما ضمير الغايب واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو في حكم اسم ظاهر كما جعل الغير
علما فتامل قوله لانه ليس في الضمير معنى الوصفية او رد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق
فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية
فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا و
الضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه
نقل ما في الرضي والاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع ضمير الغائب للدلالة على ما
يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف
باللام والموصولات بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض له لانه يجيء بعد والمنادى و
القياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على
انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول اما ان
يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف
الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه
ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام فح يتجه ان يقال الاخصر الاوضح لم يوصف
ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف
بان المراد بمثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا
حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف
الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه

او انقص منه ح قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل الوجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف اليه مثله بجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي كل اسم الاشارة بذي اللام يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته وقال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل او بهذا الذي قال كذا او بهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله كل هذا اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل قوله مع ان القيل يقتضي جواز وصفه بالحم وبمثله من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله قوله بل رجل متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءني فيشكل التعريف بجاءني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجيء ويشكل بالمعطوف في قوله وانواع رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا كان المعطوف نفس مقصود بالنسبة لم يكن كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل لانها لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء الا ان نسبتها غير مقصودة كالبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تغلط قوله واجيب الخ فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حاره وبين قولنا جاءني زيد بل حاره فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون

الاخر

الاخر بحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره جما ومنعا اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحو ياعبد كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بالتفصيل كما سيجيء والواو التي لتاكيد اللصوق ليست من العشرة بالمعاني التي سيجيء قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به ح قوله ونقل عن التحقيق الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او يطول الكلام بالمنفصل وفي قوله حسن الاقتصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل الخ

غلا

المعطوف مع انه حين التاخير يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احتراز عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين مبني على ان المسئلة خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده مقابلته اكد مع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لابعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وان زيد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم ضربته من غير ما جرم قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار لضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب يحتمل قوله والارحام قسما قوله وجاء في كلامهم اي في قراءته لا اشكال في جواز جاء في كلامهم وجواز العجمي حالكا لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاءني كلهم زيد او اعجبني جماعتكم زيدا قوله وقوى الظاهر ويقوى من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله لا والى نظر الى غيره كما في قوله قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو وفي حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مسندا واجب التعريف محصورا في القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة ولكن اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور في عبارة المتن لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا

يحتاج

يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكلما يستحق المعطوف عليه في التركيب يستحق المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان في الامر الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله اما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف البيان المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه لم يصح ان يجعل قوله على الشذوذ غلطا وقد فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بتي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير جوابا ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتامل قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعا للفاعل هو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله وانما جاز الذي الخ جعل الجواب هذا السؤال ثلثة

احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثانى تخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه بما اذا
لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف عليه يصير ان ح بمنزلة امر واحد
فيكفى رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية يفيد معنى فى الجملة الثانية
رابطا لها بما ربطه المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن بجواب اخر بتقدير
الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على
جعل الفاء للسببية ولا اشعار بما هو رابطة للجملة الثانية بما ربطه المعطوف عليه بل
يحصل ذلك بالفاء العاطفة فان معناها التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى
كواحدة كذلك التعقيبية لانه فى قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه قوله ولما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا للمنع عدم جواز ما على الرفع
فى ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وبسند جواز الذى يطير فيغضب زيد الزباب بسببية الضمير
الراجع الى طيرانه اى يغضب بسبب طيرانه قوله اى اذا وقع العطف يعنى قوله اذا عطفت سند
الى مصدر من قبيل حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس تاكيدا من الفاعل بالمصدر
عطوا اى عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحى اللباب ابعد
منه والحق مع الكثر الشارحين فلا ينبغى ان يتجاوز قوله مختلفين اى غير متحدين ما ذكره فى
توجيه مختلفين فلا عجب ان يقع من العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجه الوجه ان نقرر
بحال ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشئ بوصف لجنس لبيان عموم الحكم و
شموله الجميع نحو قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين
للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك
العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولى عاملين غير مختلفين بل متحدين فى العمل
قوله اكل امرئ تحسبين امرأ تحسبين وقع بين مفعوليه فكلا منصوب بنزع الخافض عطفا على حذف
المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى باب علمت عند المص وتار توقد

زيد او عمرو اى اما عطف على معمولى العاملين بما ضرب و اكرم او على غير ذلك

مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف
التاء من المجهول قوله فهذا وان كان فى حسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما
ذكره الفاضل الهندى ان فى ترتيب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع العطف
كما يدل عليه اذا وان اتى فى عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة و
المترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذا عطفت بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب
على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يترتب على الارادة بل هو ثابت اريد اولا وهو مندفع بان عدم
الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب لانه
لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور ورد لما
يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى
متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه ح يفيد بيان
انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء فى هذا التركيب ويكون محتملا العدم بلا مخالفة الفراء
وان مخالفة سيبويه فى عدم الجواز ومخالفة الفراء فى جميع الصور الا فى نحو فى الدار زيد و
الحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا الجواز ان يكون
المقصود نفى مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب او اثباته فيه واعلم ان الشيخ الرضى لم يوثق نقل
المص المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين
العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون
الا اذا تقدم المجرور فى المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص مثال المستثنى فى المعطوف و
المعطوف عليه محفوظا فاحفظه قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة
بالعطف فكان احق الاتصال بالعطف قيل قد يزاد فى التاكيد اللفظى حروف العطف نحو والله
ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبين الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب لكن لواخر المعطوف عن سائر التوا
بع

بان المستثنى

مناسبة مطلب التاكيد

لكان ترتيب التوابع فى بيانه كترتيب وقوعها فى التركيب وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة
قوله فتثبت عنده وتحقق الا فيثبت ويتحقق قوله او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع
المنسوب بذلك على ان ذكر او فى الشمول بعد قوله فى النسبة لبيان الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا
يقرر امر المتبوع فى النسبة شاع فيما بينهم فى التفصيل المذكور وليس الشمول حتى يغنى عن ذكر الشمول
قوله تقول جاءنى القوم ثلثتهم ثلثهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير
المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا تؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف فى نحو جاءنى رجال ثلثة قوله فهذا هو الغرض اى تقرير
امر المتبوع فى النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع لجميع
الافراد واذا عرفت هذا اى كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج المص الصفة والعطف الخ
فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست
بالوضع لو تعرض لتاكيد متبوعها لكان انسب قوله لفظى مختص بالمعارف الا فى المحكوم به
وكذا المعنوى مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين وتنوع عينه منه عند الكوفيين قوله او حكما
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع اكتع
فان الاول فى حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع اكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه
واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع اكتع واعلم ان من قال ان الضمير فى انت هو التاكيد
وان عماد فالتاكيد فى ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله فى الالفاظ كلها اعلم
ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير مستقل ان كان على حرف
واحد وكان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلام الكلم او باخر نوع منها تكرير بتكرار عماده فى
السعة نحو بكر وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره
وحده نحو ان ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظ ودفعه بتاويل النحو

وقيل المشهور ان تقرير امر المتبوع والنسبة

المستفاد منه كلها بالشمول للانواع لا بجميع الاشخاص قوله وهى نفسه وعينه وقد يزاد الباء فى عينه
وكذا اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذا اجمع لكن الجمهور على تقديم
ابصع على ابتع والزمخشرى جوز فى تقديم ابصع والمص تبعه قوله لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى
هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه كلمات مهملات
ولهذا لم يذكر المص مثل حسن بسن فى التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ فى التاكيد بضرب
من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة فى كلام العرب لا بد من ضبطها فى
الصيانة عن الخطاء فى كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التاكيد اللفظى على ضربين احدهما
ان يفيد الاول والثانى تقويته بموازنته مع اتفاقهما فى الحروف الاخير ويسمى اتباعا و
هو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له
معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد
معنى فى قولك حسن بسن فى انه او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث بنيث من نبث
الشر استخرجه والمستفيد مما ذكره ان مريئا تاكيد لفظى مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما
بمعنى ذكر الشارح الجامى علي اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله
صفة كالشفة ولا يخفى ان البنيث اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله و
يمكن استنباط مثل بات خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام بناء
العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اى يقعان جملا عامين لشمولهما الواحد والاثنين
والزيادة والمذكر والمؤنث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث مع هذا اصل فى
كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه كراهة اجتماع التثنيتين
مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما
قوله باختلاف الضمير فى كله وجميعه وعامته كذا فى تسهيل ابن مالك قوله وهى جمع لا دلالة له
على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازنى والمبرد وكذا فى الرضى قوله واجمعون فى جمع المذكر العاقل

قوله او الجمع اى الجمع الذى يجعل فى حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع فى جمع المؤنث
وما فى حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسى فى العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة
الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الاثنان كلاهما من غير ان يراد الاثنان فقد
افسد من اصلح قول المصنف ذو اجزاء بتاويله بذى متعدد افرادا كان او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا
او حكما قيل لا يكفى الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمى فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المفتى
حكم بصحته فى المفترق الحسى ولا يحصل الرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغوا
التاكيد بكل من المفترق حسا بدون الافتراق الحكمى لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم
الافتراق فى الحكم فى بادى الراى فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاءنى زيد كله ومثله
اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو
خلاف القياس والسماع وفى مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع
ما يوهم الافتراق الحسى من الافتراق الحكمى قبل التامل فى الحكم قوله اكد ذلك الغير اولا كانه دل عليه
المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا
وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع و
اخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل
اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع بين
الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبها يقول فتامل قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
خرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضربت اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه قوله اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من
البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود فى جاءنى زيد اخوك
اخا لك تكلف لتصحيح التعريف بان جعل بمعنى قصد نسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد
فنظر لان نسبة المجىء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هو بل نسبته

الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة
تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما فى بدل الغلط فان المقصود من النسبة
الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو وحال نسبته من تقريره وتمكنه فى الذهن
كما فى البواقى قوله دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه
راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر فى المقصود اى متجاوزا عن المتبوع فى كونه مقصودا
وقد غفل عما نبه عليه الشارح رحمه الله من قال دون ظرف لغو وحال من المستتر فى اى متجاوزا
من المتبوع فانه ح يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع فى انه نسب اليه والحاصل انه نسب
الشى الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه
توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع اى حقيقة او حكما كما فى البدل الغلط فانه وان لم يجعل
توطئة بل كان سبق لسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط وموجب التقرير و
التمكن فى حق البدل قوله وليس من ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فالاظهر
ان يقول على طبق ما ذكر فى شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته
الى احد فى الكلام قلب وليس كذلك والقلب فى امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى ليس نسبة
ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد
اليه بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصده باعتبار زيد وتقرير
النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته فى تعريف
العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه اى يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره
وكانه قصد الى التنبيه على طريق اخر فى الدفع قوله اى بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات
الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض
على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى وهكذا فى اخويه وهذه
مسامحة شاعت فى كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة فى الاولين

بيانية وفى الاخيرين لامية لادنى ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه المراد
فى المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية
وما اجيب عنه من ان الاضافة فى الاولين ايضا لامية فهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما اجيب من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور
بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكور اذ لا محصل له قوله اما اشتمال البدل على المبدل الخ
نحو جاءنى الخ جزء منه نحو جاءنى زيد جاره فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه التسمية
اكثريا غير مطرد فى جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى
البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظر الذكر وهذا وجه تحقيق مطرد
بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهر غير مطرد ومن قال ينبغى ان يحمل كلام الشارح
على هذا فقد وصى بما لا يحتمل قوله وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا
والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة نحوية
اذ هو الشايع فى اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة فى الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل
بدقة نظر جيئنا بها لمن هو اهلها فضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فنقول بدل الكل معناه
بدل من كل المبدل منه حيث جى به لجميع المبدل منه فهو بالبيان الثانى بدل منه بالبيان الاول
فترك جميع المبين بالبيان الاول وجى بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شىء من المتروك
بلا بدل فما جىء به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض
بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد من زيد يده لنسبة القطع
اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبين تفصيلا وتفصيل اليد بدلا عن اجمال وهو بدل
البعض اذ غير البدل من المبدل منه ترك عوض ولم يجد شىء من المبدل منه سوى اليد بدلا
منه وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه
فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل مما اشتمل عليه المتروك

فخذه راغبا ولا تعجب من تبديل كلمات جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا
يشاركها فى كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول
الثانى غير الاول وفى مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر دفعا للمغايرة قوله بمعنى متحدان ذاتا لا
ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه كشيئا الا يكون
وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تجويزه عدم اختلاف مفهومى
زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثانى جزؤه اى جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير
راجع الى المبدل منه المعلوم فى المقام لانه راجع الى الاول فى قوله مدلوله للاول بل اراد تعيين
الاول وقوله والثانى جزؤه بتقدير والثانى مدلوله جزؤه وليس من عطف الثانى على الاول وعطف
جزؤه على مدلول الاول كما هو الظ والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو
شرط جوازه عند المص قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة
قيد فى عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه
قوله بغيرهما الاولى والاوضح ترك باء الملابسة والقول بان بينهما ملابسة غيرهما قوله نحو
نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون
مثالا للبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون
الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب
هل رايت بدرج الاشتراكان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع ان تقصد اليه
بعد ان غلطت بغيره وفيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد
بالسهو او النسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل
يعنى ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول
تفننا قوله اى نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضى هذا الى الا فى بدل الكل بل
عندى على بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فاتها المبدل منه نحو قوله

بالوادى المقدس طوى اى مقدس مرتين قوله الا ان يكون المقصود انفس هو الاخيه مطرد
فى الكل فجعل باطراده ولم يخص هذا ببدل الكل كما فعل المص وقال فى بدل البعض والاشتمال
انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه يخصص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه
هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان
النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا خصه قوله نحو الزيدان لقيتم
اياهم قال الشيخ الرضى ان هذا المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة
واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندى لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل
وذكر المتصل توطئة فالضمير بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثانى غير توطئة
كان تاكيدا قوله دبراء نست دبش لحجفاء الاغر نقبا سودة باى وقولا ان كان كاذب فجزاى
كذب يقال عين قوله قال اللهم صدق الظ يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا
قوله وعلى الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى
صير صرح بالثانى تسهيل ابن مالك وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر وصرح فى القاموس
بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل قوله
وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق اى بهذا الحد للاسم المبنى كما هو الظ
بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة المبنى والاصل
لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى
قوله اذ لو لم يعرفها يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى
بالمبنى فيلزم تعريف الشىء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشىء
بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم فليس الا تعريف
الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريفا للمبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج
مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل قوله مبنى الاصل وهو الحروف والفعل الماضى لم يبين مفهوم

مبحث عطف البيان

مبحث المبنى

المركب

المركب الاضافى واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه فى تعريف المعرب ولا
حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر فى عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالمناسبة
المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية
قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد
بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة
ومن قال انه ليس للتشكيك حتى ينافى التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من التعريف غاق
صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست كلمات
فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله ايثار التقديم ما هو
وجودى لشرفه او نقول التركيب فى المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم
على رفع المانع شرفا وفى المبنى المناسبة مقتضية للبناء فى حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التر
فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم
التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث حركات اواخره لا من حيث الفرع فانه
لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا الا فى ان يا زيد ان
مبنى على الالف ويا زيدون على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال بهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله
والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا به على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شىء جريا
على العرف لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة فان التعبير بها عن الا الخصوص الا الاشتراك بين الحركات
الاعرابية والبنائية وغيرهما قوله وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه حكم الذى يتوقف الا به
معرفة فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم المبنى مطلقا ليس
ذلك بل حكم ما ناسب مبنى الاصل منه واما الذى بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف
العوامل قوله وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اى معربة
وحدها القلتها ولئلا يوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغى ان يقول

وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك
قيل وينبغى ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية ابواب
فى بيان الاسماء المبنية يعنى لا يشكل حصر المبنى فى هذه الثمانية بالشرطية والاستفهامية و
الصفة والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد باب هو
باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التى ليست
بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية
ولا يشكل ايضا بالجزء الاول فى خمسة عشر وبعل فى بعلبك فانه مبنى مع انه لم يدخل فى اقسام المبنى لان
المركبات باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب والا بحث وغيره مع ما ان
ولدى لدخولها هكذا فى بعض الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه
الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات
والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجهم المخدم ما اتينك
وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغى ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل
فى متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا و
لئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم
والنكرة قد يكون فى الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما الجمع فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب
قوله ويخرج بهذا القيد لفظا آه اى بتقييد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة فلهذا افرد القيد فلم
يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به
الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الا بيان لصحة
خروجهما به مع انهما داخلان فى الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا
فيخرجان بهذا القيد على كل من تفسيرى المتكلم والمخاطب اما الثانى فظاهر واما الاول فامر
المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب

مبحث المضمر

بتوجه

يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد ما يتوجه اليه
الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت
فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب هذا ومنهم من قال ويخرج آه متعلق بالتوجيه
الثانى واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان
لمفهوميهما لا الذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر المتكلم به عن نفسه وقت عليه حال
المخاطب وهذا فرية بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قيد الحيثية يحكى عن نفسه فى
تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل شاهدا ان القائل من
تلامذته فلعله سمعه منه لان شهادة البيت اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل التقدم رتبة داخلا فى التقدم لفظا لكن تقديرا لانه
انسب بمثل سائر الاقسام نعم يتجه انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل قوله تقديرا قسيمه
ملتبس مخل بالبيان قوله من حيث المعنى مقصودا باللفظ بالتعالى فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه
مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اى كان لفظ العدل متقدم من اجل
المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغى ان يقول فكانه
متقدم من حيث اللفظ فكانه تقدم ذكره معنى الظ فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء فى
ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجىء كان قوله لانه انما جىء به من غير
ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاء فى ضمير الشان قصدا والضمير الراجع
الى المتقدم الحكمى قد يكون لا للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما فى تنازع
الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور
والثانى مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربت وضربت يقال الاولى ان يقول ضربت ونضرب
الى ضربن ويضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفات قلت اشار الى بيان
الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف المعلوم فى الصرف فلم يعتن الماضى والمستقبل

غيرها لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا
القياس المجهول تتصل فيه لطافة فلا تجهل قوله المتهيبين اولهما بدل من المستتر في المتهيبين بدل
البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا المد للحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في
الحكم قوله وانما بدا بالمتكلم والصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون الترقي
قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضميري المتكلم الواحد قوله هو ان اجماعا
هكذا ذكره اللباب وقال شارح اللباب اي اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت
بكماله وبعض الكوفيين ذهبوا الى ان التاء بتصاريفه وان عماد قوله خاصة في القاموس الخاصة
ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدا والتاء للتانيث اي طائفة خاصة وفي
النهدي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة
هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خصت خصوصا قوله كالحذف في آخره الكلمة المشهورة
ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المحقق وقال الا ان النحاة
لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق
في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما
كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي
الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد
كانه سهو من قلم الناسخ وفي النهدي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح
غيره الى الواحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين
بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس
في الشرح مثنى او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا ارشد
الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدرا

قوله وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي
والحق انه مشترك معنوي فانه موضوع
للمتكلم مع الغير اياما كان ذلك الغير
وايضا دلالته على اكثر من ستة معان
لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع
المخلوط ايضا بخلاف ضمير المثنى صح

كان

كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس لاسم الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم
الفاعل او لا ولو جاز ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اي
الضمير مفردا الخ لا سواء كانت الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة
او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح فقوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرف اي زمانا
مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع
المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى
قوله فلو كانت ضمائر لا يتغير الصواب لما تغيرت وكانه سهو من قلم الناسخ قوله فيهما
اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل
شيء نبه على ان اللام في قوله لا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل فمتى
امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوز بها هنا على السواء قوله وذلك اي تعذر المتصل
بالتقدم قيل تفصيل قاصر لانه لا يشمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقول اقائم انتم داخل
في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او المتكلم
ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس
فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما
فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح وانما يتم الكلام
لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة
الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما
قدره من غير فصل قوله اي حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا
معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير
بحذف عامله عن الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او
منصوب لئلا ينتقض بضمائر فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد

ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت
وتورث اتصال الضمير التباسا بالمفعول الاول
كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا
اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا
اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا
يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي
اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول
فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت
اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت
عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما
فتقول الذي اعطيته زيدا درهم او
تقول الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك
تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ
والمعنى ومن جوز المنفصل فتوسطه [illegible]

بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر قوله او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي
ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه
صفة لم يجر على من هي له لكان اشمل لدخول اقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او
بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس
قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه
وانما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق
على ما في الرضي قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة
لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة بجعل الانفصال علامة ان خلاف
الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام
الالتباس والضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى
ما جعل جوابه ماضيا قوله انما قال من هي له لا ما هي له لا خفاء في ان الاولى بل الصواب
ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا
في جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر قوله احترازا عما اذا تساويا
نحو اعطانا اياه قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم تجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب قوله للتحرز عن
تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يرجح الاول في ضربته اياه بكونه فاعلا في
الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الرأي
والترجيح كما ذكر محوج الى ضرب من التاويل قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى
الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب
مع كمال تتبعه دليل ضعف كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا
الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا قال

الرضي

الرضي الاولى في ثاني مفعولي باب اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله
ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية
احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول
الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة والمفعولية تشبيهية قوله والاكثر لولا انت الى آخره لم
يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما فيكون اخصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما والا لما وقع
هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك الى آخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره
قوله لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورة ولو غيره الى ما هو المتعارف في التصريف
لكان اولى في تغيره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضميري المتكلم عن الحكم قوله الى ان لولا
في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان
قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير
فالتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متاخرا لان التاويل
في المتاخر تاويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدا مع الياء خبر ملازم
حال من ضمير الظرف وقوله انت مع النون الى آخره وقوله ومختار في ليت الخ وقوله وعكسها
لعل جمل معطوفات على الحال وقوله ومختار من التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان
المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل قوله لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي
اخت الجر وهي كسرة يكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحاش عن كثير كسرة نون
الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الجر لانا لكوننا على حرف واحد ليس
كسرتها اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال لتقي الماضي عن الكسرة الخ لتم وان ذكر الآخر لما احتاج
اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تامل قوله
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم
لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء المتاخر عنه قوله بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا

ووجه انفصاله ان المتصل الاول لفظا
ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال
في باب علمت اولى منه في باب اعطيت لان
المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من
حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله
وكان الثاني انفصل بضمير الفاعل وفي مفعول
علمت بعد رائحة المبتدا والخبر الذين حقهما
الانفصال ووجه اتصاله اولى لقربه من
الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية
للاصل شرح رضي

وقيل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوى مماثلتها بالجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين
قوله وليت لا يخير في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثنيان عنها قوله يحترز عن اجتماع النونات ولو حكما الا وحمل لعل على ان قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر فيه تجريدا وتاكيد لان حق المبتداء والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اى اللفظية لانه المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وبهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتداء وخبر الكن يصح التعبير عنهما بالمبتداء والخبر حقيقة لان المبتداء والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما بمفهوميهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رايت هذا الشيخ في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق المبتداء ولا يصح ان يجعل مطابق الخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتداء فمن تمسك في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى قوله لم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف فيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وامرا متفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده قوله يسمى هذا المرفوع فصلا الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط ليفصل اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها ان لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصل بين كون المبتداء نعتا وخبرا التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتداء

اصله

اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتداء والخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتداء او تاكيدا كما في انه هو اضحك وابكى وزيف بان تاكيد الظاهر بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله اقتصر على مثال الفعل من اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء فيكون في ايضاح الغير بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعل مبتداء اى بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء لو كان معنى الجعل مبتداء الحكم بكونه مبتداء احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعل في الاستعمال من افراد المبتداء فلا يحتاج الى هذا التوجيه اى لان جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء قوله وح الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعيينه بما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اى الخبرية الجملة الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار قوله فلا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع عن مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فهو اخرجه في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب بضاعة مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير او بجملة معترضة قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده بخصه منه

فيتفاير ان رد على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان مظنة التقرير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر احسن التدبر واختر قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضي قوله وهو ولا يظهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله يفسر آه قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها او علية في ثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد ضمير الغائب وتعينه قوله وايضا يلزم الاستدراك قوله فيه بحث لانه قاعدة اخرى مبينة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر اخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى تفسير ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير واتباع انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام مفسرا دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا انه هو زيد قائم لما راى ان توجيهه السابق لقوله يتقدم بعيد ايده بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب ممنوع مستغن عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا المنفصل والمتصل بالمنفصل قوله فان كان عامله معنويا لم يات بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة بريد عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتداء مع كونه عمدة يجوز قوله مثاله اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة

وانما

وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل على كلم المجازاة كتب في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله مع كونه منصوبا لازم مع حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا واضحا قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كتدرينه وان المكسورة كفرقه تامل قوله وح ذا اى حين اذ الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيضة لكان لتوجيهه الفضيلة وقيل خبر هي محذوف اى هي حسنة قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف وهكذا نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتداء والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله وشذوذه بقلب الالف والياء هاء اى الالف من تا والياء من ذى فالاظهر او الياء قوله بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء معا قوله ولا يثنى من لغاته اى لا يورد على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين لان المعرفة لا يثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو ولئلا يلتبس اولى بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله وهو ليس في الحقيقة منها يعني من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته بحروف الكلمة ولم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير منه قوله تعالى ها انتم اولاء قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ونفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس بمقولة الصوت واللفظ بخلاف

مطلب [illegible]

ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيته انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك ايتُ بسكون الثاء ومعنى ذلك آنتَ ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذلك حرفا قوله وهي اي حروف الخطاب خمسة تانيث خمسة لتذكير مميزها وهو حرف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه تقرير لحرفيته حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة قوله مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين قوله وانما قلنا من انواع آه يعني يرتقي ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدى الواحدة سبعة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد قوله ولما راى المص ونحن نقول نبه على ان حكمه هذا اولا يبعد ان تجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك بعيد ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذلك قوله على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا ~~احسنه اليه بعه وخا بعد الاستعمال~~

~~ويؤيده ما ذكر انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب مناب قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة~~ فالغرض بها ليس نحو هنالك الولاية لله الحق وغيره وقوله واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا يكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظروفا قوله او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة بني تغيير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاول انه ينحصر فيما ضبط وما عداها

مطلب الموصولات

مما

مما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال فقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا مميزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظ والظاهر انه بمعنى كان وجعل الخبر التام بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدا هو الخبر والمفعول بمجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل الموصول والصلة تغيير له ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها ماخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان يتم بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى هنا ما لا يكون جزء الا مع صلة قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من يضرب اضرب وما يفعل افعل الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من يضرب مفعول يضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاح والا لزم نقض الحد لمن الشرطية فقد سهى سهوا بينا قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة آه لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزء لغوا لدخوله في مفهوم الصلة قوله ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزء الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزء الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر قوله وجمعنا لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما مركبان تامان خبريان قوله والعائد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي في التسهيل بين العائد الى المبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل او مفعول مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالغرض

اي الالف واللام

لها ليس الا لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانها ابعد عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا اشتقاقا ولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة قوله وهي اي الموصولات يعني المرجع من السياق ماخوذ قوله واي مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي و فرعيه وكذا قوله واية بمعنى التي يريد به فرعيه قوله المنسوب الى المبنى طي قلبت في النسبة احدى اليائين الفا واخرى همزة تحرزا من اجتماع الياآت قوله وذا بعد ما جوّز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول قوله والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما او الضمير احد دلائل موصوليتهما قوله الا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او بطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين بطلب الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعلته جبر وقولا او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وقوله المراد بالذي الذي وفرعاه اذ قد يلزم ان يخبر باللذان مثلا ولكن ان تدرج في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما نقلنا من التعلم لا مضارع لعلم فاعرفه قوله بعد بيا نهم طريقة

الاخبار

الاخبار يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب تامل قوله اي باستعانة الذي او التي او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة الاخبار قوله صدرتها هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في موضع في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل في باب المبتدا قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول ولك ان تريد بكلمة عن التعليل اي المخبر عن جهته وسببه قوله واخرته اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول يشعر كلامه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضاربه انا زيدا وتقول المضروب لي زيد فنبه بالتعليل على ما صرح به الشارح الفاضل الجامي من شروط الجملة الفعلية والذي اتى به مع انه ليس دابه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين يفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي يفيد التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد الا قائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام القائم زيد قلت القائم الذي جزء الجملة الاولى مفرد و الذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعل الموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استفتاح جميع ما ذكره قوله وفي ضمير الشان قيل الاوضح الانفع في

الضمير المبهم قوله المصدر العامل الاخص الاوفق والعامل قوله والحال الاولى عما يجب تنكيره فاعرفه
بزدلك تمييزا قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا
ماذكر في اخواته فليس بيانا لما الذي يوصل في ثانية تقريبا كما ظن ونبه يوصف ما على ان ما
الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما الخبر تحقيق الموصول الى الاستغناء
بهذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقد عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال
قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم فيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون زائدة ايضا
قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معان مناسب للاستفهام كالتحقير
والتعظيم والتعجب والانكار ولحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل
قوله ربما تكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال المصنف النحاة اختاروا كونها
موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك
قليل الا بشرط فقد ههنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من
حذف المبين او تضمين نكره ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض
والمتبادر منها البيان بعد كلمة ما وقوله له فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جعلها
صفة الامر بتاويله بالمنكر تكلف ما لا يعنيه قوله وتامة قيل اي غير محتاج الى الصلة او صفة قلت
او موصوف وقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تفصيحا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه
ولكن ان تجعل بيانا لمعان ملوى الموصولة ويحصل الفائدة السابقة ضمنا قوله وصفة
نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان
التوصيف بما اما للتعظيم او التحقير او النوعية ويتفاوت مظانها بحسب المقامات و
اختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل ومن الاسمية
احترازا عن الحرفية عن الزائدة لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البصرية قوله الا في التام رد
على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام

ان

ان من في وجوهها لذوى العلم ولا يقع على ما لم يعلم الا تغليبا وما لا يعلم الا قليلا و بمعنى
العالم فنقول ما زيد في السؤال عن صفته والمجهول ماهية وحقيقة ومنه ماهية الشيء
وهو في الاصل ما انه نسبة الى لفظ ما والهمزة يزاد في ثنائي مقصود اريد به نقله فيقال لفظ
ماء ولاء وقلبت الهمزة هاء اوتقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا
في الهنى قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة قوله وهي معرفة بالاتفاق وههنا نص المص بقوله وحدها على رد اي
اللذان وذو الطائية وقد ضيع الشارح رحمه قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق
فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فبني على الضم
وسيبويه يجر اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب قوله فيمن قرأه بالضم اي عند
بعض من قراه بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة معمول فهو انهم
اشد قوله وفي ماذا صنعت وجهان ذا الذي موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهامية مبين
والاولى فيما ذا هو من ذا هو خبر شكل الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي و
اما قولك ما في ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ونحتمل في من ذا الذي ان يكون زائدة و
ان يكون اسم اشارة كما في قوله بعده من هذا الذي فان هاء التنبيه لا يدخل الا على اسم
الاشارة والمقصود من بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا
موصولة مبني على الاحتمال وليس بثبوته يحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع
الخبر قلت جعل صنعت خبر الحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا وانما قال في ماذا
صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفعه مصدرا مرفوعا عا
بمعنى المرفوع ولك ان تجعل فعلا مجهولا قوله ما كان اي اسم كان اللفظ اي اسماء كان يقال كان
هذه يحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق
اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو

مبتداء فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في ايضاح
المفصل وان فاته بيان المبتدا في هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة
وبناؤه في تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو
بمعنى المتعدي لكون هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضي او اللازم او لما هو اسم فعل وغير اسم فعل
ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل فيه فقط ورويدا اما تصغير
رود فخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمين
معنى الامهال او جعل بمعناه قوله القح في الحاشية القح الخالص وفي القاموس القح بالضم الخالص من
اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي يعني من الثلاثي صيغة الامر بتقدير المشتق و
تقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان
كون الشيء قياسا لا يقتضي ان يجيء من لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقيف في
اخذه على السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فكون فعال قياسا
يقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوام من قال وان لم يجيء فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام
بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناؤه وكون بنائه على الكسر قياس غير
متوقف على السماع فافهم قوله الا ناد را هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي
تلاعبوا انها الصبيان بالعرعة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار
حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا يغير فلو كان ما صوتين لقيل قار قار وعار عار
وفيه ان معناه انه امر لحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه
اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوخذ
من الرباعي الا نادرا الا ان يقال فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات
من الرباعي وما ذكره من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى قوله ولم يقم الى الان دليل قاطع
تعريفه وقال ابن من كان مذهبه ان جميع اوزان افعال الامر او صفة او مصدرا او علما مؤنثا

فاذا

فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على
ترددهم في كونها مؤنثة قوله وحال كونه صفة لمؤنث لم يجيء فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل
من دون موصوف وهي ما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين
احدهما ما صار علم جنس بالغلبة كجياد للسبنية وهي في الاصل لكل ما يحتذى الحدث ثم اختصت
بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطا كافية قوله كيف والاصل في
كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه يرد عليه ان ثلاث عدل عن
ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة ليست بتمامها اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى
الكلمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصلا او عن نوع ما التام من اصله
قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره راجعا
الى فعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي تختلف فيه
والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول واحد منهما كما عرفت في باب
التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه فان قلت الاظهر انه احتراز عن
قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا
يخرج بتسمية مذكر عن التانيث بقي ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لمذكر
ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه
لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما في الاصل وصفه من غير نقل عن غير العلم وح يتم
كلام الشارح رحمه الله ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام وغلاب علم
امراة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء و
غيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المص ومعرب في تميم كلهم الا ما في اخره راء فانه
ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثرين ان الراء اه هذا وجه بديع ذكره الفاضل
الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة في ذوات الراء

مستحسنة والمقبح اكثرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب قوله اما الزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حملها على الشرب او اناخة كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لان نخ اسم لاصوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء في الوجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما للحكم على المحض او ليطلب ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس بكلم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انفصال القسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه لغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا او تعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي به صوت او صوت به للبهائم قوله يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح اكتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان الخ قائله الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لم يفهم الغير لا محالة وما لم

حتى يشمل ام

يتعلق

يتعلق بالغير كوي المتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير فهو باق على ما هو ابعد من تطرق الاول ان لا يكون معربا وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب اولوية الحاقه بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون يلحق بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم آه على لا يصلح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحدوف اي المركب كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المتن وبيان الشارح وجعل اللام للجنس فيبطل الجمعية لا يلائم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المقدح اعني الحمل المذكور على الاجناس لا للمعهودات قوله كل اسم آه صرح بهذا المركب ولم يعتبر عند ما هو اشهر اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك معرب وبهذا سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في بيان سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ابهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتامل بقي انه لا يصح حصر المركبات بالمعدود في المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الا ما وجد من هذه الاقسام التركيبية من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس ونصر ماض التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب رد لبيان الرضي حيث قال ان ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله

في حاشية من الشرح بخمسة عشر الغير فاذا لم يكن ما جوانه عشر الى الغير تم

قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر وبيت وبيت مما يتضمن الثاني منه معنى حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقال في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لا يقال تعيينه نسبة غير العطف لكن يراد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الحسن في شيء نعم تعيينه على ما ذكر الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ومن يديليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة الخ يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجوه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة عشر بل بين عشرة وما نسب الخمسة مثلا ولا يلزم من ذلك نسبة بين خمسة عشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة عشر تركيب الحروف ليحصل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل جنسا لهذه المنتسبة بالحروف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا تسامح فاغتنم وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء الخ لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى يبنى على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكم بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمين الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمين الثاني حرفا اعم من تضمين الثاني

في الحال

في الحال او في الاصل لحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والعشرة وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك المقدرة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك بالفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والا اعرب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الثاني فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب الا الجزء الثاني وفي قول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب كان قوله ان لم يكن مبنيا قبل الاعراب التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص قوله في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة المص تكثير الفائدة والا فالافصح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله بعلبك تقييد الاعراب الثاني لا تمثيلا لحسب قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه او ان يتكلم شيء ويريد غيره او بلفظ كان جانب حقيقة ومجاز قوله ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعضهم منهم وكان السهو من الناسخ قوله ولذا لم يقل بعض الكنايات

بقي انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونها موضوعة وضع الحروف ارضوف
ثنائية وسمي هذا الاسم اسما اقصاه في القاموس كم ناقص مبني على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه
وما قصرت ولمكث وهي للاستفهام وينصب ما بعده تميزا او للخبر وتخفض ما بعده كرب وقد يرتفع
تقول كم رجل كريم اباه هذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء الاستفهامية واخر لبناء الخبرية
فتامل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا كناية عن يوم السبت وغيره اما
مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس
كيت وكيت ويكسر اخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيل انها في الاصل كية
وذية على وزن المرة حذف اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها
على الاصل والوقف عليهما ح بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في الرضي وبين جواز بنائهما
على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف قوله وانما بنيا لان كل واحد منهما الخ لا
يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شيء من قسمي المبني لانه شابه مبني الاصل ولا انما وقع غير مركب وله
نظاير يرد عليك واحدا بعد واحد فلا تغفل قوله لغرابته في البناء منحطة عن اخواتها لانه في الاصل
معرب والكسر فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني
على السكون ويحتمل ان لا يقول لعل بينائه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما
بلا جهة فان قلت جعل كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا
وتميزا عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي من انه
اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحمل الدرجة الوسطى اولى
والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو
جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لا التبس بكم الخبرية فجعل كالوسط تميزا ولم يعكس
لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم
على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم هذا رد لقول الرضي ولا دل على جوازه كتاب

من كتب

من كتب هذا الفرق بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية ومما يرده ما ذكره من قبيل
هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم
رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه
كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا
عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت
لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما قوله والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره
الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة و
ينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلا مما فيه احدهما
عن الخبرية لان الانشائية راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله لو قال كلما حال الحج
نعم ما فعل اذ في تذكيره اي تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تاويلها تاويلها بالكلمة بقوله كلاهما تذكير ح
كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر التذكير فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين
كما ترى ولو قيل بالتاويل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين قوله اي كل واحد منهما اشار الى
وجه افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفي للطفه وهو انه نبه ان
كليهما واحد بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلاهما ليكلف اعتبار العدد لئلا يتوهم تخصيص
اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم قوله فكل ما بعده فعل او شبهه نبه على ان المراد بالفعل ما
يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضميره النسخة
الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا
يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض
عنه بالاشتغال بغيره فليس حاكم مشتغلا عن كم بضمير فلهذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعدها
فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا
المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى

في كم جاءك ح

المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعمل الا يكون الا نحسب المميز
ان ترك دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية
فاجاب الشارح بان اقتضائه لكم يوما ليس الا بالظرفية وما لك اقتضاء المميز قوله نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به قال الرضي وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان
نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت نحو كم ظننت مالك قوله وانما جعلنا
الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اجاز الفاضل الهندي جعل في وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت
يجوز رفعه لكنه ضعيف قوله وكل ما قبله يقل وكل ما له مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح
لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام قوله نحو من ابوك نظير
للامثال وتنتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين هنا كم للخبرية لان النكرة لا يكون
مبتداء للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم
هنا منصوب المحل او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة
الظرفية وهي النائبة عن الخبر قوله اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه
بكذلك قوله فكل ما بعده وكان تجعل المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا ولما لم
يجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتاتي تلك الوجوه
في جميع الاسماء وجعل غيره التاويل عن التشبيه فقال معنى قوله وكذلك اي مثل كم في بعض تلك
الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام و
الشرط حزازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام قوله واذا كانتا شرطيتين
فكذلك يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتداء ففي خبره اربعة مذاهب خبره
اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذان ظاهر ابيان المص فافهم او الجزاء فقط او اسم الشرط
مبتداء لا خبر له قوله وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار التميز ولو

لا ذكر

لا ذكر هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز قوله اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر
ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلاثة في تمييز هذا التركيب ذكر التميز
نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل المتميز على التميز في بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون في الوجوه
ح اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة قوله فكان الاليق تاخير هذا
عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تاخير النوع عن الاصل ففي هذا التوجيه
التحمل في التميز بحمله على التميز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد
بالاوجه الثلثة نصبا عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف
مثل تميز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق انفا فيكون اشارة الى الثلثة اوجه آخر
باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز وتبيينا
لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك
فتامل قوله فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللام يغني غنائه ههناه
فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول لحذف ازالة لا بهام كون بعض الظروف
اسما كاسماء الاشارة قوله اي ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك
ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل
وجه حتى لم يبق اثره من الاضافة كما فيما عوض عن الاضافة المضاف اليه شيء فانه
ح كانه لا قطع فيدخل في الظروف ما اجري مجراه قوله لان غاية الكلام كانت ما اضيف
بني له لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما
قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صرن غايات اي لما حذف بلا عوض
صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه
بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض وشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه غير مانع اعتبار الشبه ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف حال

لفظ لبعض الظروف

قوله ح

الاضافة فان للاحتياج فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما لا
قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وبنى على ما ضبط الرضي مع ما ذكره امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو وعلٍ وزي من قبل دون ما هو مضموم الاول في قوله لا يقال عليها ما بعناها يريد فضلا عن ان يعينا قوله فساغ اي سهل مدخل كذا في القاموس
قوله لشبهها بغيرها في كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة الا عجاب يقال الان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا التوجيه عجب وليت شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير قوله ومنها اذ الحكم ببناء اذ استدلالي من غير شاهد الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها على ما ثبتناه ثانيا مما يشاركها في موجب البناء بخلاف متى وحتى واين واني بمعنى الشرط وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين والرضي يرجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالعول قولهم وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء
قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون الجملة على اخر لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا لقوا معهم واذا ما غضبوا هم يغفرون نحو والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجيء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتامل قوله ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك و لكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم بعدها شاذ كما نبهناك عليه

يشهد به

... وفي اذا الجزاء عند الاكثر بل مع

قوله

قوله منذ في اصله في ذه بالضم والمد بمعنى من بعد سمع ومنع وانما قيد بالضم والمد لان الذي في ذه مكسور مصدر فجاءه من الحديث بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله وقوله زمان في محل النصب او مكان منصوب فيه لفجاءة لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا المجردة من معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد من عدم بقائها ظرفية لا يفتح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منها مع انهما مبتدآن عند الجمهور قوله وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتامل وايضا يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضي الاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجيء اذ المفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو وفي اللباب اذ واذا المكانيتين للمفاجاة ويختص الاول بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانيتين اي حال كونهما للاستفهام وللشرط كانه جعل الاستفهام حالا منهما مسامحة بتقدير ذا ... استفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المص جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما قوله جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى قال الرضي يجيء اني بمعنى كيف نحو اني يؤفكون ويجيء بمعنى متى واول قوله تعالى اني شئتم على الوجوه الثلثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان يجيء كسرهما كمجيء فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل هو ابن زيد فيه باء وادغم الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل

قوله

اصله اي اضيف الى اوان حذف منه الباء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اي ان حذفت الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجيء الآن حاليا عن اللام ولم يجيء اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة وانما تخصص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل والجنس تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص
قوله اي اول زمان عدم رؤيته الضمير لضمير رأيته وليس فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رأيته منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سيأتي وتقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود بعدده قوله نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل من تقييده المجيء مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتعرض الهندي في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه لمجرد ملاحظة بهذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فيقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيء بالمثنى ليتعين انه اي زمان المصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود الى الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه في قوة يوم الملاقاة قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله الرضي انه لو لم يأول بهذا لكان العبارة فيليهما المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به

شان

شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها يفيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال انما يقع ما بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول ما رأيته ما سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم عبارته قوله اوان اي ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارته ان مسعد ومخففه فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيق فانه كثيرا ما يفعل المصنفون قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان اول ساعة او وقت او يوم او ليلة او ساعد بها القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد الثاني يجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رأيته ويرد عليه ايضا انه يلزم تاخير المبتدأ في ما كانا معرفتين في ما رأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب
قوله لدى بالالف المقصورة وهي بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها بمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن بمعنى من فلذا بني ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن حالانه يكفي لجهة البناء كون لدن في معنى من لدن على انه لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بالضم اللام فيها ثماني لغات لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة منها ما بقي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المص في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان

ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة

لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بالحركات الثلث لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن
بضم الدال ولايخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع
لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب قوله كلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند و
لدى بمعنى عند على ما في الرضي وغيره قوله لا يقال المال لدى زيد او لدن زيد لم نعثر في كلامهم على هذا في
لدن وانما ذكروه في لدى وعند في لدى وعند قوله ولذلك تحذف عنها ويثبت هذا اذا كان نصب غدوة
قبل الحذف اذ كان الحذف قبل فيقال نصب نونها بنون التنوين لانها يثبت تارة ويحذف تارة قوله
من سحرة بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبل الصبح كذا في القاموس قوله لكونه مقطوعا
عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير
محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا وحيث مكسورا و
مفتوحا ببعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما قوله المعرفة والنكرة
اي هذا باب بيان المعرفة التي بها معرفتين لانها لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان و
كان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف
الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام قوله بوضع
جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع
الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل
مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول
وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع خاص قوله لشيء متلبس بعينه اي بذاته
المتعينة فعينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا
يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء
نفسه وجاء زيد بنفسه والباء زائدة على ما صرح به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بعينه
لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك

الشيء

الشيء بنفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان
يكون من مواضعات الادب وان لم يصرح به قوله المعلومية للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم
المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه يخرج به
النكرة بقي بعد النكرة التي كانت علما نكرت بالتاويل وهو مما جعل الرضي عن هذا التعريف فعد لعنه
الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه يجوز لما انه في حكم النكرة ويعامل
بها ما يعامل بها قوله وان ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندي وليس كذلك
فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف اليه احدهما معنى منه ما يساوي المعرف باللام
ومنه ما يفرق قوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان
التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي
للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتاخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى ان البعض
فجعل معنى قال قوله بشيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم
كلي يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي مهجور في الاستعمال
واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى امكان تطبيق عبارته
على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به قوله من حيث معلومية
ومفهومية يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما
عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم الشخص بانه الذي تصور الذات
بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره لغيره بتشخصه فلا يمكن وضعه ان كان
الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو
فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم في غيبة الانبياء قبل رؤيتهم وبوضع
العلم للشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم
شخصه لتشخص غير وضع حين وضع العلم للمشخص فانه موضوع له لمشخصاته المتبدلة من اول

عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص قوله لما عرف باللام العهد
او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية
الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه في صدر الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم
للشيء الى نفس شيء وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم في قوله ليس من امبر امصيام
في امسفر بدل من اللام فحسن ستعلم ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا
منه فلا يشمل حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن الرحيم الصمد
الرحيم الى غير ذلك قوله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى اللام وهو مذكور في المتون وكانه لم
يكن في منه وهناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على ما في
الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي جدا فالاظهر ما في الرضي ومن لم يعده من النحويين
فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله فلا يستلزم صحة الاضافة
الى آخره لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي المرجع
المعرف من الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه حار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين
الذين لم يذكروا النداء ولم يبق على كلامهم هذه الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة
بعده اختل الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير
او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى الى جزاء اذا او الشرطية خبران ولو قال وما عرف
باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا مبنيا بمعنى
الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى ما عرف بالاضافة معنى قوله العلم اسما كان الى هذا معنى
ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها قوله لانه ان صدر
بالاب او الام الى هكذا في كتب النحو قال صاحب القاموس ابو الحسنية كراهية لقب ابي اسحق
اسمعيل بن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا فاحفظ فانه بديع قوله واحترز به عن المعارف

كلها

كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام
المشتركة لا تقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد
ليدخل لا لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج
به الاعلام المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر
بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به قد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من
الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف
المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان تقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون هذا
الترتيب ويحتاج الى الترتيب قوله ثم المضمر المخاطب كون المضمر المخاطب اعرف من المنادى ظاهر الا ان
يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام قوله لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او
مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان
لانهما وان وضعا للكمية لكنهم لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب
ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث
التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة
فلذا يصح استثناء ايها شئت عنه فنقول جاء اثنين العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه
في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فاحاد الاشياء
في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضي ان الكمية
كلمة نسبة اي الصيغة المنسوب الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم
للسؤال عن معنى معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمئات ودخل رجل ورجلان
على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشيء فحسب ورجل و
رجلان وضعا للماهيتين وكميتها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث
كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجل عندك بقولك الوف او مئات الا ان يقال هذا الجواب عن

السؤال بكم بل اعترافا بعدم العلم بما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لان ما
عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والا لم يكن المسامحة كما
لان ذلك من التباس الكم الحكمي بكم اللغوي قوله فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد واحد
منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغوا ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان
يقال المراد بالاحاد الواحدة القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء
لا لكميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اي ان لم يكن شيء منهما عند بعض
الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع
حاشيتيه وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول ايضا عددا فقال اذا لم يكن الفرد
الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله اي اصول اسماء العدد
التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث في الواحد والاثنين من
الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث اوالف وكذا لم يجعل
فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل وثلث
فرع وقد اشار المص اليه حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن
يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشر وحصر الاصول في اثنتي عشرة كلمة انما يصح
لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد بكسر الباء وبفتحها ما بين الثلثة الى العشرة
تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد
التعيين وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه قوله او
امتزاجا كخمسة عشر جعل الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح اثر رعاية الحال
على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمنا مكان امتزاجيا قوله واحد واثنان سمي الواحدة
واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة
والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل

في

في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان وثنتان
التاء في اثنتان للتانيث كما في اثنتان واللام ياء محذوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما
في انه في ثنتان بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر
الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ
عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير المازني واما عنده فقلبت الواو المكسورة في الاول قياس
كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنييف او مضافين نحو احدهم واحديهن
ولا يستعمل واحد وواحدة في التنييف الا قليلا قوله ولما عبر الواحد والواحدة ههنا بدون
التركيب وللتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها
وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزائد
عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة
والف بصورة العطف بل اهملها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق
الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية
اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة
قوله فتقول مائة وواحدا وواحدة قوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان
او اثنتان عطف على قوله مائة وواحد او واحدة واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة
وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه يلزم
فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب له واحد ومائة بمنعه قوله فيما بعد و
يجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل عرفت
ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف
الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الزائق وفائق طعوم السياق المعدود في سلك السياق
واعلم ان اصل مائة مائة كسدرة حذف لامها فلزم التاء عوضا منها كما في عزة وبلة ولامها

ياء كما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا
والحق التثنية بالمفرد دون الجمع قوله كما في معدي كرب مثال للتثاقل بالتركيب لا لجواز الاسكان
بالتثاقل فان الاسكان في معدي كرب واجب صرح به الرضي قوله قال الشارح الرضي نبه بذلك
على ان ما يتبادر من عبارة المص لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر غير
شاذ بل واقع من غير شذوذ عليه ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ من بيان
حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال
اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال
اسماء العدد كما ان بيان المؤدي من المتعدد راجع الى بيان اسماء العدد والمرجع في تلك
المعرفة الفطنة القيافية قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا
كان المميز مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع
نحو رهط بفتح الراء وبحرك فانه قوم الرجل قبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او
ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمرة او العسل وقيل كونه
جمعا مصححا واذا لم يكن للتمر الا جمع قلة فيؤتى وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان
له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد والمعدود وان لم يكن له جمع
التكثير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله ثلث عودات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات
مع وجود سنابل قوله احدهما في صورة جمع المذكر السالم لانه اختلف في مائتين فقال
الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء
الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه ذلك الى ان قول المص
وكان قياسها مئات او مئين غير مستقيم والقياس مئات لا غير قوله فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون الفضلة قليلا لفظا قليلة وتلخيص هذا الوجه ان
الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثرة فاقد

لتقليلها

لتقليلها قوله لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل
هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه مئات رجل قال الرضي وان لم
يكن رجل مائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا قوله مخفوض
مفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد
ذهب اللذاذة والفتاء قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا الخ تلقوا هذه
القاعدة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال
وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان غير المائة مذكرا او مؤنثا
نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيفت
اليه المائة فالالف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان
المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة او ورد عليه ان هذا الحكم حقه ان
يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا و
تانيثا قوله فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي
الاقيس الاكثر قوله بيان مميز الواحد معه عنه فيه اشارة الى منع الاغناء لجواز افادة التاكيد
كما في اله واحد والهين اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء
في الشعر ثنتان حنظل ومن اسانيد المنع الذي ذكر الرضي نحو واحد رجال واثنى رجال
فاعرف قوله لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة
بين المميز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على المتعدد وينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم
قوله ويقول في الحواشي الهندية ويقول انت فقد صرح بذكر انت الى ان يقول صيغة المخاطب
ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب ويرجحها اختياره قوله وان
شئت قلت حادي احد عشر فتعرب الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار حاله في مرتبة

لا يخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه
لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدود من غير بيان مرتبة لقال واحد الثلثة
او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الاول والثاني الى غير ذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها ينتقض بحادي عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء تلك المركبات
وسنذكر لك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز
قوله ومن ثمه اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول بمعنى ملتام
به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى
ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدى معنى فعليا لا بد ان يشتق من
فعل وذلك من اثنين الى العشرة فانه جاء من تلك التسعة على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما لا محل وخلق
فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم يجئ بما دون اثنين لامتناعه عقلا وبما فوق العشرة لامتناعه
استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح
اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى المثل وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد
قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هناك اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان
الاضافة والنصب فيها متساويان او الثاني اكثر كذا في الرضى قوله الى عدد يساوى عدده اى العدد
الماخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه
عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من غير عاشر العشرة
لجواز ارادة المبداء والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبداء
فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا قوله فيعرب الجزء
الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في اخره حرف علة او ما في آخره
حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حال
النصب قوله المؤنث ما فيه الخ يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذى وتا والتي

مطلب المؤنث

وانت

وانت ويدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله بالقصر سالما
بيان الاحكام لانها تغير مختصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر
على هذه الصيغ قوله وعلامة اى علامة التانيث التاء وان لم يكن بعض التانيث فانها تاتى
لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضى في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف
التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف
المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا
بحال المتعلق اى الالف الممدود ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة
او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور
فاعرفه وفي قوله وعلامة التانيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء
مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها قوله ذكر في جنس الحيوان احتراز
بقوله في جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس
تانيثها بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني يتبادر قيد بلا فصل من
العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المرأة و
نعمت المرأة قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زينب لدفع الالتباس لطالان
وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم
زينب الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع
التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا اختيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تاثير للتانيث علم
المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس الى بديه مذكر من
افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده
وبهذا يتم استدلال الامام ابى حنيفة رضى الله بالقران على ان نملة سليمان عم كانت انثى
وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد
ضاربته هي

ذكره الرضى وقد يطلق الظ على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثالث من المبتدا فانه يشمل
نحو اقائم انتم قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه
لتغير ابن فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموع
بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وبنون كذا حققه
الرضى قوله غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير
الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر غير السالم الظ غير
العاقل فتامل قوله اى اخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على ملمون وسلمان
فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال قوله قولنا مع لواحق يكون التثنية بجموع المفرد
والالف او الياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق
لا يقال النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا يقدر التنوين
معها لا يقدر النون قوله والا لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه
على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد قوله واكتفى بظهور المراد لا يستغنى عن هذه
التكلفات لعله اراد ان المراد الظ من هذه العبارة ما في اخره الف او ياء ونون ملحقات
فاعرفه قوله لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف
والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم
في غاية المتنى فه وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف والياء والنون الدلالة بل
على مجرد الحاق الالف او الياء قوله اى مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف قوله تحت
جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع
له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار المسمى
بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ارادة في
ان يراد بالموضوع اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى في حكمه ويجعل مذكره

مطلب المثنى

في العمرين

في العمرين والابوين كالشفاعة قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس
جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة
بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر
فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكر
الهندي قوله وهو ما في آخره الف مفردة الخ احتراز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة
فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصورة
لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود بمعنى اخذ
من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس وكان
تجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال
قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس قوله او حكما بان
كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في مسمى باب الالف في الاسماء الوثيقة البناء وكمتى
وعلى والى واذا اعلاما عديم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها
كذا حققه الرضى فجعل الى علما لمجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل و
كان للامالة سبب غير انقلاب الاصل الالف عن الياء فان الرضى شرط في قلب عديم
الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب الامالة غير
انقلاب الالف عن الياء قوله بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لابد من قيد
اخر وهو ان لا يكون للامالة سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت قوله
كقرا بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك هذا سهو
في القاموس القراء ككتاب الحسن القراءة جمعه قراؤون ولا يكسر وكرمان الناسك
المتعبد كالقارئ والمتقرئ جمعه قراؤون وقرارى قوله لكنا قد تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح ولب اللباب كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما في اخره همزة

اما ان يسبقها الف ولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن
حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تانيث كحمراء فهذه
الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب في البواقي ان لا تقلب وقد اجيز القلب
ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا
والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى
الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء ورخصه في القلب وعبارة اللباب يوافق ما
في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح قوله غير ما وقع في شرح الرضي من
انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا يقلب عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان
القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان لا يحذف عن اخر المثنى
اى اخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله تاء التانيث لا يقع في حشو فالاولى ان يقول ان لا يحذف
عن المثنى قوله المجموع ما دل اى اسم دل ولا يخفى ان سلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو
كسلمي مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعن الشارح الامتزاج قوله على
جملة احاد قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف
اسماء العدد فانها اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين
او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجراه
في تعريف اسم العدد ليخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية قوله بحروف مفرده
اى بحروف هي مادة لمفرده ومادة له ايضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد يعني المدخلية
لحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمواد بحروف
مفرد اعم من حروف مفرد المحقق فيه كما في رجال او من حروف مفرده المقدر فيه كما في نسوة فانه
يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة
للجمع المعهود على فعال واما في الحواشي الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال

او

او اعتبارا كنسوة في جمع امراة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة
وانما التفاوت بين المجموع في تحقيق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا
ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري قوله فقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع
واسماء الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس
قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او ما دون العشرة
كذا في القاموس قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء خص نحو تمر باسم جنس له واحد
من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق
كما سنذكره ولا يخفى انه ح يجب ان يقيد نحو ركب لما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له
نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس و
بنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض
نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعذب ولك ان تجعل تقييد
نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد
تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه
قوله كجامل هو جمع جمل وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل
اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر
بتقدير مضاف اى فجمع المذكر الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح المذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر
فالاولى تغيير قوله فالمذكر بقولنا المذكر الصحيح اى ما اخر مفرده انه يصدق على رجلين ومسلمات
قوله ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدرة
قوله حذفت فينبغي ان يخص بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة لحذف التنوين لالتقاء
واو الجمع او يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها
الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف

بعد الالحاق التقاء الساكنين بينها وبين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان اخره اى آخر الاسم الى جعل
ضمير كان لاخر الاسم ولك ان تجعل للاسم وقوله حذفت الاخر دون حذف بالضمير الراجع الى
الاخر يدل عليه قوله اى الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على ان الياء والالف اعم
من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين ومصطفون دون المصطفون
فتامل قوله وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه الى الاسم اريد جمعه والظ رجوعه الى الجمع
لئلا يلزم انتشار الضمير في قوله فمذكر علم يعقل لانه في تاويل لكونه مذكرا يعقل كما لا يخفى الى ان
ضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير مع انه علم مستغنى عنه بكون
الكلام في جمع المذكر اما التذكير الزاهل عن كون الكلام في المذكر واما التنبيه الغافل لتوهم
ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضي هذان عذران باردان لا يبردان
قلبا محزونا فابن الاشتباه وقال الهندي مناط فائدة الشرط انما هو وصفا المذكر دون
نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر اعم وبعض
السالم السنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم يضم هؤلاء
الى جمع المذكر السالم في بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون مثلا فلو لم يندرج في جمع
المذكر السالم لضم اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع
المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكر اى فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي
حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون
شرط مبتدا او ما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو والضمير راجع
الى الاسم فيبقى الخبر بلا عائد الى المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى
المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض في الشرط
وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدا يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف
مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في

العبارة

العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا لا
يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب الرضي من جعل الشرط والجزاء خبر القول شرطه
بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا
لانه حكم الرضي بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظ حذف العائد
المرفوع مع انه صرح الرضي بضعفه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب هو ان
مذكر بمعنى كونه مذكرا او هو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رد به الرضي من انه
ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فمذكر علم من حيث انه مذكر
علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر في
السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بقي انه هل يسمع
منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به قوله يعقل من حيث مسماه اشار
الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله قوله نحو اعوج
للفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس بعينه هلال ينسب اليه الاعوجيات كان
لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني اكل المرار وفرس لغني بن
اعصر هذا كلامه قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة احتج
به على ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة
ويدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة الصفات
غير علم لا فائدة في قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل
شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصف
دون قوله مذكر لان مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا
يخفى ان المراد هنا ايضا بالمذكر يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا
مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون و استدراك

قوله ولايكون بتاء تانيث قوله اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة انث رالى ان الجمع بالواو
والنون فى صيغة لايستوى فيه المذكر والمؤنث فى الصيغة ولايكون الفرق بين المذكر و
المؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم فى ان الشايع فيه
الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالغير والاتان والجمل والناقة
والانسان والفرس كما ذكره الرضى فالاولى ح ان يبين عدم جمع مثل احمر وسكران
بالواو والنون بانهما كالاسماء فى عدم استواء المذكر والمؤنث فى الصيغة وجمع افعل
التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر قوله للفرق بينه
وبين فعلان وفعلانة يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض
به الرضى وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع قوله الشرط الرابع ان لايكون
الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف قال الرضى هذه العبارة
اسخف من العبارة السابقة لان ضمير ان لايكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى
وان لايكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولامعنى لهذا الكلام
فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولامستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان
شيئا واجاب الهندى بان ضمير ان لايكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ماذكر
من وجه السخافة فان رح فسر العبارة على ما اجاب به الهندى ولم يلتفت الى شبهة
الرضى قوله الشرط الخامس ان لايكون الاسم المذكور متلبسا بتاء التانيث يغنى عنه اشتراط
التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث قوله ويحذف نونه
اى نون الجمع بالاضافة اى يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون التقصير الصلة
كما فى قوله الحافظوا عورة العشرة وقبل لام ساكنة اختيارا كما فى الشواذ انكم لذائقوا
العذاب بنصب العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد
لايحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظ وبهذا علم انه لا
يتجه

ان

ان حق بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر
قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
لاوجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان مايكون
له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون
قوله فان لايكون مجردا اى مجردا عن تاء التانيث الملفوظة الاخصر فان يكون بالهاء قوله
تغير بناء واحده من حيث نفس الامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فيان التغير فى التعريف
غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتبارى خارج عنه
المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى
التغير الاعتبارى دون التغيير باعتبار الامر اللاحق فرجع المتبادر فى الاول
دون الثانى بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين و
سكون الفاء الا ان يقال لا ينكر فى افراس التغير باعتبار اللاحق يمكن فيه التغيير
باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد
ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير
والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة هو المعتبر والا فى تعريفه
والاوجه ان يقال المراد بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول
لاحاجة الى التكلف فى اخراج جمع السالم لان جمع السالم مغير مفرده بتغير اخره لا بتغيير
صيغته لان ما يطرد الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم
حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير اخره قوله جمع القلة افعل الخ قال الرضى هذه الاوزان
للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة
وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع قوله اسم
الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة قوله يعنى

بالحدث معنى قائما بالغير وليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى
سياهى ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا
حقق المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل اى بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم
الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه حمل
موصوفها صاحبها اى مبتدا او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور
فى محله فلا غرابة فى التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما
فلا اختصاص له بهما بل يجرى فى الاولين ايضا اذ لا خشية فى المفعول المطلق وان اراد
وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين فتامل قوله سماع اى سماعى لم يرد ان باء
النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعى للتجوز او حذف مضاف اى
ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازى نحو
ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضى قوله ولا يتقدم عليه معموله هذا كلام النحاة و
خالفهم الرضى فى الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه
الرضى بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر فى اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندى بان القول بالاستتار فى اسم الفعل والظرف
مجاز بمعنى الاستتار فى الذى ينوبان عنه والاظهر الاقصر ان يقال لما كان المحذوف فاعلا فلو
اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر فى العمل لا
المنون كما ظن صرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول
تابعا للفظ وجاز جعله تابعا للمحل ايضا عند الاكثر بقرينة ما سيأتى قال الرضى المشهور
خلاف النحاة فى المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او
واجبا قوله اى فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوى فذهب الى الثانى سيبويه والى
الاول السيرافى لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا لتاويله بان مع الفعل

يجوز

يجوز تقديم معمول الفعل المطلق عليه صرح به الرضى قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية
وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله
وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعنى هذه الاحكام
مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان تؤخر عنهما فاجاب بانه ذكرها عقيب القسم الاول
مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص للاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم
المعمول تخص بالقسم الاول قوله من فعل اى حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق فى تعريف
المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة
الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا
والثانى يوافق تفسير الرضى للفعل وح التجوز فى قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة
المعنى اسند الى اللفظ قال الرضى والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان
كان مذهب السيرافى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر
ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت
اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازى الى اللفظ مثل ضرب ويضرب
لانه صفة معناه فلا دلالة فى رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب
قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقى الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمنى
اذ الالتزامى قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام آه نبه على ان لام الجارة صلة قوله المشتق
بتضمنه معنى الوضع ولك ان تجعل للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى
عن التضمين قوله اى لذات ما قام به الفعل هذا يكفى ويغنى عن قوله اى الفعل وقد
اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء وان الموجه صحة المشار اليه بقوله لكان
اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغى ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع الفعل
وقيامه به اذ اسم الفاعل للجمع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من

قام به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا
او مضرب من فلان ومتبعد منه ويجتمع فان هذه الاحداث فسبب لا يقوم باحد
المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين
بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصير عينه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا
معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو
المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصير عينه ضرب متعلق بضاربه
وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب الشخص الاول وكل
منهما متقرب بمعنى قيام قربة متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله
لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم
بمعين ولا معنى للقيام شئ لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا
بل الواحد منهما لجيئات يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة
بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري
والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشئ لان اطلاق المضارب
مثلا ليس باعتباري قيام الضربين بالفاعل فتامل قال المص في شرحه اى المص او التعريف
قوله وان يكون من قام به بتمام المعنى الموضوع له الى فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل
المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو
لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه و
لو تجوزا الا انا لم نعثر في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل
للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق
هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث الى يرد عليهم مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد
اكثر الشارح حشى

يكون

يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل رأسا قوله وجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل
وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة
من افراد اسم الفاعل وتنبه ان الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيق على ما ذكره هنا بما اخرج
تخرج التعسف كما سترى قوله على زنة فاعل قال المص وبه سمى لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم
اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر
لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل
الاسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى وان شاهد
انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم
الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل
هو القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضي والاولى
ان المأتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى وكان وعده
مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا بوعده فجعل اهل
الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند المأتي الى الوعد قيل
بيان الصيغة من وظائف التصريف ووقع النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كالتمهيد لتصوير
وتعيين الموضوع الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قال الرضي وظاهر كلام
النحاة ان يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى
انه يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام
اقول قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل
عطفا على معنى الحال اى بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او

ما قوله فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا
دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان
دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه
فان اللام الموصول داخل في الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه ومما لا بد
من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد
يقويان باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من
هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا
قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي قوله
كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين
واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لا غير وممن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط
في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة ناب
مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم
بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفرد الى لا يخفى ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان يغير منه قصد اطراد الباب
قال الرضي اما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحدة التي بها كان اسم الفاعل
يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله ينصبه على المفعولية
يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من التقييد بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع
عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل يخل بحذف
قوله مع التعريف مخل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع
لام التعريف ولعل نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه
فتنبه قوله اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث

وما

وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل ان اضافته الى الهيئة
التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكان الذي جرا عليه ما قال
قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب
له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظروف الست بمنزلة المفعول به في العمل
اى عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط او اشتراط عمله باحد الزمانين قال نوابه
الرضي ليس في كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابن على ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم
الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من
اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف
تخفيفا قوله ما اشتق من فعل لازم الى كان الظاهر ان تشتق من الفعل المتعدي الثابت
ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي
غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا قوله على معنى
الثبوت اى المقابل للحدوث على تفسير المص ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث
والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه نحو ضامر الى
ولا ينهدم به مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او صيغة
الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم
ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك
في التسهيل وانه يجئ على وزن اسم فاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم
فاعل قوله اى كائنة على قدر يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن
افعل وانه من الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان
يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون
مقصورا على السماع قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلاف

عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا ينفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على
فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كل من التقديرين معمولها اما ملتبس
باللام او بهذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بجلال
اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد
الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد في المضاف
الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن
الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد
منها مرفوع قال الرضي لم يقسم باعتبار اعراب المعمول لانه استوفي مباحث النعت اقول
ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لانه ضابطة القبح والحسن متفرع
على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله وحسن وجه عطف على احسن الوجه
الى وفي ان صورة الخطية لا يصلح الا الوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات
الالف كذا في حواشي كتاب الشارح رح وهذا انما يتجه لو كان المراد المص بالامثلة الثلثة
ما يحتمل صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب
فلا قوله اثنان منها ممتنعان اى بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلفوا في حسن
وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو
عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد
قوله احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف وهو
يصدق على قولك الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم
التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على
ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه
بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير

لا فايدة

لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضربه احسن من زيد ضرب
ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ضمير ملوي ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن و
موضع الضرب قوله وما لا ضمير فيه الخ فانه لم يقبح نعم الرجل زيد مع الفرق بينه وبين الحسن
الوجه برفع الوجه وهما متساويان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير في
الربط الا ان يقال لم يمكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد فلا قبح بخلاف
الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه قوله لان
معمولها فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون
المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او الالتباس البدل بالفاعل الخ فيجعل
ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون
فيها ضمير وان كان للاضافة الى التميز او الشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف
القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيح كاضافة الشيء الى نفسه
فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعل كالمفعول الذي
هو في الغالب اجنبي فيلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في
تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر قوله فيؤنث انث
الصفة جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب
بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره
من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح الرضي قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة
نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان
المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا

قوله مثل العزم

على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال لمتصف بزيادة على غيره اذ معنى
افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غيره ما سواء كان المغايرة له
حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله في ذلك الفعل يعني ان الجار و
المجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف
فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل
والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة
على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الحمار قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة
لان المراد بالموصوف الخ لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان و
المكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف بل لزمان او مكان او التمضا
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض
لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجها لانه
موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر
اضافة زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة
المطلقة اى التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم قوله
وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته قدر غير ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف
المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لانه الجاري قوله وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث
ليتم كلام المتن لان له تثنيين وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما في الاصل ليسا اخير واشر بل خورى وشرى
على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر و
فعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر للجميع لانهما مغيرا
اخير واشر المستعملين بمن قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث

بقرينة

بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى
اكلهما من الحنك واولى لانهما شاذان وقيد الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل و
قال لا بد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا
لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما نبس بكلمة اى ما تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف في الفعل فلا يجامع
عدم التصرف والموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدثه عن شيء لانه
يخالف فعله فان فعله للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره
لا يمكن الا مما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري فيه الزيادة
والنقصان محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج
بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض
والسواد الذين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله ام في وصف
الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد العينين
قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اى غير الثلاثي المجرد المعهود اى الموصوف بما
ليس بلون وعيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله فغيرت البته من
حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح رح ابن هبنقة واظنه سهوا والصحيح الهندي هبنقة من غير
ابن وقال في القاموس الهبنق كزبرج الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان
بن ثروان وانت يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبة و
كان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح قدس
سره تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وذلك كان منه امرا بعيدا ولا يرضى بمثله عن مثله وقد
اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس ما نقله من الهندي مرضيا له كيف وقد
كتب في اشارة الى القدح فيما هو دابه قوله ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل

معدو لا كما في آخر او اسما كما في الدنيا والجلى اسما للخطة العظيمة او لم يخرج عن معناه نحو
آخر بمعنى غير فيقول جاءني رجل آخر واعلم ان الاصل في تلك الاستعمالات من تمام الاضافة
بالمعنى الاول **قوله** واما قوله وليست بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال
اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل بهر باعتبار صورة
اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما **قوله** ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم
بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي هو خبر غالب ومع غيره قليل **قوله** ويجوز ان يقال في مثله
المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه
لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافي للتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعل
تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل
ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه في الاصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من
عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد
وتفضيل زيد في الكبير بل افعل التفضيل لخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد
الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل فكانه قال زيد متباعد من الشعر
ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد
وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه
تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل من الاكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب
الذي هو الاصل اى افعل من **قوله** احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اه استشكل حمل
القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احد محذوف المضاف اى قصد
احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعل
محذوف المضاف اى ذو ان يقصد والثالث رجحان راك دفعه بقوله احدهما زيادة موصوف
المقصودة به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى
المفعول

وجعل

وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف **قوله** باعتبار تحقيقه في ضمن بعضهم
الاولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان
قوله لانه وصف لتفضيل الشيء على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه الالتزام الاضافة
ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة **قوله** مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق
بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه
الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه **قوله** ويضاف للتوضيح اى لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه
انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة
للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله
نحو محمد كل نبينا اقول نحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر
قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء
قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل
على عمومه يعني اصلا في مظهر كذا غاية ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية
قوله وانما خص المظهر لانه لا يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر
فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد
بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا
انه لا يظهر اثر العمل في لفظه والا لجاز عمله في سائر المبنيات **قوله** وانما خص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بما قدمناه لك ظهر لك انه
ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او ضميرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر
في تعريف المبتدا فانه يراد فيه بالظاهر الملفوظ ظاهرا او مضمرا بارزا فلا حاجة الى

التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا
الا اذا كان لشيء الخ فانه ح يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل
في المفعول به لانه يعمل فيه بحذف التقوى فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد
قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الخ ما ذكره من الدليل لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية
بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله
ولانه لما كان الخ الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل
الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام **قوله** الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط
رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون
هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك
الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه **قوله** وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر
في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندي اى بغير المشهور للتنبيه
على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب
الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب ح مسببات وانما عدل عن
السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقعي بل يكفي
ان يكون لما يتعلق بقول الملص يخرج عنه نحو ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم
منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره
بغير الاول بل يفسر بغير تقييده السابق بالاول **قوله** مفضل ذلك السبب باعتبار
الاول الخ اعترض الرضي بانه كيف يتعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار
الثاني لمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين

الى

الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست
في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست
في البلد في الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول
حال من مرفوع منفصل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه **قوله** والمساواة
يأباه مقام المدح هذا البيان يخص مثالا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم
التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما يكون نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل
الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى
وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس
في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض
ما ذكره الشارح رحمة الله عليه ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل **قوله** وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا
يتأتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها **قوله** فان قلت لو
كان زوال الزيادة التفضيلية الخ فان قلت هذا السؤال لا يختص بزوال
الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم
لكن تأول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يعم
التوجيهين السابقين **قوله** بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل لفصلوا بين
العامل باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول لا يمتنع بل بين افعل ومعموله
لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي **قوله** ولو قدم قوله منه
في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف من انه فليقدم منه
على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى الجواب نقل عنه
وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لا ينه رده الهندي بانه لا فساد

فی رجع الضمیر الی مالم یذکر لفظا وهو مذکور رتبة کما فی هذا المثال لان الکحل
المؤخر لکونه مبتداء مقدم رتبة واجاب بانه یلزم تعقید رکیک فرجح العزمع
ضعفه علیه و یمکن ان یجعل ماذکره المصنف راجعا الی ماذکره یعنی یلزم
رجع الضمیر الی مالم یذکر لفظا فیکون فیه تعقید و یمکن ان یجعل جوابه تحریرا
لماذکره العص فانظر اطراف الکلام لئلا یکون بالتقصیر الملائم علی فوت المرام قوله
مع انهما الیسا من قبیل العبارة المشهورة الواردة فی الح هکذا ذکره الهندی ووافقه
الشارح وهو مما یقضی منه العجب لانه کیف یجاب به القدح فیما ذکر من وجه
اعمال العرب اسم التفضیل الضعیف فی العمل فان حاصل الوجه ان العرب کان
مضطرا فی اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه کان یمکنهم تقدیم منه فلا
یتوجه توجیه لدفعه بانه لو قدم لم یبق الترکیب علی ماهو المشهور واورد
الرضی ایضا بان هذا الوجه یجری فی الاثبات ایضا کان یقال رایت رجلا
احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید واجاب الهندی بانه لم یسمع وهو
کالسابق منه فلا یلتفت الیه واجیب بانه فی النفی یضعف المعنی التفضیلی
فعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا کان معنی التفضیل قویا فانه لا یعمل مع
الاضطرار ایضا قوله ولو رفع لفظ العین الح لم یلتفت الیه المصنف بناء علی
عدم تحققه فی کلام العرب وان لا مانع عنه قیاسا قوله وعلی کل تقدیر فالمعنی
علی ما کان علیه قبل هذا التعبیر لان اصله من کحل عین زید رد علی تقدیر ذکره
الرضی وتبعه الهندی متمسکین بان المقصود تفضیل الکحل لا تفضیل الکحل علی
العین ووجه الرد ان عمل اسم التفضیل مختص بما اذا کان المفضل والمفضل علیه
متغایرین بالاعتبار ولم یتغایران بالذات وان امام المقصود تفضیل الکحل
علی الکحل فلا یوجب تقدیر من کحل عین زید فلیکن التقدیر منه فی عین زید

حذف

حذف مجرور من وجار العین لظهور المعنی مع ذلک الحذف ویتجه علیه انه یوجب اخراج الترکیب
الی مالا نظیر له فی کلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف کلمة فی وابقاء مدخوله
علی الجر وتوقف العمل علی تغایر المفضل والمفضل علیه بالاعتبار دون الحقیقة مم بل یکفی کونه
کذلک بحسب المال والصورة بان کان یکون مرجع المعنی الی ذلک ولا یکون فی الظاهر
مفضل ومفضل علیه متغایران بالذات بل لا یفهم المفضل والمفضل علیه الا بذکر لفظ واحد
وهناک الانتقال الی الکحل المفضل علیه ایضا من ذکر الکحل المفضل فتامل قوله وتقدیره ما رایت
عینا مماثلة لعین زید فی اصل الکحل احسن فیها الکحل من عین زید اشار بهذا الکلام
الی تزییف ماذکره الرضی بوجهین وماذکره هو ان قوله کعین زید مفعول رایت
واحسن فیها الکحل بدل منه بل الکحل لان معنی ما رایت کعین زید ما رایت کعین
زید ولا زائدة علیها ومعنی احسن فیها الکحل احسن فیها الکحل ولا شک انه
حذف المعطوف فی الموضعین اعتمادا علی وضوح المعنی ولا یجوز ان یکون احسن
فیها الکحل صفة لقوله کعین زید لانه یکون المعنی ما رایت عینا مثل عین زید فی
حسن الکحل فیها زائدة علی عین زید فی حسن الکحل فیها وکیف یکون
مثل الشیء زائدا علیه فی ذلک الوصف فی حالة واحدة فالشارح اشار الی انه لا
مانع من جعل احسن صفة لقوله کعین زید ان کان الکاف اسما الا انه لم یرض
بکونها اسما لان الظاهر کونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان
التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنی المماثلة فی اصل الکحل لا فی الفضل وحسنه
واما بجعل المماثلة بمعنی المماثلة فی الفضل ویلزم منه المقصود علی الوجه الابلغ و
کان اللزوم علی الوجه الابلغ مبنی علی انه لو کان عین مثل عین زید فی الفضل
علی جمیع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجیح فیکون النفی برهانا فیکون
ابلغ واعلم ان الظاهر عبارة المصران بین الترکیبین الاخصرین فرقا بان لا

یتعین فی ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید هذا الترکیب بل جاز ان
یقال ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید بخلاف ما اذا قدم ذکر العین
فانه یتعین ان یقال ما رایت کعین زید احسن فیها الکحل ولا یصح ان یقال ما رایت کعین
زید احسن فیها الکحل منه فی عین زید لانه لم یذکر فی الاستعمالات فی هذا الترکیب المفضل
علیه وما یتعلق به حیث قال فان قدمت ذکر العین قلت ولم یقل فلک ان تقول
کما قال سابقا ولک ان تجعل معنی قوله فان قدمت الح انک ان قدمت ذکر العین
وجب ان ینصب احسن ولیس لک ان ترفعه بناء علی انه للفصل بالاجنبی ولیس معنی
حسن مع اتحاد المفضل والمفضل علیه هو عین المفضل لانه وان لم یذکر لکنه
مقدر فجهتا اعمال احسن متفقان نظرا الی تقدیر الکلام قوله لانه کان فی مقام
بیان الاختصار وماذکره اوفق بالمقام والاحسن ان یقال فیه بذکر المثال ح
التمثیل بالشعر علی جواز حذف الموصول وذکره قوله اسم جماعة الرکبان یعنی
لیس بجمع نبه علی ذلک لیتضح منه ما سیاتی من جعل سار یا صفة رکبا لان اسم الجمع
لا یجب تانیث المسند الی ضمیره ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله وساریا من السری
واحتماله جعله من السرایة علی ان یکون صفة مصدر محذوف ای اخوف خوفا
ساریا الی الهلاک علی ما قیل ضعیف لان حقه التقدیم علی المستثنی ح فلذا
لم یلتفت الیه قوله فقوله اری اما من رؤیة البصر او من رؤیة القلب و
هناک احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنی وهو جعل اری مجهولا ای اظن ونفی الظن
ابلغ من نفی الرؤیة البصریة والعلمیة فتدبر واعلم قوله واد منسوب الی السباع لکثرتها فیها
المراد بالسباع اما حقیقتها او شرار الناس وقطاع الطریق قوله والحال انی لا اری جعل الواو
حالیة وقیل اعتراضیة وماذکر ماظهر وانما قال ولا اری ومقتضی السیاق ان یقول وما رایت
لیفید انه ما اری ولا یری قط لانه لو رای شیئا لم یثبت الحکم منه بانه لا یری قط فتامل

قوله

قوله فلما وصل النوبة الی مباحث الفعل سلک تلک الطریقة ای هو بصدد بیان الاقسام علی
طریقة واحدة ومما یدل علی انه بذلک الصدد انه ذکر بعد تعریف الفعل بعض خواصه کما فعله ذلک فی الاسم والله
اعلم قوله ای نفس مادل بمعنی الکلمة جمع بین مادل والکلمة فی التفسیر اشارة الی معرفة وجه تذکیر الضمیر و بیانه
باعتبار لفظ مادل دون معناه قوله اعلم ان الفعل مشتمل علی ثلثة معان هذا هو المشهور فیما بین القوم
والتحقیق انه مشتمل علی اربعة معان رابعها یفید الحدث او النسبة بالزمان وهو ایضا معنی حرفی غیر مستقل
قوله ولا شک ان النسبة الی الفاعل ما معنی حرفی اختلف فی ان معنی الفعل النسبة الی الفاعل ما او الی فاعل معین
ولا شک انه علی الثانی معنی حرفی لا یفهم مالم ینضم ذکر الفاعل وعلی الاول معنی یتعقل بتعقل فاعل ما الی
وهو منفهم بذکر الفعل من غیر ذکره فیکون معناه مستقلا و نظیره لفظ الابتداء فان معناه یتعقل
بتعقل متعلق بتعقل اجمالا ینفهم من غیر ذکره وبهذا تحقیق انه یمکن حمل المعنی فی تعریف الفعل علی
المطابقی علی تقدیر کون معناه النسبة الی فاعل ما قوله ولما وصف ذلک المعنی بالاقتران بالزمان تعین ان
یکون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن کونها مرادة بقید فی نفسه لم یبق الا الحدث والزمان فلما خرج
الزمان عن کونه مرادا بقید الاقتران بالزمان تعین ان یکون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنی
لیس معناه المطابقی مع انه المتبادر عند اطلاق المعنی کما صرح به المحقق الرازی فی موجهات شرح الرسالة
الشمسیة ولا التضمنی لانه لا یصح ارادته فی تعریف الکلم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامی ظ جدا تعین
ان یکون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا یخرج اسماء الافعال لان جمیعها منقولة یقال جمیعها لیس
دائرا بین الامرین بل جاء ها للامرین وانما الدائر کل واحد قلت الحکم علی الجمیع کالحکم علی الجمع قد
یکون علی سبیل الانفراد کل جزء جزء نحو جاءنی الرجال ای کل واحد وکذا جاءنی جمیع الرجال قوله
الافعال المنسلخة عن الزمان وکذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل لان الافعال الناقصة ایضا
فی اصل الوضع منسلخة عن الحدث صرح به بعض المحققین فی الفوائد الغیاثیة قوله اولتقلیل الفعل
فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنی لتقلیل الفعل الاصطلاحی وتحقیقه فلا یصح قوله شیئا
من ذلک لا یتحقق الا فی الفعل قلت کانه اراد الفعل الاصطلاحی واراد بقوله لتقلیل الفعل مدلوله

الفعل الا ان الظاهر ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الخبر فتامل قوله لدلالة الاول على الاستقبال
القريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها انما وضعت له ولان الشيء ما
لم يختص بالشيء لم يعمل فيه شيئا قوله وانما اختص به لحوق تاء التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفة
استغنت عنها قوله ولحوق تاء فعلت لا انحصار بقوله ولحوق تاء فعلت وفعلت ويستغني عن قوله
ولحوق تاء التانيث الساكنة والاولى ان يفسر بحوتاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يختص بالحركة
لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا العلم قوله قبلية ذاتية يكون بين اجزاء
الزمان المتقدم بين اجزاء الزمان زمانية وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو
بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة
والعلول والتحقيق علم آخر ولفهم مخاطب آخر ولزم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاؤه
التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاؤه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بكلام
وقع صفة لزمان الظرفية فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان يتقدم على زمانك فيلزم
ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظة قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على
زمان متقدم على زمانك قوله جئت على الفتح اشارة الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله
باحد حروف نائيت في اوائل الظاهر اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع
لان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف نائيت داخل في الذي انما بشبهة باحد حروف نائيت
ولو جعل شابهة باحد حروف نائيت لو قوعه مشتركا بمثل يحصل فانه مشترك بين الزمان والمكان
والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف نائيت
بل القاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب قوله مفردا مذكرا كان
او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي المتكلم المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب
يجب ان يشترك المفرد
ولها

وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير فلا
يجتمع الافراد مع كونه مع الغير قوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلفا
قوله وللمؤنث وللمؤنثين غيبة اي حال كونه غيبة لم يمكن جعل غيبة مصدرا حينئذ الا ان جعلها حالا انسب
بنظائرها ولو قال للمخاطب والغايبة والغايبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام في — غيبه شرح عصام
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به في دفع ما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان في
اعراب غيره يقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون الجمع المؤنث وهو باطل لانه لا يعرب
غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل نون التاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود
لبيان افعال ما اي بيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد وفيه ان قوله ولا يعرب
من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به
تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وفيه ما
اي لا يعرب مغايره في وقت عدم الاتصال فالتقييد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل — بحالها لا الحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى تندفع الشبهة
احد النونين قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب — العامل
الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون
او حذف او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون
تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف
وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو يدحرج بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب وزيد يضرب
مرفوع نحو يضرب ويضربك قوله متصل به نحو يضربه وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز
لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير
ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للمثنى لم لا حاجة الى ذكر هذه القيود لان
ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للمثنى والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب

لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام بمعرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك النون
وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لا ينتقض الحكم بجمع المؤنث قوله والمؤنث في
حال الجزم لم يقيد بقوله لفظا كما قيد فوقه لان السكون لا يكون الا لفظيا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع — والسكون
قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقع على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا
حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للاعراب فحجة يكون
قائما والمتبادر من كلام الشارح انه جعل مثالا للاعراب فانه مثال فقط قوله فقط قوله والمضارع المتصل به لا يخفى ان
الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد فيكون ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح
عطف على الصحيح المجرد لا على المجرد المجرد فقد ذهب الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل وكونه مثل المصنف بقولنا مثل
يدعوان وتدعوان له بدل يضربان وتضربان الى الكاف واضحا قوله والمضارع المعتل الاخير المعتل عندهم
ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الاخير
قوله اسقط الحرف المنصب لها فان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين السقوط قوله هذا التجرد لم
يقيد والتجرد في المضارع هو مجردة في المبتدا حيث قالوا هو المجرد للاسناد اعم من المسند
اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدا او اسناده الى شيء كما في قسم المسند من المبتدا لانه
الى التقييد في المبتدا ووحدة للمضارع لان الاسم يفيد معناه بدونها التركيب مع الغير
فقيد فيه هذا التجرد عن العامل وليس بموجب لذلك في المضارع فانه لم يستعمل بدون
التركيب فلم يؤخذ التجرد عنه في مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارة المتبادر
من بيانه انه قسام المضارع لانه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان
المنصوب عنه وينتصب بان الى آخره وفي بيان المجزوم ويجزم بلم الى آخره فلما لم يقل هنا
ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال يرتفع اذا
جرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع
وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب
لا يصح

لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم — ان وقوعه موقع الاسم صح
مع وقوعه موقع الاسم في كثير من المواضع فلا يتميز
المرفوع عنه المبتدا بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الانواع الثلثة بعضها من بعض
لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذا الكسائي منهم يجعل العامل حروف المضارعة
قوله كما في زيد يضرب لا يقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل
فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون
الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لا ان يريد ان لا ان يضرب في
تقدير لا اضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي
حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ
نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر على هيئة تكون مع النون ولذا اختص لن من بين حروف
النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى نحو سرت ما ذكر الشارح في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع — نحو علمت ان سيقوم زيد بيع ضعف شرح عصام
في الشيء قبل اوانه فان المصنف سيفصلها في محل ما ذكر مقام تفصيل المصنف قوله ذا لم يكن بمعنى الظن
هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن وهو المشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولم يثبت فالمراد
ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان
او الظن الى غير ذلك قوله هي المخففة صفة النفي هنا المصدرية هي المخففة لا غيره صار حاصلا
تقول والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاحداث اي المخففة انما وجدت من المثقلة — ليت شعري عليهم جعله متعلقا بالمخففة
قوله فانها للرجاء والطمع فلا يناسبها كذا الداخلة على الماضي ولا يبعد ان يقال هي ان ضد العيب — فان قلت التي خلاف ظاهر قلت المصدرية بالفتح ليس على الرجاء
لكن رجاء تعتني وضعها وهي احق من المخففة الموجبة لحذف ضمير ان وليست هذه تاكيد — التخفيف ايضا كذا ذكره شرح عصام
للحصر قوله على غلبة الوقوع اي كون التحقيق جائز الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته
كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء
وبهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان
يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قوله في جواب من قال اسلمت صار جزاء كان غنيمة ما كان قدر كذا

فالوجهان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل في الحال الذى هو جار للمبتدأ الذى هو في الاصل قوله واذا وقعت
بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها ولم يجوزوا ذات وجهين فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعل
وجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان في حذف العامل والسند
بخلاف الاول فان في حذف السند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقدير فيها الوجهان الالغاء
والاعمال قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاول سواء كان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كى السببية لا فائدة
لتقييدك بقول السببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقييده بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الا
بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الاولم يقل اذا كان بمعناها او بمعنى كى قلت كلمة
الا دائما لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورها اخر جزء مما قبلها او متصلا باخر جزء منه قوله فيحتمل ان
يكون ماضيا او حالا او مستقبلا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى قوله كما تقول كنت سرت اى ذكر اسرت مع ماض
قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر سرت الماضي قبل
فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المص تحكم قوله كانك
كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة الى جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو
خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال الحكي من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع
في معرض الحال قوله لانا علم الاستقبال فيه انه علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الى الان
بنافي افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادة قوله كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتداء
ويرجحون لزوم المبتدأ بعده قوله ليحصل الاتصال المعنوى فلا يخالف ما صح وضعها بالكلية لان وضعت
لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الان يحتمل المثال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص بجعل مثال الحال تحقيقا الى حال التحقيق
قوله وامتنع نظر الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظر الى الامرين لان كان سيرى لا يصلح سببا للدخول
لان الشيوع ووقوع السير كان سيرى يحتمل ان يكون في تقدير كان سيرى واقعا وان يكون في تقدير
كان سيرى منقضيا المخبر لكن فيما لم يتحقق خبر كان لا يصلح السببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط

الاول

الاول لانتفاء شرط صحتها التاسل قوله فبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب جملة دخلها ابل
الفعل العام المقدر متعلقا حتى لكن ان تقدره بقرينة توقف صحة جملة دخلها بالرفع على تقديره قوله لقوله
ايتهم عطف بتقدير جار الا يخفى بعده في نفسه بالنظر الى سابقه لان قوله سرت حتى تدخلها عطف من غير
تقدير الا انه دعا اليه ما ذكر وانه اذا عطف على شيء وسبق قيد شارك المعطوف المعطوف
عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة قوله اى ما كان ضعفه
الله تعذيبهم الاول كان فصل الله تعذيبهم فتامل قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك الاوجه
للفاء في قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين قوله احدهما
السببية اى قصد السببية وقد نبه عليه الشارح قوله من النفي المستدعى جوابا وصف النفي
بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء وقد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان
ليحصل مفرد ويصح عطف على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة لا يكفي العطف
على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء او يدل على ان الفاء يستدعى العطف بتقديم الانشاء المستدعي
للجواب فان الفاء الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد
السببية في زرني فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال
حينئذ يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله والحق بالجاد
كما يجعل الضرورة الشعر وجعل ذلك توجيه العطف بتاويل ما قبله بقولنا سيقع
ثم ترك منزله والحاقي بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان
يجعل ساترك والحق في معنى الامر اى لاترك ولالحق فاستريحا قوله والتي ينتصب اه اكتفى
ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدأ ولقد احسن قوله ان بشرط يكون بمعنى الا انه
لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعده بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب
معنى الا ان فتقدير ان ليتم اللفظ الدال على الا ان قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد

الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم فانه لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان
ونصب بكلمة ان الثابتة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير
ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم
اسما بل المعطوف عليه الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب
ح ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما اشبا بعض
عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه اولا الخصوص بشرط فينضبط وفصل
عقيبها شرائطها ثم اتم العقد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجه الى التفصيل
قوله وبعد العاطفة اى بعد العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل
بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر
من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك
بين الكل فتامل قوله وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضاف
اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح
قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة والموافق
بالمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة في النهي بجعل قوله حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة
فما جعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا
واحدا اى تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد مجزومة بالعطف نقول لم يضرب ويقتل
قوله وكلم المجازاة اى بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها فعلان اى
قد يكون كذلك كما ستعرف قوله واى وهو ايضا مما يجزم مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى
ايا ما تدعوا او بدونه قوله مع كيفما واذا فشاذة كيفما شذوذا اذكورها من كلم المجازاة كالجزم
شاذ قوله ونختص اى لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما النافية
فيكون تركيب لما من كلمة لم وما قوله وكان ذكر لكونها فاصلة قوية بين العامل

ومعمول

ومعموله في نحو قوله تعالى ان لم يضرب ليس على ما لا في يضرب فانه مدخول لم ومعموله
وانما مدخول ان لم يضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه نكرتها او جعل
النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية قوله لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية
بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا الا ان يقال الكلام بافادة سببية الاول و
مسببية الثاني فكان المص اراد جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة
فكان المراد لافادة سببية الاول وكان الشارح اراد بهذا المعنى الا انه بعد عن
التنقيح قوله من حيث يبتني على الاول اه فيه تنبيه كذلك وكذا اذا كان الاول سببا
واما اذا كان ملزوما غير سببية فليس الا كذلك والاظهر ان المراد انه يبقى الفعلان
مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم
قوله لتحقق تاثير حرف الشرط فيه اى تحقق التاثير معنى والا لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت
ضربت فقط واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وسبق معنى لان
ان دخل على لم اخرج حتى يكون سابقا في الطلب وينحصر فيه التنازع قوله وان
كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان يكرمني زيد
فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر
وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما
معنى وكذا الاستفهام على ما سيجيء قوله وبلن حيث يجب فيه الفاء لعدم اه لانه
صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه تخم لا لان النصب بلن متعين
لقربه وسبقه لكن قوله والاستفهام نحو ان لم يضربك زيد فهل تضربه او مضارع
منفي بما نحو ان لم يضربك فما تضربه وعدم تاثير حرف الشرط فيهما اى الاستفهام
بمعنى الحال ولا ينقلبان الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال من عنوان انقلاب
قوله موضع الفاء بنبه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفي باذا مع

الجملة الاسمية مع انه احصر قوله لاختصاصها بها اى بالجملة الاسمية فالظير راجع الى ماتضمنه اسمية الجملة فتدبر قوله وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة فى قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة وفى مقدرة خبرا لاى ما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قوله بعد هذه الاشياء الخمسة حال آه لاحاجة فى تقدير ان الاشتراط الصلاحية بل يكفى قصد سببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا وادعاء لنكتة فتدبر قوله فانهم يطلقون امثلة الماضى آه اقول الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة قوله وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر آه الامر المعروف بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب بها آه يطلب بها اخرج النهى والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا فى النهى لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام فى الفعل فلم يدخل اسماء الافعال فى التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل آه يشعر بانه جعله بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج النهى وقوله من الفاعل احتراز عن ... قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل شروع فى كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع قوله وفى الصورة حكم المجزوم اى فى حكم آخر المجزوم

والاولى

والاولى وكاه حكم المجزوم قوله فى اسكان الصحيح آه لا خفاء فى ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس آخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فتنزل النون منزلة الآخر قوله فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة آه لا يبقى المقصود بعد كون آخره فى حكم المجزوم ان كان آه ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فى ما آخره او حذف قوله والمراد بالرباعى ههنا اى فى علم النحو واما فى علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعى لا تختص بالمزيد وقوله هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بقاتل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا يعنى فى مضارع رباعى بعد حرف مضارعته ساكن قوله دفعا للالتباس يعنى ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اى فتح الهمزة فقوله فاذا قيل اقتل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرة ليتعين الضم فلا معنى للمتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم يفتح التاء او لم تكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فى اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله اى سوى ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن ثم بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال ما يكون ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف مضاف اى فاعل فعل لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة

فتقدير الفعل لم يرد فى الكلام الا تقديرا او على ما ذكره آه اضافة الفعل ايضا لادنى ملابسة لم يتنبه قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله الاولى الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة ان بعد قوله ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره مما سبق فى تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولكن ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الاقول خوف اللبس الاخصر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبل خوف اللبس فيستغنى عن قوله فيضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء قوله لئلا يلتبس فى الدرج بالامر فى تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفى واحده وقفا والاولى ترك التعليل ويقتصر قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو لم يضم التبس فى ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس فى باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المص وان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء خوف اللبس قوله اى ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما تعتل عينه وعين اللفيف لا تعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب قوله وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى البنى للفاعل منه كما ذكره وتبعية ذكر معتل العين فى البنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من قلم الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى الماضى كما ذكر وتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدى وغير المتعدى هذان قيدان لتقسيم الفعل لا قسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شىء فضلا عن المفعول به ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن بمعنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدى ما يشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم

ما يشتق

ما يشتق هو منه عليه وكانه اذكر قال المتعدى من الفعل قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فقد دل عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم لما عدا الفاعل نحو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فما وقع فى التعريف الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فاوضح بيان تعلق الفعل الذى هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال قوله وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول الذى يبين الحال هيئة اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول فى هذا المقام فان اللازم كالمتعدى له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدى يصير متعديا والمتعدى ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعل نحو تدحرج قوله باب المفاعلة نحو ... او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهوران فى باب التعدية وانما المشهور فى الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما تركا لانهما لا يعديان جوهر الحروف ولا يتصرفان فى معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان فى الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ما ... صاحبته فى المثل فلم يتغير فيه معنى المثل كيف يطلب مفعولا بل حدث فى الكلمة معنى المصاحبة المستقل فى طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل فى التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله ثانيهما غير الاول كاعطى وهى سماعية كثيرة جمعها الى ستين وارجو ان اضبطها واعمل رسالة ينتفع بها الطالبون قوله كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشىء واحد فلا يقال اعطيتنى واعطيتك قوله والثالث من مفعوليها من بابها لا ينقضه ولذا لم يقل من مفاعيلها قوله كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر الى آخره لوجه لتخصيص بيان المشبه به بل هما شاركاهما فى خصائص افعال القلوب ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى نقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعل ضميرا لشىء واحد فنقول اعلمتنى زيدا قاعدا قوله كانهم ارادوا بالمنكر

الظن هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والاولى الشك خلاف اليقين على ما في
القاموس قوله تساوى الطرفين اى وقوع الخبر وعدمه ووقوعه قوله لبيان ما هي اى
تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن هكذا
وهذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح رح او بمعنى ذكرناه يقتضى ان يكون هذه الافعال
لبيان كيفية الجمل الاسمية وبمنزلة الداخلة على الجمل لبيان انها محقق فلا يفيد مع
فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه
ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اى الافعال عنه اى عبارة والمقصود منه التنبيه على
انها ليست من توابع الجمل الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجمل
المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم قوله فينصب الجزئين على انهما مفعول لها
الظ مفعولا بها وكان اراد ان كلا منهما مفعول لها قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اى
هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصل الشارح رح اقول هذا يقتضى ان لا يصح علمت ضربي
زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وتقييد
جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا الى شية اى لا
تخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة عند
الملك فلم يضرنا هذا وفي العباب اى لا تخلنا اذ لا دعى على اغرائك الملك بنا وبالجملة جعل الغراء بمعنى
الاغراء ونحن لم نجده في اللغة قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب
عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات
افادة اخرى كما تقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اى يقع الظن منه كثيرا ويقع قليلا او تقول
لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما
علمت اليوم قوله لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين
لها الا الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام

وكلا

وكلامية غير مقيدة بالتقرير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل
الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص قوله فلهذا قيد جوازه المنبي آه وللا حتراز
عن صورة التقدير فانه لا يجوز فيه ابطال العمل قوله او بواسطة نحو غلام من انت فيه
بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف المحلى الاستفهام وحرف
الجر الداخل عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يسرى الاستفهام في المضاف وحرف
الجر ويصير معتبرا قبلها ولذا جاز تقديمها على كلمة تضمنت معنى الاستفهام قوله والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب فيه بحث
لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من
ان الالغاء واجب في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى
الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصوصى الالغاء والتعليق في هذا الباب ان الالغاء
جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل سياق الكلام فيه بحيث
يفيد الوجوب فتدبر قوله راى البصرية اى راى البصرية اى راى بمعنى ابصر والحلمية
الحلم هو النوم قوله ولقد اراك للرماح دريئة اى ابصر نفسي خلعتها هدفا للرماح ويكون
اراى بمعنى العلم مساغ فيكون دريئة مفعولا ثانيا وعلى ما ذكره حالا قوله ماعدا حسبت آه
لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه
لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان معانيها قوله وهي اما العلم او الظن فالمراد
بمعنى ما فوق الواحد قوله والغاية بذلك لئلا يتوجه تخصيص بيان هذا البعض من المعاني الآخر
فان لكل منها معان اخر قوله بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي يفتخر بشرفه كذا في
العباب قوله بظنين اى بمتهم فظنين بمعنى مفعول قوله لانها لا تتم بمرفوعها او
قيل للنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر
لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك

يقال الاوجه التخصيص ببعض
ولئلا يقال صح

ان تقول سمت بها النقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه
قوله هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعلها والنسبة هي ثبوت
الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان ~~بينها~~
فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام التعريف قوله فكل من الصفة
والتقرير عمدة لو كان بمجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع
له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر
لا بد من بيانه حتى نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع
خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة
فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فينجر الى ان العبارة لا تساعده قوله ولو جعل
الموضوع له آه اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معانى الافعال الناقصة وجعلها
بمجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا يخفى ان مع
ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه
الافعال داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام آه جعل التقرير
بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاظهر
عند المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير
الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفياتها من الزمان وغيره
والتزم دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها تاكيدا للنسبة المدلولة للجمل بدخولها
عليه لا ريب ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير
جعل اللام للغرض لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله
لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلوله
ترك ذكره لتبادره من العبارة قوله وقد يقتضى كثيرا آه التغيير ملاحظة معنى فعل الازم التغيير

بل التقرير

بمعنى

بمعنى فعل ملاحظة معناه واعمال العمل بهذه الملاحظة ولا برازه في مقام التغيير طريقان
جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا كما يقال في تفسير تنهم التسعة بهذا عشرة وصائرة عشرة ويأتيهما
عكس هذا كما ذكره الشارح رح فقوله تامة وكاملا حالا لا انهما صفتان كما توهمه العبارة قوله
وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت قوله من الغرارة وهو الغفلة فان التركيب
حدث من الخوارج حين ارسل اليهم على رض ابن عباس اى ما جاءت غفلتنا حاجتك
اى لم تجدنا غافلين كما تريدنا قوله ارهف شفرته بالضم السكين العظيم على ما في القاموس
قوله لا يحتاج او نجاه وقعد اه ولهذا اجاه المص بالتركيبين اللذين هما وقعا فيهما
لكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقبل في ضبط
استعمال قعد ان يكون الخبر كانه كيرا قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر كانه
احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل قائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان
من المبتدأ والفاعل قوله لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى
الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغنى منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا قوله ثبوتا
ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اى في زمان ماض تنكيره لبيان انه ليس في معين
في الماضي قوله بتيهاء قفر التيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها من التيه بمعنى الضلالة و
القفر المكان الخالي يصف البطي بسرعة سيرها بمنزلة قطا تركت بيوضها صارت
فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان بيوضها لم يكن فراخا قبل
كونها بيوضا ولو كان بمعناه يفيد هذا المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا عطف
وانما ذكره مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم
انها تامة والجملة تفسير لضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه
عطف على يكون قصره والقول بيانها باعتبار معناها لها بالاتفاق وان اختلف في كونها
ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة مع عدم ظهور العمل في جملة بعدها

وكان الم... والطلق ... البيضاء ... مختنق...
والتابع لها باعتبار عدم ظهور علمها في جملة بعدها

قوله وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع الايجاد بمعنى ثبت وفي
موقع جعل شيئا او موصوفا بشيء بمعنى كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون
في مقام الايجاد ايضا كن موجودا قوله ويكون للفائدة هذه مختصة بلفظ كان بخلاف
ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها قوله فيالك من نعمى تحولن ابو سالتغاثة من اجل
تحول النعمى بالضم وهو النعم وضمير تحولن اليه اما الارادة التعدد بالمصدر او بجعل ابوسا
وشدايد لجميع وان كان واحد التعدد الخبر قوله قيل سمى فعلها فاعلا قد فات هذا القائل
هذا التنبيه في محله وهو قوله وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في
مرتبة لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجمع الجزيع
الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس
الخبر على اصطلاح من تسمى الاسم فيه فاعلا سمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا وسما
كما انه يسمى الخبر مفعولا وضرا قوله معلوم عقلا جعل خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة
المص مما لا يقتضيه قوله او تقدير اكقوله تعالى وللتعميم قال ويلزمه النفي ولم يقل ويلزمها
كلمة النفي قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظرف شائعا في تقديره في
المصادر وكل منهما عنه لان ما في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر
الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام سوى ما دخل
عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لابد
لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها آه كان الاهم
الاتم ان يقول وامره كامر خبر المبتدا آه ليكون وجه لا يشكل عليه ما اورده الشارح
ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم آه يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة من هذا التقديم قد علم
حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا قوله نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه الكلام

في تقديم

في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله ثم
يجوز قوله وهي اي الافعال الناقصة الاظهر بسياق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار الا انه حرف
الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى راح واخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل
كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخير المخالف والمراد بالاختلاف
كون المخالفين متاخرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا
من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف
جانب المخالف في الخلاف فانه كمن لفه الاجماع وعدم ضعف جانب المخالف في الاختلاف لانه
ليس في خلاف ما تقرر ويمكن وجهان آخران لتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد
بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف النحاة في
ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه
للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المص في ليس بخلاف الافعال
المنفية قوله ما وضع اي فعل اشارة الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية
دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر
للعائد الى فعل المقاربة اي هو ما وضع قوله على طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال
المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا قال لا نقول عسى الاشفاقية
موضوعة لدنو الخبر رجاء لان قيد الحيثية مراد وكيف لا وقد يكون لبعضها معنى
لا يكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق قوله والانشاء آه
في الاغلب انما قال في الاغلب لان اشال اضرب انشاء لكن مع كثرتها مغلوبة للحروف
الانشائية قوله اما في جانب الاسم فيرتفع ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح
تاويل الخبر باسم الفاعل قوله وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الا وله ان يجعل
منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما قوله وفي تخريج ضمير

افعال المقاربة ح

يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون
عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل
بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان
ويرد عليه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله
واخر وهو ان يجعل آه يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسيا
ان يخرج الزيدان فلا شيء على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني قوله وقد يحذف
ان عن الفعل فالاولى ان يقول المص تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان و
عسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهة قولك آه هذا واضح على تقدير ان يكون زيد
فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبرا او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه
فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول قوله فتخرج عن دنو الخبر لعلمك بلا رف
آه لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله رسيس الهوى من حب
مية يبرح قوله ان يصبح مصبح بمعنى ذهب وانقطع قوله اي كسائر الافعال اي باقي
الافعال وتفسيره اي غير لم يكد وجعل لم اجد قوله قال حبيبة على وزن الطلبة
من الاسماء العربية قوله وفي المستقبل الاول وفي المضارع وكانه لخفاء الحال
اقتصر على الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت وجه التمسك به آه لا يخفى على احد ان
ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه
انما ينفي به القرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد
زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ثم وجه التمسك به تام
والجواب ضعيف قوله وفي الدعوى الثانية آه لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات
لانا نقول جعل اذا مستقبلا فكان من خطاء ذا الرمة اي انه ماض وكان تخرج
ذو الرمة اما الغفلة عن تغير اذا او سد الباب اعتراض القاصر قوله لكن لا يثبت مدعاه

وهو

وهو مجموع الامرين قوله بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يدل على انه
جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال فلا فائدة لهذا الكلام
الا اطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت مواخذة يعرفها الفطن فتفطن
قوله وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال لان المقح ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال
خبره مع ان كذلك وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض قوله وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده بمعنى بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الفرد لذكر كل لكان اقرب وكان
ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما
وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر
الى نوعين قوله وفي ضمن التثنية والجمع اي كما هو مفهوم في صريح المفرد قوله ولا شلت
عشر الشلل اليبس في اليد او ذهابها يقال شلت مبروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع
وهذا التعجب من حسن الرأي قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس آه يمكن ان
يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شلت
عشره ليس كذلك قوله وله اي لفعل التعجب او لما وضع الاوجه هو الاول لان تعريف الشيء
ليتاتى الحكم عليه لا للحكم على التعريف قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه
ورغب فيه قوله وما امقت الكذب في القاموس مقته اي ابغضه قوله وانما قيدنا التقديم
والتاخير الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل معرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر
التقديمات الجائزة في غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل
التعجب التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع آخر قوله واجب لا يخفى على الفطن ان
شيئا من الجوابين ليس بالمسكن والماء البارد لا يحصل بهذه الموارد والاحسن ان يقال المراد
انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر ما بعده لمنع فعل التعجب هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر
من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن قوله من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم

دعويين وجعل التمسك شرا لهما وقد قدح في التمسك الاول

ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر

اتهر ذاناب لاشر حقير فالمعنى شئ حقير احسن زيدا الا امر جلي واما من جعل المعنى شر اهر
ذاناب لاخير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى احسن زيدا شئ الا
شئ فيلزم استثناء الشئ عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل
شئ احسن زيدا وهو مناسب بمقام التعجب جدا قوله قال الشارح الرضي هو قوي وانما لم
يلتفت اليه المص لانه لم يكن ح احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام
فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا القول قوله والمجرور وانما عبر عنه به لان الباء لزائدة
كالعدم فمع ذكره كانه لم يذكر ولانه للزومه كالجزء من الفاعل قوله ومفعول عند الاخفش ويؤيده
جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري الخ ويمكن ان يقال الخطاب
للحسن والباء سببية اى صر ياحسن حسنا بزيد قوله بهذا اللقب اراد باللقب التمييز لا العلم المخصوص
كما هو المتبادر في اطلاق النحوي والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح
او ذم كما هو في نظايره ولا داعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة قوله او مميزا بنكرة
منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد
الاحتراز عن المجرور بمن كما في فانك الله من شاعر وكن ان تريد به المنصوب محلا فاحترز به عن
ما بحسن التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فافهم واتى بالتفصيل رد المذهب الى على
وسيبويه قوله لقيام لام التعريف العهدى العهد الذهني لي لا يرد مطلق ولا يخفى انه اذا كان
زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا
التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا
انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه
صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم
على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ الا انه لا يحسن تقديم التفسير
على الابهام قوله اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا

وان يكون مفعولا وظني ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل
بالمفعول يتعين المقدم الفاعل قوله حقيقة او تاويلا لا يختص التعميم بل المطابقة في الجنس بل
يجرى في المطابقة في غيره ايضا فالانسب تاخيره قوله من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا
يريد ان في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم
الادغام اذ اصل حب على وزن حسن وفي الصحاح تغضب وعند صاحب القاموس حب
سم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب قوله والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية
الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا
نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما هو في رطل زيتا فالعامل كلمة
ذا او الضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فيه مصادرة
لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله اى برحبا بالضم مصدر
رحب على وزن كرم وعلم معناه الاتساع كذا في القاموس قوله ففيه من حروف الجر تسامح
ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه مع الباءات فرق بين المعدود مسامحة والمعدود
حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة
عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر
ايضا الا شاذا قوله اكثر اما يطلقون الغاية آه فيه انه لا يلزم ان يخص من الابتدائية بالافعال
الاختيارية التي غرض ولا يصح على الغد من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية
النهاية اى لابتداء له نهاية ولا بمعنى المسافة الحقيقية او التنزيلية قوله وعلامة صحة الموصول
في موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من في فقد كان من مطر اى شئ من مطر
مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اى مطر صلة
لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات الموصول قوله او هو وا رد

يستعمل في ابتداء او لا نهاية له
كالامور الابدية واما تفسير الغاية
بمعنى المسافة فبعيد بل يكون استعماله
في الزمان مجازا الا ان يراد ح

على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل قوله فهي بهذا المعنى مقابلة
لمن اى في الجملة فان من اما للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرها قوله فلا
يقال حنانه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر لمجرد كونه بمعنى الى ولاصلبنكم
في جذوع النخل الجذع الساق قوله والمصاحبة في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى تارة ح
بالمصاحبة قوله والالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون الفرس في مكان
بقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء وما وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اى في الثلاثي
المجرد وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غيره اى في غير الخبر الواقع آه بهذا يدل على ان ما يذكره
من غير تقييد بالتسع قبله فاستعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على سماع ولا
تقييده به وقيل التعدية مقصورة على السماع قوله واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات
بشئ والنفي عن غيره وجرى على المجهول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد الثبات
لا الحصر اذ لا يصح زيد اخ لعمرو اذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الاضافي في
مورد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر قوله وبمعنى الواو في القسم لم يقل
بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه قوله لعدم احتياجها الى
المعرفة لا فرق بين رب وساير حروف الجر ممنوع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها
فالوجه على ما بينه الرضي انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانه اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين
فلا يجرى فيه القليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة وكن ان تقول مجرور رب في معنى التمييز معنا
لانه للتقليل كما ان كم للتكثير فغيره عدد آخر طالب التمييز وهذا وجه وجيه وان خلا بيانهم عنه
قوله ويستعمل في معنى التكثير ويقوله اشترط وصف مدخولها وان التزم موجبه من التعليل
قوله سبف صيقل اى مجلو قوله وواوها اى واو رب في حكمها او لا يحسن تشاركها بالدخول على
نكرة موصوفة وكان المص لم يقل واو رب في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها

كانه اشار الى ان الواو ليست واو رب بل نائب عنها وهو المشهور حاملا وحكمها

على الضمير وقال وتدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت في مجرد اختصاص الواو
بالنكرة الموصوفة دون الضمير دون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها
على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحير عامرا او غامرا القام الخراب
والانيس المؤانس وكل ما انس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام بعض الباء
والخنف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك في القاموس
قوله لان ذلك تعسف وجوب ارتكابه للفاء وبل يستقل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا
قوله انما يكون عند حذف الفعل ~~قوله عند حذف الفعل~~ قوله عند حذف الفعل
خبر يكون وقوله لغير السوال خبر ثان اى لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون
الا لغير السوال وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر خبر الغاء المعنى فافهم
قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم لا يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم
بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السوال وغيره
مع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معان كثيرة شايعة غير القسم بخلاف الواو
قوله مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ
الله لكان اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح الخ لكن يرد انه لو قال الباء اعم من
الواو لكفى قوله ويتلقى اى يجاب يقال تلقيته كذا اى القى اليك فحل الكلام قوله
ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام وجعل القسم ملقى اليه جوابه
تجوزا فصار حاله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب
مع الكلام في جوابه او ان او حرف النفي قوله اى توسط القسم بين اجزاء آه
تنازع اعترض وتقدم في ما يدل عليه فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار
الشارح قوله اذ المقدم يرتسمه بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة
الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة ان لكان لاخ وجه واما الباء فحمله

مالا زيادة ثم فيه شئ وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثل مثل وهو الله تع لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول
بالقبول ونحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح
فيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشئ ليس مثل
مثله بل المشارك للشئ في صفة مع كون الشئ اقوى منه فيها وبمنزلة المثل
مثل المثل بمنزلة الملحق به المتقارب ومنه مالا زيادة فيه للكاف بل المراد
بهو المثل ويرجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم
سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجح الثاني ان الحكم بزيادة المثل يوجب
دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف يتوهم
خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضع هو له
ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب
فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تع اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى
تحكموا في الاكتيال وتسلطوا قوله يضحكن عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام والانهام
الذوبان شبه ثغر بين اللاتي يعلوها الريق بحباب الغمام الذائبات قوله
الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق
تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا ان يدعي اصالة حرف الجر في عملها وفرعية
هذه الحروف قوله فلان معانيها معاني الافعال اه لم يرد ان هذه الاحرف
بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها لانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني
في الحال والتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المنصوص بها الانشاء والشايع استعمال الماضي كصيغ العقود قوله اي بعكس بابقائها على حذف
المضاف كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ ما ثلثة ضمير لها وعكسها في
الانشاء

جع والا

جع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثنائها من هذه الحروف
فان قلت ان اريد لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فان يكن ايضا
كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكره من الموجب
لا يوجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلام
اذ لا ينكر صحة زيد قائم ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصو
دا لذاته اولا واسم ان وخبرها ليسا كلاما بل جعلا مفردا فهي ليست في صدر كلام
وقعت فيه قوله ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح
سمع العمل في ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما
كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد
ذلك في حال اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغى على الافصح والا
وضح لكان انفع قوله كما وقع في بعض اشعارهم ليشعر بان السماع ليس
على الجميع وقد عرفت انه مختص بليت قوله فان المكسورة لا تغير معنى
الجملة قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك
انه لم يبين لان وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله
في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت
ان بناء على ان كسرت مسند الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف ان والمراد
بهذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام
اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمل الشارح الرضي رح
يتجه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل مما
يجب كون ان في ابتداء الكلام وقرينة عليه في شرح كلام المتن حيث قال
وكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم كونه شيئا

مواضع الكسر منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول
ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن قوله حال كونها مع جملتها
فاعلة نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتداء ولا
مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي
انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان
وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مدرج في الفاعل على اصطلاح غير المصرح
مدرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت
اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول
والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه
الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف
لما عرفت من تعريفه المضاف اليه فلم يغن ذكر المجرور بحرف الا كما يشعر به كلام الرضي
قوله وقالوا لولا انك اه خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد
والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل والكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتداء وقد
بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب
بعد لولا الاسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال
لانه عرف سابقا ان خبر المبتداء بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية
لا يساعده قوله ولو انك لانه فاعل لانه لا سؤال يدفعه قوله نحو لو انك قائم
صوابه لو انك قمت كما ستعرفه في بحث حروف الشرط قوله فان جاز في موضع
التقدير ان اه ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الاخر فلا يرد انه
كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه ونظائره مع صحة
الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتداء او خبر مبتداء اقتصر الرضي على الاول

والثاني

والثاني من زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت لاستلزامه الحذف قبل الحاجة
لكن في كونه مبتداء بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة
بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير
وبالجملة قوله واكرامي ثابت له يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان
المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتداء ثم المفعول ثالث
الخبر للجزاء لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتداء في مقام تعليل
وجوب الفتح قاصر قوله فمن جملة اشباهه قولهم اه انفع اشباهه واجدرها
بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تع لا جرم ان
لهم النار بالفتح وغالب القراء الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل
وزائدة كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى
القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه عن العرب لا جرم على وزن
الرشد بمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد
بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به
القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعد نظرا الى
الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات سقاط
الميم وزيادة ذا قبلها بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة
ان بالعين فتلك ستة من به لا من ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظ ومن جملة
ما يتوهم انه من اشباهه قد كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين
الفتح لان ما زائدة كافة وغير كافة التي هي زائدة مع الكاف الجارة للا
تشبيه بكان قوله جاز العطف على اسمان ان لفظا جاز لم يرتبط بما قبله فكانه

خفظ كتابة المتن واعرض عن الربط ونختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف
عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول وتبعه الرضي واو ضحه
قوله حيث يكون علمت فيه مع معموليها بتأويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين وتركه
مفعولي علمت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق
بها نائبا عن مفعوليه كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على
محل اسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة
حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع فما سوى البدل
كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل عن ايضا
والجواز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان اه قال الشيخ الرضي البدلاء
والكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان
اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد خبرا لاثنين
متغايري الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير
مختلفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز
في ان زيدا وعمرو قائمان عندهم على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد
في الخبر واحد لان العامل في خبر ان عندهم ما كان قبل دخولها وما ذكره المص
مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو بهذا ولا يذهب عليك
ان عبارة المتن توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي
في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في اشتراط البناء مطلقا
بل في قسم من البناء بان يكون المبني هو الضمير فالواضح في اشتراط البناء مطلقا
بل في قسم من البناء بان يكون المبني هو الضمير فالواضح ترك في لينصرف الخلاف
والمثال كلاهما الى الحكم قوله ولكن في جواز العطف اه خلافا لبعضهم قوله

وهو

وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبلها الى ما بعدها قوله ولا يجوز في سائر
الحروف المشبهة اه خلافا للفراء قوله اذا فصل بينه اي بين الاسم اه وذلك
الفصل لا يكون الا بظرف وهو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر
نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد
ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على
واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد تكرر
اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لبك لواثق وهو قليل وقد يدخل
على ان اذا قلبت همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا قوله واختاروا تقدم
ان اه لجعلوا العامل في التقدم لشرف العامل على ما ليس بعامل ولان
العامل يستحق التقدم على معموله صرح الرضي بالكل ويمكن ان يقال اختاروا تقدم
ان لانهم لو قدموا اللام لادهم عملها والفاء ان قوله لفوات بعض وجوه مشا
بهتها اه ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر صريحا اي لكون الغالب الالغاء لم يذ
كر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكو
فيون يوجبون الالغاء قوله ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر اه بهذا لا يغني عن
اعتبار طرد الباب كما يوهم ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته لطرد الباب
قوله اي من الافعال التي يعمل في دواخل المبتداء والخبر لا غيرا دخل لاغيرها
بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض بنجيبه قال قوله لكن الرضي على المقدمة
ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا اه ليس بوجه الاولى ان يقول واذا دخلت
على الفعل من افعال المبتدا لكن عدم دخولها على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء
فتامل لا تقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على الاسم ويوهم فساد لانه يقول المراد
على الفعل من افعال المبتدا لكن اوجب عدم دخولها اه

لا غير من الافعال وجواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون
الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتداء والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل
المبتداء لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد
قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما ويقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل
مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الجزء الاول
اذا فصل بينها وبينها وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثا
لين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا
ان المخففة وقالوا انها اللام نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون
بان اللام لم يجيء بمعنى الا والا لجاز جاءني القوم لزيدا وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص
بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن
نقول لا يبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله وان كلا لما ليوفينهم لا يبطل انكارهم عملها
قوله كالمكسورة تشبيه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الا
ستعمال والثقل قوله وان كلا لما ليوفينهم لام جواب القسم ولام ما اللام الفارقة زيدت ليوفينهم ح
ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي قوله ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان
الشرق بمعنى اضاء والثدي يذكر ويؤنث والحقة بالضم وعاء
من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر حقتان وشبه اي انه نزل حقتان ولا
يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنية
بتأويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي اذ ليس حسن
الثدي في كونها عظيمة غاية العظم قوله ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة
فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل فلا يلزم

ان شرح

تقدير شيء عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المخففة
المفتوحة قلت ان قد يعمل وقد لا كان لا يعمل اصلا في اللغة الفصيحة وهي المرادة
بالاستعمال الافصح فرجح تلك اللغة كان المخففة في انها لا تعمل اصلا قوله ويجوز
ان يقال اه وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال ههنا وتخفف فتعمل في ضمير
شان مقدر وههنا تخفف فتلغى على الافصح ولعبارته في بحث ضمير الشان
حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت قوله فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف قال الرضي نقل الحركة الى المتحرك قوله وكلمة ان تحقق مضمون الجملة
والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة
فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك اه في الاصل
بطلب دركه السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق
ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون الاستدراك
بمعنى انه تدارك ما فات المتكلم بابهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام رافع
للتوهم قوله نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء هذا المثال مما اثبته الرضي واحكم القرآن
حيث وقع فيه ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فمنافاة ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن تخفيف حرف يثبت به
بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليه وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغا
يرين لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية
المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا
قوله فالجزآن منصوبان على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت
زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء
منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين

بالحالية فالاوجه ان الفرابعل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع
وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند
المحققين قوله كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس
عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارفع الصوت دعوة رواه الرضي رفعه قوله
لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار بالكسر ... الغوار ... كثير الغارات
قوله اذ كان استشهاد ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجيب اه ومنه ما وقع
في كتابة علي رض كتبه علي بن ابو طالب قوله بعد ما جزم بوجود الجر
بها اه الجزم بوجود الجر لبعض هذا التاويل والحاجة الى التاويل للابقاء
بجر لعل للاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع عن عقيلي
قوله ولما كانت هذه الحروف تتبع المعطوف اه اي تتبع العامل للمعطوف
قوله كما ذهب بعض الى ان بل الخ ما هو المثبت في الكتب الا بعض
النحاة ذهب اليه اما انه بعض اخر فلم نطلع عليه قوله فالاربعة الاول
للجمع اعم من اه فالمعنى لافادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع
الواو وحده من موضوعات البواقي وليس المراد اجتماع اه ولا اجتماعهما
في كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك وقعا في الفعل
الاولى فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو وانساثان قوله فقولك جاءني زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله قولك مبتداء
لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا
الخبر وانما وقع لنقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او عمرو
او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل
من احدهما دون الاخر فالخبر قوله بخلاف اه فغفل الشارح وظن ما قبل

قوله

فقوله بخلاف اه تاما واقتصر عليه قوله والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب ان يكون الشيء في المحل فقوله الترتيب على
معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة ثانيا نسبة المتكلم وقد يكون
الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع وان سلم فلعل عبارة المصنف بقوله
بغير مهلة وبينه على انه فات منه قيد لا يتم بدونه لانقول يفهم من مقابلته
بلا مهلة مع قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام
قوله مفرد بمهلة اعلم ان الفاء او ثم قد يصلح في التركيب واحد بان يكون
المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه
عقيبه بلا مهلة فحينئذ لك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف
عليه وان تعطف بثم نظرا الى انتهائه وتراخيه عنه قوله من
وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل قوله
على رجالهم على وزن العلامة جمع راجل بمعنى الماشي كذا في القاموس
قوله هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة
كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقي له وكانه لم يتذكره الشارح في
هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقع في هذا الظن اه والحواشي
الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي تمثيله للجزء حكما بقوله
نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي
للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء
حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة
ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو قرب القوم حتى
زيدا او كجزء بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن

انه يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق
في الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل
لكثرة تخالطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي
الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى
على الملاقي ضعف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الا
ضعف او الاقوى ليفيد عطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة
او ضعيفة بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان
يدخل على غير الجزء الا ان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف
قوله لا حد الامرين الكنفي المص في هذا المقام بنقل ما لا بد منه
فلم ينقل او الامور ولا غير نظير في هذا الكتاب حال الكلام ما يتضمن كلمتين
واذا تنازع الفعلان قوله اي غير معلوم عند المتكلم هذا في او لشك
اما او للتفصيل كما في التفصيلات واو للابهام فهو المعلوم عند
المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل
والابهام لا يخرج عن الامرين واما ما اجاب به بعضهم فلا يدفع الاشتباه لانه وان
كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزمه دخول النفي على احد الا
مرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لازمة
لهمزة الاستفهام اي غيراه لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى
غير المفارق ويستعمل كثيرا في الكتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جاز
المفارق انما هو في اللازم المنطقي قوله بعد ثبوت احدهما اي احد
المستويين عند المتكلم على ان المراد بالاستواء في علم المتكلم وربما
يتوهم ان الاقرب ان يراد بالاستواء في الاعراب في الاسن دون التفهيم

لانه

لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو قوله لطلب التعيين لا يخفى ان هذا في ام المتصلة
لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فانه
ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد الطلب في اصل وضعه كذلك
وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يغني عن التكلف الاخر في قوله كان
جوابه بالتعيين الى اخره واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة
الكثيرين ان سواء خبر مبتداء هو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذار
ك وعدم انذارك وجعل بعضهم سواء مبتداء لان المضمون وان كان
معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بالجعل مبتداء من جعل
اسم هو في صورة الفعل ونتيجة ان ام لا تفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة
وام لم تبقيا على حقيقتهما بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يخبر سواء على اقمت او قعدت
وقال الرضي سواء خبر مبتداء محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان
لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت او قعدت في معنى الشرط اي ان اقمت او قعدت
فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرف الشك والهمزة
اي الهمزة وام للشرط الذي هو للشك بكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما اذا كان
بعد ان وانه لا يحسن ويستقبح الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي
على الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تقوية للقرينة
قوله لان ما كان صحيحا لا يعد ضعيفا الكلام في عدم عده ضعيفا مطلقا
اما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر قوله وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض
على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على الاثر او بالجمع
بالاضافة الى الجواب المتعلم اولا ولذا صرح بنفيها اذ قد يكتب بنفيها ونحن نقول
الاجابة انعام المسؤل لا رد السائل فالجواب بما يطلب ونفيهما تخطئة له

في اعتقاده ولا اجابة لسؤاله فالجواب بالتعيين دون نعم كليهما وح الجة الى
الاولى لان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يختص نعم ولا بالنفي الا ان يقال
لا ان ثل لنفي كليهما فافهم ثل قوله واما المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول وح مثل
الهمزة للشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها
مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى هل تستوي الظلمات والنور واعترض
على قولهم انها لا بد ان تقدم عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم
صحته واجاب المصنف بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة
من حروف العطف بل يكون من حروف استيناف الكلام على تقدير عده من الحروف
العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اي بل هي غيرها شاة وقال
يتجه عليه انه يؤل المنقطعة ح الى المتصلة وفيه ان معنى ام المنقطعة الا
ضراب او الاستفهام سواء كان بالترديد كما قال الزمخشري على معنى ام المتصلة
ام بدونه كان يقتصر على الى ان شاة وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بون
بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله
عطف قصة على قصة كما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤل بل اهي
شاة بقوله لنا بل الشك والتردد فيكون اضرابا عن الاخبار بعنايتها
بالاخبار وعن الشك والتردد فيه قوله وعن الثاني ان الواو الداخلة على
اما الثانية لعطفها على اما الاولى هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول
الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احديهما على الا
خرى لئلا يجعل حرف العطف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الا
ولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف
الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في

حكم

حكم الترتيب والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة
حتى قبل التزامها فيها دون لكن للزوم مصاحبتها غير عاطفة بخلاف لكن قوله
فالحكم ههنا للمعطوف عليه نفيا على خلاف لكن العاطفة على النفي فان الحكم الثابت
لما قبل لا لا يثبت له بذكر لا فهي تكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي عما بعده
لا فيكون لا اي بعدها قوله حرف التنبيه الظان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل
اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله
بصدر بها الجمل كلها الخ ولا تكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة
فانها تقع حيث وقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة
فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل
بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا
تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وفرق الفتى ح بين اما والا فقال اما لتحقيق الكلام
الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا
كالاحرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان
زيدا قائم انتهى كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه ومن ههنا اسبان
يجعل ما بعدها مكسورة قوله يا ايها استعمالا لان يا تستعمل للقريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آي واي وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها
القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب موارد
الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء الا هي
ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها كذا
في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين
وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء

كما في الرضي قوله فلو قال احد ابا زيد ليس كاه قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد
في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله ص لو كان على ابيك دين فقضيته
اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي صلعم فدين الله تعالى احق فانه ايجاب
لشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه يخفى على المتامل قوله
ويلزمها القسم استعمل اي حذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله
كلمة ها التنبيه نحو اي ها والله ذا الا انه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار وفي ها التي
ثلثة اوجه حذفها وفتحها الف كلتين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير
حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله
وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله لمن قال هو فضالة بن شريك
قوله من جوى جهش في القاموس الجوى هو باطن والحرقة وشدة
الوجد والداء الصدر وكما في للمقام حسن قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل
المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف
الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال معنى انها لم تفعلها في الذي وضعها
الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء فانها التاكيد كما كانت
اولان نها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزائد
من عوارض الاستعمال قوله فقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذلك الاسمية
نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه ويعلا لا للتنبيه نحو الا ان قام زيد
قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون بعد مع لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييد
ان المكسورة بقلة زيادتها مع ما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة لا الزيادة
بين لو والقسم حتى يلزم قلتها وذلك ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف
بالقلة في الصحاح ان يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله

نعم وما

نعم وما ليهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة
ووجهه خفي ووضح منه موضع زيادتها انها لم يذكروه قوله كان ظبية
تعطو الى ناضر السلم ويروى الى وارق السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين
والظبي عطو شديد وكعود يتطاول الى الشجرة ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارق
والشجرة الخضراء كل ذلك في القاموس قوله وقلت قبل القسم وان كثرت قبل القسم
الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل قوله في بلاد لا جور سري ووما
شو الجور الهلكة على وزن المعرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم ان الشارح الهلكة
جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لعين بخط الجور جمع حائر
قال الجوهري الهلك الهلاك في القاموس الجور بالضم الهلاك وجمع اجور وفي شرح الا
آخر بافكه حتى اذا الصبح متعلق الجار والمجرور متعلق بشو ومعنى البيت ذلك الم
جل العاشق سرى في بلاد المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا انار الصبح الحق
الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك
الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف
الزائدة وكذا ما في حيثما واذ ما لكنها لم يجعلوها من الحروف الزوائد لان لها
اثرا في الكلام وهو كف ما لحقته عن العمل وتصحيح دخولها على الفعل
في الكلام وكف حيث واذ من الاضافة وتصحيح كونهما جازمين
قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء
ودفع الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية
ويرون تاثيرها اللفظي كالكف في ما فعلمن تدبر هذا كلامه ونحو تقول اذا لم
يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر اذ لا يخفى ان الحرف
الزائد لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة

بل المعطوف

الله ذا

أعم بحسب المعنى

او بواو

بيات

ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم
على زيد لولا كلمة ما بل بها يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما
تفدير مضر بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول
للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات
بمنزلة حروف المباني التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ قوله فهي
تفسير كل منهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير العزم ما في
معنى القول قوله اي بفعل منزل في معنى القول اه اشارة الى توجيه ظهر
فيه المعنى للفظ بان للمعنى ظرف اعتباري يتعادله اداة الظرف نعم اعتبار
اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع حيث قال الهندي انه على القلب لكن
جعل القلب فيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او
على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعول المقدر
للفظ غير صريح القول فقوله مختصة بما في معنى القول الا انه جعل
الرضي ما بمعنى القول في معنى القول الغير المصرح القول المقدر من مقولة
ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة قوله فقوله ان اعبدوا الله
تفسيره اشارة الى وجه قوله فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا
الا قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك
بالاية في انه تفسير مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا
الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقدير التفسير لما امرتني امرتني بقوله
اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالتفسير مفعول
قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول كالفعل الماول بالقول في
عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس

من جملة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم
المقدر فقوله تعوا خر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست
ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم
هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تع الزانية
والزاني فاجلدوا الاية على مذهب سيبويه قوله او تقديرا نحو هلا
زيدا ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل
بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة
زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني قوله والهمزة اعم تصرفا جعل
تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف
الى الضمير لادنى ملابسة لانه عني به التصرف فيه وكذلك ان يجعل التصرف
فعل الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل
فيها هل وكلما يدخل يتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء
فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من
وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي ويختص هل
باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير بالاثبات نحو قوله تع هل
ثوب الكفار اي الم يثوب وافادتها فايدة النافي حتى جاز ان يجي
بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تع هل جزاء الاحسان الا الاحسان ولان يدخل
الباء المذكورة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم
قوله بادخال الهمزة على ثم اه يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا يدخل عليها
العاطفة ويدخل على هل قال الله تع فهل انتم مسلمون وقال الشاعر
هل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ويقرب منه

الا الاحسان ح

ان تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فا تكرمني وتقول اسلم عليه
هل يلتفت الي والهمزة لا يجي بعد ام ويجوز في هل وساير كلم الاستفهام
كذا في الرضي واعلم ان بهذه الصور ايضا مع موجبا ان تكون هل اعم تصرفا
قوله واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني اه ذهب المحقق التفتازاني الى ان لو
موضوعة كذلك وكانه ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع قوله
وما كان حصوله مقدرا في الماضي اه فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود
والمعدوم كما حقق في محله قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا اذ
استلزم الملزوم لانتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون
انتفاء الاكرام سببا لانتفاء في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا الاستعمال
توهم المص اه قد صرح المحقق بسبب تخطئتهم والجزاء مسبب قد يكون اعم
من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى
وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط
ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفائه من انتفاء الشرط
انتفاؤه قوله اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه
بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع
موقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر
ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا الفعل لا لالة لو على ماضيته وبان المراد
موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب
وضع انطلقت موضع منطلق ويجعل لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وي
اول ما جاء في كلامهم من امثال واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل
ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة صلة او الشرطية

فقال ان شرط سببه

شرطها يذ يوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري
قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك
في اه دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح لترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا
مبهما وعجبه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى
اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا لا زمانا
الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندي صحح
بتضمين معنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن
نقول اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم
لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان غير الظرف ينصب بتقدير في بلا ظنة
قوله واحترز به عن توسط القسم اه الرضي بتقديم ما يطلب خبرا مع المبتدا
لم يدخل عليه نا سخ او دخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن
توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور
التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط
فلا بد من ذكره قوله اي لزم القسم اه جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط
مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول
وكان الجواب له يدل على انه ضمير لزمه لغير القسم في قوله وكان الجواب للقسم
لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه قوله لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم اه فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم
كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه انه يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما
ووجوب كونه غير مجزوم قوله وللشرط ايضا لكونه اه فيه بحث لان الجواب
بمجموع القسم وجوابه لا لمجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب فان

فلم يحضر القسم

جواب القسم معنى فی مجموع الشرط والجزاء قوله فیکون باعتبار التقدیم والجواز
کلیهما نشر علی ترتیب اللف لان تقدیم الخبر مقدم علی جواز الفاء القسم
فی الذکر وفی قوله انا والله ان تاتنی اتک تقدیم الخبر مقدم الخبر شان علی جواز
الفاء القسم لکن فی قوله وعلی الکل المعنی بهذا اشارة لتقدیم خبر الشرط وجواز اعتبار
الشرط فیکون النشر باعتبار التقدیم علی غیر ترتیب اللف وباعتبار الشرط
علی ترتیبه نظر لان تقدیم الخبر کما انه مقدم علی جواز الفاء القسم علی المعنی
الاول مقدم علی جواز اعتبار الشرط علی المعنی فیکون النشر علی ترتیب اللف
وجواز الشرط کلیهما وان ارید اللف باعتبار مثالی انا والله وان تاتنی
والله فهو علی المعنیین باعتبار التقدیم علی ترتیب اللف وعلی المعنی الاول
علی غیر ترتیب اللف باعتبار الفاء القسم واعتبار وعلی المعنی الثانی علی ترتیبه
باعتبار اعتبار الشرط والفاء فکلاهما مما یتعجب منه الناظر ویجعل نظره عن الاحاطة
بتقصده القاصر وقد بلغنی نسخة لا یسخ علیک الشیء وکانه اصلحه بعض من
اصلح کتابه لکونه مجازا من عنده بهذا والاولی والانسب لسیاق الکلام
جعل ضمیران یعتبر الی القسم لانه فی مقابلة وجوب اعتبار القسم علی تقدیر
اعتبار القسم علی تقدیر تقدمه اول الکلام قوله وان اتیتنی والله یحتمل العطف
علی قوله انا والله فیکون مثالا لتقدم الشرط ویحتمل العطف علی قوله والله
ان تاتنی فیکون اتک ویکون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقدیم
الشرط علیه او غیره من تقدیم الشرط والخبر معا قوله وانما اورد فی هذا اه نص
علی ما اشار الیه التسهیل المکی قوله او مقدره کملفوظه فی صدر الکلام مقدر
کملفوظه مطلقا المقدر فی الصدر کملفوظه فیه والمقدر فی وسطه کملفوظه
فیه فلا وجه لتخصیص البیان بالمقدر اول الکلام قوله فانه لو کان جزاء الشرط اه

قال

قال الرضی فی بحث ان نحو ان ضربتنی اکرمک بالجزم اکثر من ان ضربتنی فاکرمک
قوله فانه لو کان جزاء الشرط یلزم الاتیان بالفاء الا ان حذفها لا یجوز الا فی
الضرورة ولهذا زیف قول من استغنی عن تقدیر القسم بتقدیر الفاء لکن
فی لزوم الاتیان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان یتوسع فی قوله الاتیان
بالفاء واعلم انه قد یقع الشرطیة فی مقام الشرط فاما ان یعتبر الشرط الثانی فیجعل
مجموع الشرطیة جزاء ویدخل الفاء علی اداة الشرطیة الجزائیة واما ان یلغی فیجعل
الجزاء للشرط الاول کذا ذکره وقد یتقدم الجزاء علی الشرط فیعقد مثله جزاء و
یجعل التقدم دالا علیه عند البصری ویجعل مع تقدمه جزاء عند الکوفی
ویلتزم معنی الشرط کذا فی التسهیل قوله واما التفصیل قال الرضی وقد
یحذف اما لکثرة الاستعمال وانما یطرد ذلک اذا کان ما بعد الفاء امرا ونهیا
وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا یقال زیدا فضربت ولا زیدا فضربته
بتقدیر اما وما وقع فی توجیه ما فی اوائل الکتب من قولهم وبعد
فان اه من انه بتقدیر اما من عدم تقدیر النقد برکما ینبغی قوله والحکم
بان کلمة اما للشرط للزوم الفاء اه ولم یحکم بکون اذ وحین مع انه یقال
زید حین لقیته فانا اکرمه واذ لقیته فانا اکرمه ولا ذ شواهد کثیرة فی القرآن
لعدم لزومها بل جعلا حین الاتیان بالفاء ظرفین جاریین مجری الشرط وانما جاز
اعمال المستقبل فی الشرط الماضوی وان امتنع وقوع المستقبل فی الماضی لان
الغرض لزوم وقوع تلک الافعال المستقبلة حتی کان بهذه الافعال المستقبلة
وقعت فی الازمنة الماضیة وصارت لازمة لها کل ذلک لقصد
المبالغة قوله مما فی حیزها ای حیز فاءها هذا هو الوجه دون الاخر لانه
لا یصح التعویض بجزء مما فی حیز اما مطلقا ما لم یکن فی الفاء فانما
جزء

فی جزاء اما معمول الشرط کما انتبه للمذهب الاخر وفی قوله جزء مما فی حیزها مطلقا اطلاق
فانحل ان لا یجوز فی اما زید فمنطلق اما منطلق فزید وفی اما یوم الجمعة فانی منطلق
اما ان فانا منطلق یوم الجمعة قوله وهذا مذهب سیبویه قال الرضی وتبعه الهندی هذا
مذهب المبرد واختاره اللقی قوله عمل ما بعد الفاء مطلقا وقد رعلا بمعنی مهما
وتقدیره ظرفا ای زمانا او وضع وابعد عن التکلف قوله واما تقدیره علی تقدیر رفع
مهما اه رد هذا المذهب بانه لو کان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما یوم الجمعة فزید
منطلق مرفوعا علی وجه الاختیار بتقدیر فعل رافع ای مهما یذکر علی صیغة
المجهول مع انه لا یجوز الا علی تاویل مرجوح هو تقدیر العائد ای منطلق
فیه ولجاز نصب زید فی اما زید فمنطلق بتقدیر ناصب مع انه لا یجوز والشارح
اختار تقدیر الکون وجعل هذا الایراد ردا بتقدیر الذکر ولا یخفی انه یرد علی تقدیر الکون ایضا
لو جاز رفع زید فی اما زید فمنطلق بالکون المقدر لجاز الرفع فی اما یوم الجمعة
فزید منطلق اعلم ان مهما یکن بمعنی ما لا یعقل سوی الزمان صرح به المغنی فمعنی
مهما یکن یوم الجمعة ما یکن یوم الجمعة ففی یکن ضمیر الی مهما لا بد منه فلا یصح تقدیر
اما زید بمعنی مهما یکن زید لانتفاء ضمیر یربطه بمهما وکذا تقدیره مهما یذکر زید الا علی تقدیر
جعل مهما بمعنی الوقت وتقدیر العائد ای وقت یکون زید فیه وح لا بد من تقدیر
عائد الیه فی الجزاء ایضا فقولنا اما زید فمنطلق فی تقدیر ما یکن زید فیه فهو منطلق
فیه وقد انکر کون مهما بمعنی الوقت الزمخشری فی تفسیر قوله تع مهما تاتنا به من آیة
وقال هو افتراء علی لغة العرب لکن اثبته ابن مالک ووافقه الرضی وتعقبهما المغنی
بانه لیس فیما استشهد ابن مالک شهادة لکونه محتملا وبالجملة تبین ان الظاهر مما
هو المذهب الاول قوله وجواز اما یوم الجمعة فزید منطلق برفع الیوم بتقدیر الی
عدم جواز ها بلا خلاف عدم الجواز بتقدیر یذکر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا

بتقدیر

بتقدیر العائد قوله تقول الشمس فلا یبغضک اه هذا ردع للمخبر ونفی لخبره وقد
یکون بیانا لکون ما الحق به المتکلم منکرا کقوله تع واتخذوا من دون الله آلهة لیکونوا
لهم عزا کلا قوله وقد جاء ای کلا بمعنی حقا وح یجوز ان یجاب بجواب
القسم نحو کلا ان الانسان لیطغی وان لا یجاب به نحو کلا بل تحبون العاجلة
قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم یقید لم یصح قوله یلحق الفعل الماضی وهذا تمام
ما قال الهندی احترازا عن المتحرکة لانها لا تلحق لتانیث المسند الیه بل
لتانیث نفس الاسم لانه مما یتطرق الیه المنع وانما لم یعد تاء التانیث
المتحرکة من الحروف ولا علامة التثنیة والجمعین فی الاسماء لانها جعلت
مع ما لحقته بمنزلة کلمة واحدة واما عدم عده علامة التثنیة والجمعین
فی الفعل فلانها اسماء واشار الی علامتها حروفا فی لغة ضعیفة تبعا لبیان
حکم تاء التانیث فافهم قوله لتانیث المسند الیه تحقیقا او تنزیلا کما فی الجموع
المنزلة منزلة المؤنث بالتاء قوله فان کان ای المسند الیه او المعنی فان کانت تانیث المسند
الیه ظاهرا غیر حقیقی او المعنی فان کان المسند الیه المؤنث ظاهرا غیر حقیقی قوله ای
فانت مخیر بین الحاق تاء التانیث وبین عدمه او فهو مخیر ای الحاق تاء التانیث
مخیر فیه علی الحذف والایصال والاولی جعله اسم مکان قوله وهذه مسئلة
قد تقدمت الا انها اه بهذا الاید فع کون ذکرها مستغنی عنه فالوجه ان یقال
للتبادر من قوله یلحق الوجوب فاستثنی منه الظاهر الغیر الحقیقی قوله ای جمع
المذکر والمؤنث فی مثله اه یعنی الضعف حین الاسناد الی الظاهر مطلقا کما افاده
عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان کان ظاهرا غیر حقیقی لصار مقیدا لکن
باکثر مما ینبغی ان یقصد لانه مقید بکون الفاعل غیر حقیقی وبفعل الماضی قوله
ای ادخلت نونا اطلاق النون لیس علی ما ینبغی لانه ادخال التنوین الذی یسمی

ولیس مراد الشارح قدس سره الاتیان
الوجه للاتیان بها ثانیا وهذا حاصل
ما ذکره بلا مریة واما ما اتی به القائل
من وجه الذکر فلیس بعید الا انه لیس اوجه
مما ذکره قدس سره لانه اذا کان حکما
معلوما فیما سبق لم یحتج
الی ذکرها واستثنائها
فسؤال الاستفتاء
قائم بحاله
علامه
ع

تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في
الاسم فتسميه ما به بنون الشيء اى ادخال التنوين على الشيء بل هو النون الداخل
قوله نون ساكنة اى بذاتها ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن
موجب التحريك فكل نون في اخر المعرب نحو يحسن وصابني كذلك وان
اراد معنى اخر فليبين حتى نتكلم عليه قوله فلا يقضى الحركة الفا لا يرجع الضمير الى تعريف
التنوين وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف قوله وهي شاملة اه هكذا ذكره
الرضي وتبعه الشارح وظهوران المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف
فمنع ذلك الشمول قوله اى اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة
وبصري بل المراد بالاخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فانه ليس الصادم
اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل حرف منوي لكنه ينتهي به التكلم قوله لان المتبادر
من متابعتها اه فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه من غير تخلل حرف فالوجه ان
ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة قوله لا لتاكيد الفعل
فخرج اه لو قال بدل لا لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير اه لاستغنى عنه قوله فلا ينتقض التعريف
بالنون في يا رجلا اه قد عرفت ما في الانتقاض وخصه بما ذكره يوجب اخراج
تنبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا قوله فهو الدال على ان مدخوله اه قال الرضي
قيل هو يختص بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين
صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة
والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف
قوله اسكت السكوت الان لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا لكان طلب
لما يمتنع امتثاله اذ ما لم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام
فقولهم اسكت سكوت الان معناه اسكت سكوتا متصلا بالان

قوله

قوله لزوال العلتين العلمية والتانيث قال الزمخشري تاء مسلمات ليست
متمحضة للتانيث ووجود تاء يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا محالة مسلمات
علما منصرف قوله وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء فسمي تنوين
الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه لذلك قال سمي به لان
فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند النحاة نون التنوين لا وجه
لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين يغني
عن تحصيلها بالاشباع قوله كقول الشاعر هو رؤبة على ما في القاموس وتحريك
عن الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المر
تفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي المخترق
مهب الرياح والاشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق والوافي
قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام
سلكت قوله واما التنوين الاخر فهو اه اذا الظاهر ان تنوين العوض لغرض
التعويض تنوين المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه دالا
على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف وهو التمكن والتنكير والعوض
والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة في موضع
الموضع له قوله وخطا بحذف الف ابن وما في يعني ارباب الحديث انه يحذف
من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجر فانه مها العلة فانه
وضعوه على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم هذا فلان بن
فلان اه في الرضي وطاهر بن طاهر وهي بن بي وضل بن ضل لانه يعبر به عمن
لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من بهذه الصفة هكذا اه
وفي القاموس طامر بن طامر من لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل بكسرهما

وضمها لا يعرف ابوه وهي بن بي كلاهما على وزن اى من ولد ادم ذهب
في الارض لما تفرق سائر ولده فلم يحس منه اثر قوله لئلا يلتبس بنيت
في مثل هذه ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تاء التانيث مطولة بخلاف
تاء ابنة فالوجه ان يقال الغلبة لان طالب التخفيف يلفيه وجود بنت
فاذا استعمل ابنة لم يجوز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب
التخفيف لاستعمل بنتا قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها
بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض مدلولها قوله لانها مبنية والاصل في
البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان
الاخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب
الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما
حرف براسه على ما نقله الرضي فلا قوله والف الجمع اى الالف الفاصلة الاولى
الاكتفاء بالنفير قوله يختص نون التاكيد الظاهر ان يختص جريان لتنون التا
كيد فتبعيض الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بنا و بكل واحد فقد
بعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكرته في مثل اما يفعلن فالاولى ان
يجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضي التحضيض قوله نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد مغن عن هذا التفصيل قوله الامر بالتخفيف والتشد
يد في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيدا ما يقومن في بحثها مع
المتصلة فياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة ان جاءت قليلا نحو
لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل النهي حتى قال سيبويه يد
خل بعد لم تشبيها لها بلا التي في الجزم قوله ولزمت اى نون التاكيد في
مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم

كما افاده

كما افاده الشارح مما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل
نظر ونقض اللزوم قوله نعم ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق ظرف او جار متقدم عليه
قوله اى الشرط المؤكد فيه سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذ
ما او جائزا كما في اسما هما واما وقد يؤكد جواب الشرط ايضا قوله
ليدل على الواو المحذوفة في لا تخشون ليطرد كذا قوله على الياء المحذو
فة قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده اه وح لا بد من بيان
جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان كتعلم والحق انه لا تردد
في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية
وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر
غائبا اه وصيغتا المتكلم بمنزلة الاستثناء عنه اى عن الحكم بفتح ما قبلها
ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا
حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد
بقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان
انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فح لا يكون
المقصود الاستثناء قوله فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده
اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين
ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله نحو ولا تتبعان بالتخفيف
ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على
غير حده وان كان في مثل لا تضربانى بالحاق نون الوقاية واضرباني
نعما نى بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشددة ليستمع

للاة في كلمة واحدة ولا منزلا منزلتها مايكون في الكلمة الواحدة كما في الشدة والف التثنية قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا قال الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا او النون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل نحو باء يجاب والف يجيء فانه يمنع من اعلال ياء يجيء فما ذكره الرضي ان شبههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع ويا المخاطبة ايضا متصلان بل ينبغي ان شبهه بالف التثنية لا يحتاج اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التثنية بيان حال الاخر مع النون بتشبيه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا يحمله على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل قوله اما بادر لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد قوله وبهذه الامثلة وقفت على ترتيب تصريفها يعني لمراعاة ترتيب تصريفها فانت مراعاة ترتيب المثل بها فيها قوله حطا لمرتبة ما يدخل الفعل اه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى

بالحفظ

بالحفظ او ايضا الكسر مما لا يلائم الفعل فادخاله على لاحق الكلم اولى قيد ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للردفي الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الوقف والكتابة ايضا قوله الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس اللهم اشكر نعمائك قدر الائك واسئلك ان تجعل هذا الا

رقام المبتدأة بحمد اسمائك

لخير افضل انبيائك ذم الى

وموجبا بخير باجر لك و

صل عليه مادام ارضك

وسماؤك امين

يا رب العالمين

تم

قد استراح القلم من تحرير هذه النسخة الشريفة في ليل الاربعاء في وقت العشاء في آخر رجب المرجب من بركات حجة احدى اربعين والف على يد العبد الحقير المحتاج الى رحمة ربه القدير افقر الورى حسين بن ولي المنتشوي اعانه الله تعالى في العمل الاخروي في قصبة سوكة بمدرسة حماها الله تعالى ساكنها